عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

اختبارات وطنية في مواجهة سيولة المشهد السوري

الكتاب السنوي الثاني 2016

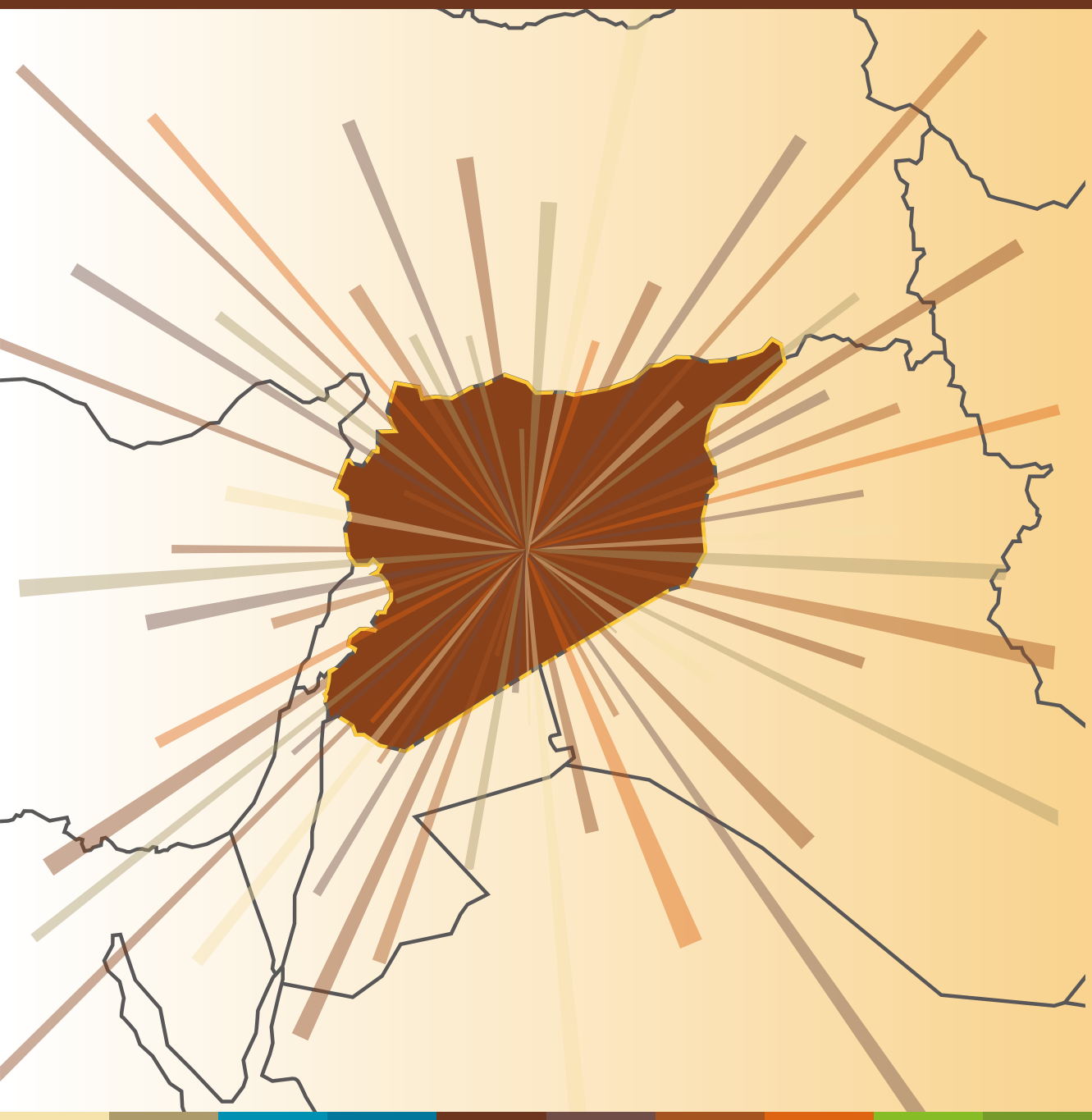

www.OmranDirasat.org

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 15 آذار/ مارس 2016

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

OmranDirasat OmranDirasat Omran Dirasat

فهرس المحتويات

تقديم 5

الارتدادات الأمنية للسلوك الدولي والإقليمي في سورية 12

"الإرهاب" كمدخل في وأد الثورة السورية 31

خيارات اللامركزية في اختبارات إعادة بناء الدولة السورية 51

التنمية الاقتصادية المحلية ضرورة للاستقرار الاجتماعي في سورية 64

تقديم

يقف الشعب السوري بذكرى انطلاقة الثورة السادسة أمام مشهد سياسي وعسكري وأمني يُعاني من **حالة سيولة عالية وأرضية رملية متحركة وتشظٍ شديد** يسيطر عليها هاجس الإرهاب واللاجئين وشكل سورية المستقبلي وتحدي التقسيم. كما أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية استمر في تعزيز حالة السيولة خاصة بعد إبرام تسوية تسليم السلاح الكيماوي للنظام، ليغدو أحد أهم ركائز السياسة الأمريكية في سورية. حيث أتاحت لها هذه السياسة فرصة استغلال الهوامش التي نشأت على جوانب الصراع السوري لإتمام عقد شراكات جديدة مع القوى الإقليمية الصاعدة في المشرق، ولتخفيض كلفة إدارتها المباشرة لأمن حلفائها التقليديين فيه، مما شجّع روسيا في منتصف العام الخامس للثورة للتدخل المباشر في سورية مشكّلا انعطافاً خطيراً في مسيرتها المضنية.

وكنتيجة طبيعية لقصور سياسات الحزم الإقليمية في مواجهة التدخل الروسي المباشر في المنطقة، ومنع توفر الأسباب الطبيعية لانتصار قوى الثورة والمعارضة الوطنية على الأسد، تحول الصراع من أجل إسقاط النظام وجلاء رموزه عن البلاد إلى صراع متعدد المستويات والنُطُق، متدفقاً ما وراء حدود سورية الجغرافية وخارج أبعاده السياسية، ليصبح أزمةً إنسانيةً واجتماعيةً واقتصاديةً تهدد المشرق بأسره. ونشأ عن المقاربة الدولية في احتواء الأزمة السورية دون وقف سيولة العوامل الأمنية للصراع، **بيئة خصبة لنمو التطرف الفئوي** بشكليه الديني والقومي، فنتج عنه حركات ومنظمات امتهنت الإرهاب والإجرام.

وكان طبيعياً أن تتبع هذه الأبعاد أزمات إنسانية حادة طالت البنية الاقتصادية للأرياف والمدن على حد سواء، ليرتفع حد الفقر المتوقع إلى مستويات قياسية لم تشهدها البلاد منذ نشأة الدولة السورية الحديثة، لتجد الهيئات المدنية حديثة التشكيل في المناطق المحررة نفسها أمام تحديات تنأى الدول الحديثة عن مواجهتها، فيما **تصارع المجالس المحلية** بإمكانياتها المتواضعة ومواردها المحدودة في تلبية احتياجات المواطنين السوريين ببطولة وعزيمة استثنائيتين.

يقدم باحثو مركز عمران للدراسات الاستراتيجية على ضوء متابعتهم وقراءتهم لأحداث الثورة السورية، وما رافقها من تطورات شهدتها الساحة الإقليمية والدولية، مجموعة دراسات تفصّل في أسباب استمرار سيولة المشهد السوري وتقدم مجموعة من التوصيات لوقفها وللخروج من الأزمات التي تولدت عن الصراع. آملين أن يسهم كتاب مركز عمران السنوي "**اختبارات وطنية في مواجهة سيولة المشهد السوري**" في تشكّل رؤية أوضح وأدق للمشهد السوري بما يمكّن أصحاب القرار بعملية اتخاذ القرارات السليمة والسديدة لنصرة الشعب السوري ورفعته ولإنهاء معانته في مواجهة صلف النظام وحلفائه.

الارتدادات الأمنية للسلوك الدولي والإقليمي في سورية

يُبين الباحث معن طلّاع أن قضية الأمن والاستقرار في الملف السوري أصبحت إشكالية مركّبة ومستمرة، ومرشّحة للتدفق إلى خارج حدود سورية الجغرافية. وفي حين كان ينبغي أن تتعامل السياسات الدولية مع مسبّبات الخلل في معادلات الأمن والاستقرار في المنطقة، اكتفى المجتمع الدولي في معالجة نتائجها

فقط، مما يعرض أمن واستقرار المنطقة إلى خطر الانزلاق نحو حرب عالمية على أرض سورية خصوصاً بعد أن بلغت مهدّدات قوى الإقليم الأمنية مستويات حادّة غير مسبوقة.

يحلل ويفكك الباحث الأهداف والمصالح الأمنية للدول الإقليمية والدولية المؤثرة في الملف السوري كالتالي:

- **الولايات المتحدة:** تتميز تحركات واشنطن بأنها مجموعة قناعات وردود أفعال لا ترتقي لسلوك منسجم ومتناغم بأُطر سياساتها الخارجية العامة، حيث عزّز **مدخل الإرهاب** مفهوم معالجة "النتائج لا الأسباب" بعد أن قامت بتنحية مبدأ الاشتباك وتغليب خيار محاربة تنظيم الدولة مغيبةً محددات نظام الأمن التعاوني في المنطقة.

- **روسيا:** وجدت موسكو في شعار "تثبيت أولوية مكافحة الإرهاب" في المشرق العربي عدة مكاسب من شأنها تحسين الشروط الروسية في المنطقة بعد سلسلة الخسارات الاستراتيجية التي مُنِيَت بها في المنطقة العربية وفي أوكرانيا، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي لا تزال آخذة بالتعاظم. لقد حقق تدخلها ثلاثة أولويات رئيسية:

  1. الحد من طموحات السعودية وقطر وتركيا في قيادة النظام الإقليمي الجديد.
  2. إجبار الفاعل الإيراني على صياغة سياسته وفق قواعد التعاون والبناء المشترك بعد أن استطرد بالاستحواذ على إدارة ملفات النظام الاقتصادية والعسكرية والسياسية.
  3. تحفيز الدول الداعمة للثورة المضادّة بالاصطفاف خلف الدب الروسي مما يمهد لبلورة محور إقليمي بقيادة موسكو.

- **إيران: تشترك طهران** على الصعيد الإقليمي مع واشنطن وموسكو في تغليب مشكلة الإرهاب على سائر الأزمات السياسة المزمنة في المنطقة، وتستثمر محاربة الإرهاب كمدخل رئيسي لتدخلها في المشرق. ولقد شكلّت صفقة النووي فرصة مناسبة لاعتماد طهران كـ "شرطي المنطقة"، وهذا ما تأمل تحقيقه من خلال مسعاها المتجدد في احتكار محاربة تنظيمي الدولة والقاعدة فيه. وفي حين أدّى التدخل الروسي المباشر في سورية لتراجع إيران عن سدّة إدارة شؤون النظام السوري، إلّا أن حضورها في معظم الملفات الاقليمية لا يزال قوياً، ويُنبئ بدوام عبثها في منظومات الأمن المجتمعي في المنطقة.

- **تركيا:** تجد أنقرة نفسها في المقابل أمام خيارات صعبة بعد التدخل الروسي، لا سيما في ظل غياب الغطاء السياسي الأمريكي لأي فعل تركي صلب في المشرق بما يدفعها إلى تهيئة الظروف التي تضمن توازناً نسبياً قلقاً ويُتيح لها هوامش تحرّك ضئيلة ريثما تتوفر الشروط المناسبة لتغيير قواعد اللعبة. وإلى ذلك الحين تنحصر خيارات تركيا في **استمرار دعم المعارضة سياسياً وعسكرياً**، وعدم الانجرار إلى تجديد المواجهة المباشرة مع القوات الروسية، وزيادة التنسيق مع السعودية لتوفير بدائل دولية للمسعى الروسي الإيراني في المشرق.

- **السعودية:** لقد بيّن نسق وسياقات التدخل العسكري الروسي المباشر مدى تعارضه مع أمن الخليج، حيث عززت المساعي الروسية حضور المحور الإيراني في الإقليم، وأراحها في استمرار عبثها بأمن جيرانها العرب. ولا تمتلك دول الخليج أمام زهد واشنطن وسيطرة منطق محاربة الإرهاب على

أولوياتها في المشرق، غير إظهار المزيد من الحزم في مواجهة مهدداتها الأمنية بمفردها وبشراكات إقليمية وبمعزل عن إرادة الساسة الأمريكان، تماماً كما فعلت في اليمن من خلال دعم الحكومة الشرعية، وأخيراً في لبنان من خلال قطع مساعداتها المالية وتصنيف حزب الله إرهابياً. فيما تستمر تحديات الرياض في الحفاظ على وحدة القرار الخليجي والعربي وخطورة الانزلاق في حرب استنزاف طويلة.

- **مصر:** بدأ السيسي بتبني استراتيجية تزيد هوامش التحرك المصري خارج السياق الخليجي، وذلك من خلال التقرب من الروس التي تشترك مع القاهرة في نظرتها لحركات التحرير الشعبي في الوطن العربي، ومن خلال إحياء مكانة مصر المفقودة في أفريقيا بحثاً عن فرص اقتصادية تحتاجها البنية الاقتصادية المصرية.
- **الأردن:** تتسق أولوياتها مع أمريكا وروسيا في محاربة الإرهاب بعيداً عن متطلبات حلفائها الإقليمين، حيث تكتفي الأردن بضبط الملف الأمني في الجبهة الجنوبية والحفاظ على مصالحها عبر مشاركتها بما يسمى غرفة تنسيق عمليات "الموك"، بالإضافة للتماهي مع حلف الستين الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب.
- أخيراً يُشير الباحث إلى **الفعل الإسرائيلي** الصامت والمؤثر في المشهد الإقليمي حيث ترتبط استراتيجيته تجاه سورية بعدة معايير تتعلق بضرورات أمنها وما تستوجبه من تدخلات غير مباشرة لتحسين السيناريوهات الأكثر قبولاً لإسرائيل. في حين تستغل إسرائيل سيولة المشهد السوري في إضعاف إيران وحزب الله وإنهاك واستنزاف جميع الفواعل الإقليمية والمحلية في الملف السوري، وفي تكريس عملية سياسية قائمة على مبدأ المحاصصة (الطائفية أو العرقية) بحيث تجعل نظام الحكم القادم نظاماً غير قادر على الفعل.

يختم الباحث دراسته بالتركيز على ضرورة تمكين الفاعل المحلي الذي يُبقي القضية المجتمعية كمحرك أساس في أي عملية سياسية. وهناك اليوم فرصة تاريخية لتمكين القوى الاجتماعية سياسياً واقتصادياً، الأمر الذي سيكون صادّاً للمشروع الإيراني غير المنسجم مع هوية المنطقة وتفاعلاتها من جهة، وسيعزز من مناخات صدّ وتجفيف قوة الجماعات العابرة للحدود وإسقاط ورقة لطالما أحسنت قوى الاستبداد توظيفها في تمزيق البنية المحلية واستغلال ذلك لإعادة شرعنة بقائها على حساب معادلات الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي من جهة أخرى.

"الإرهاب" كمدخل في وأد الثورة السورية

يُركّز الباحث ساشا العلو على "الإرهاب" كإشكالية أحدثت تغييراً على المسار السوري ونقلته من متحول في المعادلة السورية إلى ثابت على حساب القضية السياسية، ومدخلاً أساسياً لحل سياسي على حساب سقف المطالب الشعبية. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: صناعة "الإرهاب" ودور الفاعلين فيها، وقد مرّت في مرحلتين رئيسيتين وهما بدايته من 2011 إلى 2013، ثم مرحلة الاستثمار فيه الممتدة من 2014 حتى 2015. ومن خلال دراسة حركية الإرهاب خلال الأعوام الخمس الفائتة وانتقاله بأداء الفاعلين من فعل لصيق بسلوك الأسد تجاه الثورة السورية إلى نقطة قوة، فإن مسؤولية نمو الإرهاب وتمدده تتوزع كالتالي:

1. **نظام الأسد:** يتحمل نظام الأسد المسؤولية الأولى والمباشرة عن صناعة الإرهاب وتغذيته واستثماره في سياق إعادة إنتاج نفسه، ولقد اتّبع في مسعاه سياسة استجرار الحراك السياسي إلى المربع الطائفي، ومن ثم إضفاء صبغة الإرهاب على السلوك المترجم للمطلب السياسي، ليتبعه الدخول بحرب مفتوحة مع المجتمع تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

2. **المعارضة السورية:** تتحمل مسؤولية غير مباشرة في تنامي الإرهاب، عبر فقر الرؤية الاستراتيجية على المستوى السياسي والعسكري لإدارة الملف السوري داخلياً وخارجياً، وعدم إدراك طبيعة المحددات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.

3. **الحلفاء الإقليميون:** يتضح من تحليل سياسة الفواعل الإقليمية انتفاء الاستراتيجية في السلوك السياسي العسكري، وإنما هناك تحرك تكتيكي غالباً ما يهدف لتحسين التموضع السياسي مما أدى بشكل مباشر لإتاحة مجال أوسع لحلفاء النظام بالتحرك بشكل أكثر فاعلية وتنفيذ الاستراتيجية التي دفعت بالإرهاب كأولوية.

4. **المجتمع الدولي:** يتحمل المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة مسؤولية تنامي الإرهاب، نتيجة إدارة الصراع وفق محددات أمنية ضيقة الأفق تعالج النتائج دون الأسباب إضافة إلى اتباع سياسات احتواء الأزمة.

المحور الثاني: الإرهاب كأولوية للحل السياسي، حيث أسهم ظهور الإرهاب في إعادة رسم مسار جديد للتعاطي الدولي الإقليمي مع الملف السوري وفق قناعات ومحددات أبرزها استعصاء الملف السوري داخلياً ودولياً وتراجع خيارات الحسم العسكري، خاصة بعد اقتحام الفاعل الروسي للمشهد بشكل مباشر، **وتدفق إفرازات الصراع السوري إلى الفضاء الدولي الإقليمي عبر أزمة اللاجئين**، ونشاط تنظيم الدولة في أوروبا.

وتجد المعارضة اليوم نفسها أمام مستويات عدة من الإرهاب، ستشكل في مجملها خطراً على تموضعها السياسي والعسكري في مختلف مراحل الانتقال السياسي. وتتوزع تلك المستويات على الشكل التالي:

1. **الإرهاب الظاهر** المتمثل بالقوى العابرة للحدود والتي لم تفتأ في إرهاق جسد الثورة السورية.
2. **الإرهاب المؤجل بفعل المتغيرات العسكرية والسياسية**، والمتمثل بجبهة النصرة، ووحدات حماية الشعب.
3. **الإرهاب المحتمل** الذي سيطفو على السطح مع تثبيت حدود المشروع الوطني، وبداية حرب حقيقية على الإرهاب.

المحور الثالث: تحويل المخاطر إلى فرص، حيث يتيح تأمين شريك وطني فعّال محل توافق إقليمي دولي في الحرب ضد الإرهاب، فرصة للمعارضة في قطع الطريق على الأسد وباقي المشاريع الذاتية، بالإضافة إلى إمكانية استعادة مناطق تنظيم الدولة وما توفره من موارد طبيعية حيوية لعمل المعارضة. وينبغي في هذا الصدد العمل على تأسيس جسم عسكري وطني يضطلع بمهمة وأولوية مواجهة تنظيم الدولة مستثمراً ما يفرض من محددات أمنية محلية ودولية على من يؤدي هذا الوظيفة حالياً.

ويحقق تشكيل نواة لمؤسسة عسكرية حرفية عدّة استحقاقات أبرزها الاستعداد لأولويات المرحلة

الانتقالية المتمثلة بإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية في سورية، والتي تستدعي وجود مؤسسة حقيقية مقابل مؤسسة النظام، وليس فصائل متفرقة أو إشكالية.

ويختتم الباحث دراسته بالتأكيد على ضرورة **إحداث تغيير داخلي وحقيقي في سلوك المعارضة السورية**، عبر دينامية داخلية تفرض نفسها بشكل حقيقي على معادلة التدافع الدولي، وتستند في ذلك على مركزية إدارية واستعادة القرار الوطني. في حين يستلزم إحداث هذا التغيير انتقالاً في إدارة وتوجيه الثورة السورية وفق فكر ووظائف وآليات دولة بناءً على أولوية المحددات الأمنية الوطنية مع مراعاة عدم تعارضها مع النظام الأمني الإقليمي والدولي.

خيارات اللامركزية في اختبارات إعادة بناء الدولة السورية

يناقش باحثو مسار الإدارة المحلية وتعزيز ممارسة الديموقراطية (هادية العمري، أيمن الدسوقي، منير الفقير) في هذه الدراسة طروحات اللامركزية المتعددة في سورية، ومدى توفر مقوّمات نجاحها في إعادة بناء الدولة وخياراتها المتاحة، وذلك من خلال استعراض واقع الإدارة المحلية في سورية وصولاً لاقتراح نموذج أنسب للإدارة واختبار قدرته في التعامل مع الوضع الراهن.

وتركز الدراسة على واقع الإدارة المحلية القائمة بأنها نتاج تشظٍّ مستمر للدولة على عدد من بنى الإدارة المحلية غير المستقرة، والتي نشأت ضمن سياقات محلية مركّبة، تتباين في هياكلها التنظيمية ومرجعياتها القانونية والسياسية، فضلاً عن الموارد التي تديرها. إلّا أنه في ظل قصور المركزية في إدارة سورية يغدو طرح اللامركزية الإدارية حلاً لإعادة بناء وظائف الدولة السورية وضمان وحدة الأراضي السورية وتحقيق الاستقرار على المدى البعيد.

تستعرض الدراسة أبرز البُنى الإدارية القائمة بدءً من المجالس المحلية التابعة للمعارضة، والإدارة الذاتية الديمقراطية، والإدارات المحلية للفصائل، وتنظيم الدولة، والنظام السوري. وقد تشترك هذه البنى رغم اختلاف مرجعياتها السياسية والقانونية في عدد القضايا التنظيمية والمعاشية، إلّا أن أسباب نشوئها، وطبيعة التحديات التي تواجهها، وحجم تراكم الخبرات العملية في أداء مهامها يختلف بدرجة كبيرة من شكل إلى آخر وسيخلق تحديات عديدة عند محاولة دمجها أو التنسيق بينها أثناء العملية الانتقالية السياسية وما بعدها. ويمكن توصيف واقعها الحالي كالتالي:

- تمكّنت المجالس المحلية المعارضة من مراكمة خبرات إدارة شؤون مناطقها خلال السنوات السابقة، إلّا إنها تقف أمام استحقاق جدّي يتمثل بمدى قدرتها على التكيف مع الحراك السياسي وتثبيت مركزيتها في إدارة شؤون مجتمعاتها. ورغم نجاحها في **ترسيخ مبدأ تداول السلطة** من خلال إقامة دورات انتخابية منتظمة، ونمى تبعاً دورها السياسي، لكنّها في المقابل تعاني من محاولات اختزال دورها التمثيلي واختصار مهامها في تقديم الخدمات المحلية.
- تمكّنت الهيئات الخدمية التي تشكلت من قبل فصائل المقاومة الوطنية أو الجهادية من توفير عدد من الخدمات الأساسية للمواطنين مستفيدة من الدعم اللوجستي والأمني والمالي الذي توفره الفصائل لها، إلّا إنها فشلت في المقابل في تبني مرجعية قانونية موحدة، كما أنها تعاني من تراجع شرعيتها السياسية المرتبطة بالفصائل العسكرية.
- عززت الإدارة الذاتية الديموقراطية حضورها السياسي نتيجة دعم حلفاء حزب الاتحاد

الديموقراطي PYD، فيما تواجه تحدي تمددها الجغرافي خارج حواضنها الشعبية، وتعاني من تراجع شرعيتها الشعبية جراء التنافس المحلي مع المجلس الوطني الكردي والأحزاب السياسية المعارضة لتوجهات الPYD.

- تشترك البنى المحلية التابعة لكل من تنظيم الدولة والنظام السوري في أزمة الشرعية السياسية والقانونية فيما تعد الإدارات المحلية في مناطق نفوذهما أدوات ابتزاز وتسلط فئوية على الحواضن الشعبية، تشكّلت بعيداً عن مشاركة المواطنين وموافقتهم.

اللامركزية الإدارية

يثير طرح اللامركزية في سورية جدلاً واسعاً وفق التوظيف السياسي والإيديولوجي الذي تخضع له، كما أنه يثير تساؤلات جدّية حول مبررات اعتماده والصيغة الأكثر ملائمةً لتطبيقه وآليات تحقيقه. وفيما ترتفع أصوات المنادين لتبني خيار اللامركزية الإدارية كونه ضامناً لإيجاد سلام مستدام في المرحلة ما بعد الانتقالية، إلّا أن أهميته تنبع من كونه استجابة لواقع إعادة تشكل الدولة بصيغ مختلفة تحت ضغط حالة الصراع المستمرة.

إن التوجه نحو اللامركزية الإدارية يشكل فرصة مواتية لإيجاد مقاربات على الصعيد الوطني لتنظيم التحوّل العفوي باتجاه المرحلة الانتقالية كأمر واقع، إلّا أن نجاحها في المرحلة الحالية والانتقالية تعتمد على مدى قدرتها على الاستجابة للتحديات التالية:

1. مراعاة أولوية إعادة بناء الدولة.
2. تلبية الاحتياجات الخدمية الأساسية للسكان.
3. توفير ركائز للأمن المحلي.
4. استعادة التماسك المجتمعي.
5. تحقيق التنمية المحلية للسكان.

وضمن تصور اللامركزية الإدارية الموسعة يقترح إعادة تشكيل الوحدات الإدارية على أساس قطّاعات إدارية مع إبقاء دمشق كعاصمة ذات إدارة خاصة، بحيث يتم منح القطّاعات صلاحيات إدارية واسعة في إدارة شؤونها ومواردها والأمن المحلي من قبل مجلس القطّاع المنتخب من قبل السكان المحليين. ويترافق ذلك مع تشكيل مجالس محلية فرعية على مستوى الوحدات المحلية للقطّاع بطريقة الانتخاب أيضاً، في حين تترك الوظائف السيادية بيد المركز. وفيما يتعلق بإمكانية تحقيق ما سبق يمكن التفصيل حسب القدرة على التعامل مع التحديات الراهنة:

1. **بناء الدولة الجديدة**: تسهم اللامركزية الإدارية القطّاعية في تكريس مشاركة كل القطّاعات في عملية البناء، حيث تتوزع جهود بناء الدولة بين المركز والقطّاعات ليقتصر دور الحكومة المركزية على وضع الخطط العامة والاستراتيجية ووضع الناظم الإداري العام على المستوى الوطني، والرقابة على تنفيذ الخطط الاستراتيجية من خلال أسس الحوكمة الجامعة. في حين ينصبّ جهد القطّاعات في وضع الخطط المحلية المرحلية وتمكين المجتمعات المحلية.
2. **تلبية الاحتياجات الخدمية**: تقلل اللامركزية القطّاعية من الكلف الإدارية وتكرار الموارد، ويسهّل

انفتاح بعض المناطق الداخلية على دول الجوار واستفادتها من مساحات التأثير الإيجابي معها، الأمر الذي يعينها على تحسين خياراتها التنموية، وتعزيز الاقتصاد المحلي.

3. **الأمن المحلي والتماسك المجتمعي**: تخفف اللامركزية القطّاعية من بؤر التوتر المجتمعي وذلك من خلال إعطاء القطّاعات صلاحيات إدارية واسعة مما يعزز من قدرتها على عقد مصالحات مجتمعية مستدامة.

4. **تحقيق التنمية المحلية للسكان**: تحفّز الروابط الاجتماعية بين مكونات القطّاع الواحد من قدرتها على الدفع بعجلة الاقتصاد المحلي، وتبعاً لتنوع خواص القطّاعات ستميز كل منها بطيف معين من الصناعات والمهن مما من شأنه زيادة فرص التكامل الاقتصادي بينها ويسهم في تعزيز المواءمة فيما بينها وصولاً إلى إذابة حالة الشرخ الاجتماعي الذي أفرزته سنوات الحكم المركزي.

وأخيراً فإن أهم ما يميز اللامركزية القطّاعية هو الحفاظ على مركز فعّال لإدارة الدولة بأسلوبٍ جديدٍ يقوم على إدارة مصالح القطّاعات وتنظيم علاقاتها فيما بينها من جهة ومع محيطها والعالم من جهة أخرى، بما تضمّه من مؤسسات سيادية ودوائر للسلطة المركزية، بعيداً عن التجاذبات المناطقية وقريباً جداً من مصالح كل قطّاع.

التنمية الاقتصادية المحلية ضرورة للاستقرار الاجتماعي في سورية

يقدم الباحث محمد العبد الله في الفصل الأخير للكتاب المرتكزات الأساسية لبناء واعتماد مدخل التنمية الاقتصادية في المناطق السورية المحررة لتحقيق الاستقرار المجتمعي المتمثل في توفير التمويل المستدام كدعامة أساسية لنجاح البرامج التنموية، وسبل العيش باعتبارها الحامل الأساسي لاستقرار السكان وتحقيق أمنهم الاقتصادي، بالإضافة للتعليم باعتباره ركناً في أي نهضة تنموية مستدامة.

ويأتي تبني المدخل التنموي كأحد أهم المداخل العلاجية للحالة التي تعيشها هذه المناطق عبر استهداف الجوانب الأكثر تأثيراً في حياة السكّان. فيما يعتمد نجاح سياسات التنمية الاقتصادية على مدى توَّفر التمويل المستدام اللازم لتنفيذ برامجها التنموية، وعلى مدى قدرة الفاعلين المحليين والدوليين في استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة، بالإضافة إلى استرداد المؤسسات التعليمية عافيتها بما يحقق توفير الموارد البشرية لتنفيذ الخطط الاقتصادية والتنموية.

تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

تعدّ مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تعترض نجاح استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية، خصوصاً بعد نفاذ معظم رأس المال المحلي الذي استنزف جرّاء وقف الأعمال الاقتصادية التقليدية. ويستوجب تنفيذ هذه الخطط توفير موارد مالية متنوعة وبديلة لإطلاق البرامج التنموية في المناطق المحررة، كما تتطلب العمل على تعبئة الموارد المحلية كاستراتيجية لتوفير رصيد اقتصادي محلي دون الاعتماد كلّياً على المجتمع الدولي والمنظمات المانحة. ولذا لا بد من التركيز على جملة من الأولويات لزيادة حجم الاعتماد على الذات، وهي:

1. **تفعيل نظام الجباية عبر المجالس المحلية**، وتشمل مواردها الضرائب المحلية، وإيرادات الأملاك العامة، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك بالخدمات المحلية.

2. **تفعيل برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر** لضمان مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية التنمية

3. **تشجيع مشاركة رؤوس الأموال السورية المهاجرة** في برامج تنموية فاعلة، تضمن عوائد على الاستثمار مقبولة لأصحاب المشاريع، وتعود بالفائدة على السكان من خلال دعم سبل العيش ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4. **تشجيع الحوالات المالية الأهلية** من الخارج باعتبارها أحد أهم مصادر دخل الأسر السورية وذلك للحفاظ على قدرتها الشرائية.

5. **إدارة وتعبئة الموارد المالية الخارجية** بكفاءة وفاعلية وذلك من خلال تثبيت أولويات التنمية الاقتصادية وتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة لرصد الاحتياجات المحلية.

توفير سبل العيش

في ظل غياب شبه كامل للمشاريع الإنتاجية والتنموية، وانخفاض قدرة السكّان على إيجاد طرق وبدائل جديدة لتأمين استمرارية عيشهم، أضحت شريحة واسعة من المجتمعات المحلية معتمدةً على المساعدات التي تقدمها منظمات الإغاثة المحلية والدولية. وفي حين يشكّل نمو ظاهرة الاتكّالية تهديداً خطيراً على مستقبل السياسات التنموية في سورية، تظهر مجموعة من المهددات الأخرى تتعلق بمدى قدرة المنظمات والهيئات المانحة على الاستمرار بنشاطها التمويلي في الوقت الحالي، وتستلزم وضع خطة طوارئ عاجلة تراعي الأولويات التالية للحد من تفاقم مشكلة الفقر المدقع:

1. معالجة **تشوهات سوق العمل** لمواجهة الأنشطة غير الرسمية، عبر خلق شروط اجتماعية واقتصادية ومؤسسية جديدة تمنع الناس من الانخراط فيها، وتوفير عدد كاف من فرص العمل.

2. تعزيز مصادر سبل العيش الحالية، عبر تشجيع الإنتاج الزراعي والحيواني، واستمرار الحوالات الأهلية، ونمو الأعمال التجارية الصغيرة، وتوفير المقومات الأساسية اللازمة لاستمرارها وإنعاشها للاعتماد عليها كمصادر رديفة.

3. تطوير برامج تنموية لخلق سبل عيش جديدة، عبر تنفيذ **برامج تمكين اقتصادي** للأسر الفقيرة وللمرأة، وبرامج القروض الصغيرة، وبرامج التعليم والتدريب المهني.

4. ضمان نجاح برامج سبل العيش، عبر إشراك منظمات الإغاثة والتنمية المحلية والدولية، والمجالس المحلية، والحكومة السورية المؤقتة في عملية تخطيط وتنفيذ ومراقبة خطط التنمية المحلية.

التعليم

يعتبر التعليم والتأهيل المهني والعلمي الضمان الأقوى لنجاح أي عملية تنموية، وتشير الإحصاءات الحالية إلى تدهور واقع التعليم مهدداً جيلاً كاملاً بتفشي الجهل وضياع المستقبل. ولا بد من اتخاذ السبل المبتكرة للحد من انتشار الأمية بين الأجيال الحالية من خلال تبني الأولويات التالية:

1. تذليل العقبات أمام التحاق الأطفال في التعليم الأساسي، عبر توفير المستلزمات التدريسية

والتعليمية وإعادة تأهيل المدارس السورية، وتوفير الكادر التدريسي المؤهل، وتطوير برامج تعليمية جديدة تراعي فروقات التلاميذ العلمية والعمرية جراء التخلف القصري عن الدراسة.

2. توفير بدائل للتلاميذ الذين يتعذر عليهم الالتحاق في المدارس، عبر استخدام **تقنيات الاتصال الحديثة** في مراكز تعليمية متنقلة.

3. تطوير مسارات موازية لتعويض سنوات الانقطاع عن التعليم، عبر إطلاق برامج تعليم مكّثفة لتسريع عودة التلاميذ إلى مستواهم المفترض.

4. تأهيل الكادر التدريسي للمدارس السورية، عبر إشراك المجالس المحلية في اختيار الكوادر البشرية المناسبة وإلحاقهم في برامج تدريب متخصصة لتخريج مدرسين مؤهلين للعمل في ظروف الحرب.

5. توفير التمويل اللازم والضروري لتنفيذ خطط إحياء العملية التعليمية في سورية، عبر مخاطبة الهيئات والمنظمات المانحة الأهلية والدولية، ورفع درجة الوعي الشعبي حول أهمية عودة التلاميذ إلى نشاطهم التعليمي الطبيعي.

المدير التنفيذي

د. عمار قحف

الارتدادات الأمنية للسلوك الدولي والإقليمي في سورية

معن طلّاع
باحث في مسار السياسة والعلاقات الدولية

لاتزال التعقيدات الأمنية والسياسية والعسكرية التي تكتنف الساحة السورية تفرض نفسها على كافة المسارات الدولية والإقليمية، خاصةً بعدما أضحت "القضية السورية" أزمة مركّبة ومتحرّكة بالآن نفسه، إذ أنها، ومنذ انطلاقة الثورة السورية، لم تتوقف على نمط واحد ولم تقتصر على دائرة محددة، كما أن الاستجابات الناتجة عنها كانت من النمط الأفقي سريع الانتشار والانشطار. فبعد أن تحولت الثورة للعسكرة جرّاء كثافة العنف والترهيب الممنهج من قبل النظام، تحوّل الصراع إلى صراع مفتوح لا أفق سياسية عادلة لحلّه، فضلاً عن ظهور جملة من الصراعات العقدية والقومية والأمنية، التي أنتجت إضافةً إلى الصراع الأساسي صراعاً ضد مشاريع احتلالية؛ وتوتّرات حادّة بين الفصائل الثورية والفصائل العابرة للسورية. **وخلال ذلك كلّه غدا الملف السوري ملفاً دولياً بامتياز، ألقى بظلاله على معادلات الأمن المحلية والإقليمية والدولية، وعزّز من شروط التوافق أو الخلاف الدولي كعوامل ذات أثر بالغ في انفراج الأزمة أو زيادة تعقيدها**، وذلك بحكم أسباب تتعلق بالمعادلات الأمنية والجيوسياسية لجغرافية ملتهبة كالجغرافية السورية.

وبعد أن شهد الملعب السوري تدخلاً روسياً مباشراً-والذي تعددت تفسيراته ومسبّباته والمواقف الدولية حياله-بات الملف السوري يمضي متسارعاً باتجاه استنساخ التجربة الأفغانية بنسختها الروسية عام 1979، والأمريكية عام 2002، وهو ما بدأت تؤكدّه سياسات وسلوكيات الفواعل الدولية لا سيما الروسي؛ والأمريكي الذي أفرز تفويضاً لموسكو بكافة فعاليات ومسارات السياسة والعسكرة في سورية، وتركها تفرض شروطها الجيوسياسية في كافة الأروقة والفعاليات المرافقة لهذا المسار. واستتبع ذلك كلّه جملةً من التغييرات في قواعد اللعبة لصالح تمكين وشرعنة نظام الأسد وميليشياته وحلفائه، الأمر الذي ضاعف من المهددات الأمنية للفواعل الإقليمية. **وما بين السلوك الروسي المدعوم أمريكياً والمتحالف مع طهران وأذرعها في العراق ولبنان وسورية من جهة، والسياسات الإقليمية الرامية إلى تقويض وصدّ المهدّدات الأمنية المتوقعة جراء طموحات موسكو في المنطقة من جهة ثانية، وسياسات الاتحاد الأوروبي التي اكتفت بسياسات دفاعية كتلك المرتبطة بقضية تدفق اللاجئين ومتطلبات التنسيق والدعم لدول الجوار للحد من هذا التدفق، أو المتعلقة برفع درجة التأهب الأمني داخل حدودها السياسية لإبطال إي حراك إرهابي يستهدف بناها الداخلية، أو المتصلة بالمشاركة بالطلعات الجوية المحدودة ضد تنظيم "الدولة الاسلامية" من جهة ثالثة، تصبح قضية الأمن والاستقرار في الملف السوري إشكالية مركّبة ومستمرة، ومرشّحة لأن ترمي بكافة أسباب اللهيب والسيولة العنفية في المنطقة والعالم.**

بناءً على ما سبق ستحاول هذه الدراسة تفكيك أسباب هذه الإشكالية عبر تلمس غاية السلوكيات الروسية والأمريكية وتبيان غاياتها وارتداداتها الأمنية على الفواعل الإقليمية المتأثرة بالأزمة السورية بشكل عضوي، ومن خلال تحليل التموضعات والخيارات الإقليمية لأهم الدول التي تأثرت سلباً من هذه السلوكيات.

وتؤكد الدراسة -التي اعتمدت على مدارس الواقعية في العلاقات الدولية لتفسير السلوك الدولي والإقليمي، والمنهج الوصفي التحليلي لأهم المتغيرات الحاصلة في المسرح السوري بشكل عام- **أن معادلات الأمن والاستقرار في المنطقة تتحدّد بمدى توافق السياسات مع مسبّبات الخلل في هذه المعادلات وليس مع النتائج، كما توضح أن السلوك الروسي الطامح لجملة إفراجات لتأزماته السياسية والدولية، بالإضافة إلى "اللاخطة الأمريكية" حيال الملف السوري واكتفائها بمحاربة الإرهاب بأقل الأثمان وبتكتيكات تعزّز من شروط عدم تدخّلها، سيعود بالعديد من الأزمات التي ترتقي لتكون إرهاصات حرب عالمية ثالثة على الأرض السورية، خاصةً بعد وصول المهدّدات الأمنية لدول الإقليم الفاعلة إلى مستويات حادّة لا تقبل أنماط التعامل السابقة عبر سنين الأزمة السورية، ويرشح كسبب لانتهاج سياسات أكثر حزماً وصلابة، ممّا يهيئ كافة الأسباب للتصادم بين الفواعل الدولية والإقليمية.**

وتدلّل الدراسة عبر استعراضها لأوراق التوظيف الدولية والغايات الكامنة ورائها **أن التوظيف للمشاريع العابرة للحدود السورية سيكون له تداعيات لا تقل خطورتها عن خطورة الملف السوري بذاته لاسيما أن المستهدف هنا البنى الداخلية لدول الإقليم.**

أولاً: تغييبٌ أمريكيٌّ لمبدأ الأمن التعاوني

يتضح من خلال السياق العام للسلوك الأمريكي في المشرق العربي أن مصالح الولايات المتحدة الجوهرية في المنطقة تتمثّل في حماية أمن حلفائها لاسيما "إسرائيل" بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى هزيمة "الإرهابيين" الذين يهدّدون الأمن الإقليمي والدولي، ومنع تطوير أو استخدام "أسلحة الدمار الشامل". وقد أفرز التعاطي مع هذه المصالح تغيباً قسرياً لطبيعة التغييرات التي تعصف ببنية وأمن النظام الإقليمي، وبراغماتية مغرقة في الاتّكاء على "دول مارقة" و"تنظيمات لا وطنية" لصالح تغليب غاياتها العامة. وفقاً لهذه الرؤية غير المتّسقة مع تفاعلات المشرق العربي، فإن تحديد "الأثر السلبي" للصراع السوري على مصالح الولايات المتحدة، لطالما أحدث جدلاً داخل الحكومة الأميركية من جهة، وبين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من جهة أخرى. **إذ شكلت قناعة أوباما "بأنه بوسع الولايات المتحدة حماية مصالحها على النحو الأفضل من خلال الابتعاد عن الصراع إلى أقصى حدّ ممكن" حالة نقدية ومعارضة لتقديرات العديد من المسؤولين في إدارته الذين اعتبروا أن هذه القناعة تعرض السياسة الخارجية للمزيد من الخسارات [1]، وسياسة قلقة للحلفاء لاسيما المملكة العربية السعودية وتركيا.**

وأمام هذه الضغوط تم جرّ الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً للعب دور "غير مستقر" في دعم الثوار "المعتدلين" السوريين مع وضع "فيتو" على تزويد هذه المعارضة بأسلحة نوعية تحت ذرائع متعددة، إلى

1) فقد اعترف السفير الأميركي السابق لدى سورية، روبرت فورد، لكريستيان أمانبور في مقابلة معه، في 3 حزيران/يونيو، أنه استقال لأنه شعر بأنه "لم يعد بإمكاني الدفاع عن السياسة الأميركية". وأضاف أنه "صار معروفاً، على نطاق واسع، أن وزارة الخارجية اعتقدت أن علينا أن نقدم مساعدة أكثر بكثير للمعارضة المسلحة في سورية". للمزيد انظر المرجع التالي:

MICHELE DUNNE," The Costs of U.S. Restraint in Syria", Carnegie Endowment For International Peace,9 June 2014: http://goo.gl/9iaMLd

جانب تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إضافية إلى الأردن وتركيا ولبنان وإعطاء العراق صواريخ وطائرات من دون طيار، كتأكيد على عدم الرغبة في معالجة الصراع مباشرةً. الأمر الذي استغله نظام الأسد وحلفاؤه وعزز من شروطهم السياسية والعسكرية مقابل شروط حلفاء الولايات المتحدة التقليدين.

يمكن وصف تحركات الإدارة الأمريكية بأنها مجموعة قناعات وردّات فعل لا ترتقي لسلوك منسجم ومتناغم بأُطره العامة، مما يجعل وصف هذه التحركات باللاستراتيجية وصفاً موضوعياً، حيث تجلّى ذلك بتبنّي الولايات المتحدة -على سبيل التأكيد-منذ بدء الثورة عدّة مقاربات بدءاً من **المقاربة الدبلوماسية** منحيةً الخيار العسكري، وذلك وفق ما تمليه ضرورات تتعلق بجزئها الأول بـ "عدم استنساخ التجربة الليبية" وترتبط بجزئها الثاني بمتطلبات حملة إعادة انتخاب أوباما ووعود عدم الانجرار لـ "حروب مكلفة"، وبالمقابل عطّلت هذه المقاربة عبر الفيتو الروسي والصيني العديد من مشاريع القرارات في مجلس الأمن، رغم موافقتهما على "إرسال بعثة مراقبين غير مسلحة" إلى سورية، الأمر الذي عزّز شروط عقد اتفاق "يوازن المصالح" فكان اجتماع جنيف 2012 الذي حدّد شرطاً عاماً لحلّ "الأزمة السورية" وهو تمهيد الطريق إلى انتقال سياسي متّفق عليه، وهو أمرٌ سرعان ما اتّضح أن الحكومة السورية لا تنوي تنفيذه. عندها **تغيّرت المقاربة إلى سياسة الخطوط الحمر** التي هدفت إلى توجيه رسائل واضحة حيال استخدام أسلحة من شأنها تغيير قواعد الأمن في المنطقة. ومع تنامي الصراع، شكّل هجوم قوات النظام بالأسلحة الكيميائية في آب/أغسطس 2013 منعطفاً حاسماً لسياسة الإدارة الأمريكية التي سرعان ما تنازلت عن خطّها الأحمر من خلال ادّعاءات وجوب العودة للكونغرس، وأنه سيكون لهذه الضربة الوقائية أثرٌ في استعداء إيران التي كانت على أعتاب مباحثات دولية معها من شأنها ضبط برنامجها النووي، ثم أتت الصفقة الروسية (تسليم المخزون الكيماوي) كإخراج روسي بالغ الحنكة للمأزق "الأوبامي"، هذه الصفقة التي كانت إشارة بالغة الوضوح عن "اللاخطة" الأمريكية التي أحسن الروس استخدمها لاستلام مفاتيح الوكالة الدولية لحلّ الأزمة السورية.

إن الاستعصاء السياسي الذي نجم إبان تعثر جولتيّ التفاوض "جنيف 2" وانتشار الفعل العسكري ووصوله لمستويات أكثر حدّية ووجوديةً، استجلب معه خطابات عدة ليتّكئ عليها كالقومية والعقيدة والثورية و...إلخ، كما انتشرت الظاهرات الإرهابية العابرة للحدود، التي كانت مدخلاً أساسياً لتبرير كافة السلوكيات الأمريكية اللاحقة، حيث **عزّز مدخل الإرهاب مفهوم معالجة "النتائج لا الأسباب"** خاصّةً أمام تنامي هذه الظاهرة وتحوّلها لشكل دولتي صلب "إعلان الخلافة"، الأمر الذي ساهم في خلط أوراق الملفّين العراقي والسوري ، وجعل خيارات التدخل الأمريكي في هذا السياق تفرض نفسها في الجغرافية السورية، وكان المخرج البديل عن التدخل المباشر تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، خاصّةً بعد خطأ المقاربة الأمريكية والتي أقر الرئيس الأمريكي عدم شموليتها ومبالغتها في تقدير قوة الجيش العراقي، لاسيما بعد أن بدأ تنظيم الدولة بالاستعداد لاجتياح أربيل (عاصمة إقليم كردستان) [2].

يقف تمدد التنظيم خلف العودة الأمريكية لانتهاج السياسات الصلبة في سورية، حيث أخل هذا التمدد بإدارة الأزمة السورية دولياً وحوّل سورية إلى مشهد تسيل فيه المهدّدات الأمنية لتصل العالم.

2) خطاب أوباما حول استراتيجية "مكافحة الإرهاب"، تقدير موقف صادر عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 11/ أيلول/2014، الرابط الالكتروني: https://goo.gl/Kd9FnT

كما تُعدّ خطورة تبعات تمكين سلطة التنظيم وتغلغلها بالطبقات الاجتماعية في المنطقة، إلى جانب عدم القدرة على الاستمرار بتوظيفه إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى تهديد التنظيم لتجارة موارد الطاقة في الخليج والمشرق العربي، سبباً أساساً أضطر الولايات المتحدة الأمريكية على مراجعة سياساتها تجاه ملفات الصراع في المشرق العربي والانتقال من تموضعات الزهد إلى دوائر أكثر إقحاماً وريادة.

واكتفت الاستراتيجية التي أعلنها أوباما في واشنطن فجر يوم 9 نوفمبر/تشرين الأول 2014 لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" بمحورين أساسيين هما: ضربات جوّية ممنهجة؛ ودعم قوات "سنّية" تقوم بمهام القتال البرّي -والتي تبين لاحقاً أنها قوات YPG- **مختزلاً التحالف الدولي للقضية السورية في مسألة إرهاب فقط** ومغيباً عنصر التأييد المجتمعي لها، خاصّةً مع تكشّف سياسات تطويع القوى المتصارعة وتوظيفها في معالجة الإرهاب، ويجدر التذكير بهذا الصدد أن إدارة أوباما لم تهتم بالشروط التركية وما مدى نجاعة التحالف في تحجيم " الدولة" دون محاربة نظام الأسد "مسبب الإرهاب"، معتبرة هذه الشروط مرتبطة بطموحات أنقرة الإقليمية والتي تتعارض مع توازنات الملف السوري وترتيب الأدوار الإقليمية فيه [3].

ومع التدخل الروسي وتنامي جملة المؤشرات الدالة على التفاهم الأمريكي مع غايات وحدود هذا التدخل، لهثت إدارة أوباما في تسريع خطوات الحل السياسي من جديد عبر الاتفاق على جملة قواعد مشتركة وجدول زمني يرتجي تغييراً سياسياً ما بنهاية المطاف، فكانت فيينا والقرار 2254 وميونخ وآخرها وقف العمليات العدائية. ويعتري هذا السلوك مبررات ادعاء توريط الروس في الجغرافية السورية من جهة وتسكين هذا الملف بأقل الأثمان حتى مجيء قيادة أمريكية جديدة من جهة أخرى، إلا أن السلوك كرّس بطريقة شبه كليّة الوكالة الروسية على الملف السوري برمّته فهي "الحليف والراعي والمشرف" على هذا الملف.

من خلال سلوك الولايات المتحدة في سورية يتّضح أنها قامت بتنحية مبدأ الاشتباك وتغليب خيار محاربة الإرهاب وفق محدّدات خاصة غير مكلفة ولا تنسجم مع القضايا الاجتماعية، الأمر الذي سيضاعف من المخاطر الأمنية ويعزّز من شروط رشوحها لدول الجوار، **مغيبةً لكل مبررات مبدأ ونظام الأمن التعاوني في المنطقة** [4]. إذ سيكون الأمن هدفاً مشتركاً يتم تحقيقه بالمشاركة عن طريق التنسيق والتعاون وتفهّم المهددات الأمنية لدول الجوار، الأمر الذي كان سيساعد على خلق فضاء سياسي آمن بشكل معقول للشركاء الإقليميين للولايات المتحدة في المنطقة، ويساعد بذات الوقت الفاعلين المحليين على انتقال سياسي عادل بأقل قدر من العنف والفوضى، وبناءً عليه، لقد أجهضت واشنطن كافة ضرورات وجود مساحة يمكن لبلدان المنطقة من خلالها مناقشة التهديدات الأمنية التي تشكل خطراً مشتركاً عليها، والاتفاق على مدونة لقواعد سلوك الأمن البشري والإقليمي، بحيث يكون في مقدمتها مناقشة منع امتلاك إيران للأسلحة النووية، والحدّ من تأثيراتها في زعزعة الاستقرار بالمنطقة، وتجنب انتشار الأسلحة النووية على نطاق واسع، والعمل على إزالة كافة مسبّبات العنف والاستبداد السلطوي، والجماعات المتطرفة.

---

3) المرجع نفسه

4) Bilal Y. Saab. The new containment: changing America's Approach to Middle East Security (Washington. Brent Scowcroft Center on International Security. Atlantic Council. July 2015). http://goo.gl/NtCRVX

ثانياً: تطويعٌ روسيٌّ لمعادلات الأمن والعسكرة

شكّل الملف السوري الذي تزداد تعقيداته بالتزامن مع انحسار الدور الأمريكي فرصة جيواستراتيجية لموسكو للبدء بعودة نوعية جديدة للفاعل الروسي إلى المنطقة، بحيث يعمل من خلالها على ملء الشواغر الناجمة عن محدّدات تعاطي أوباما القائمة على مبدأ الإدارة من الخلف وعدم الانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط، **وتهدف موسكو من خلال هذه العودة إلى تحسين الشروط الروسية في المنطقة بعد سلسلة الخسارات الاستراتيجية التي مُنِيَت بها بعد ثورات الربيع العربي وبعد الأزمة الأوكرانية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الروسية التي لا تزال آخذة بالتعاظم**، لذا فإن انتهاج مبدأ إدارة (الأزمة بالأزمة) ربما يحقق للفاعل الروسي فرصاً تهيئ له انفراجات استراتيجية، إلى جانب كونه يعمل على احتساب الشروط الروسية في جلّ الصيغ الأمنية والاستراتيجية في المنطقة.

وقد شهد السلوك الروسي في سورية تطوراً واضحاً في الأدوات، إذ انتقل من مستويات الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي إلى مستوى أكثر صلابة عبر الانخراط المباشر في تفاعلات المشهد السوري مستغلاً تلك "الوكالة الدولية"، ورغم أنها خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، جرّاء تزايد الإنجازات العسكرية لقوى المقاومة الوطنية في مقابل عجز متدحرج لقوى نظام الأسد وميليشياته؛ الأمر الذي اقترب من قلب الموازين العسكرية في الجغرافية السورية ويهدّد مشروع الحفاظ على ما بات يعرف بـ" سورية المفيدة"، لذا كان لا بد وفقاً للاعتقاد الروسي من التدخل المباشر وضبط السيولة العسكرية وتقويضها لصدّ الأفعال المهدّدة للمصالح الجيواستراتيجية الروسية، رغم ذلك كلّه يجد الروس **أن هذا التدخل من شأنه صدّ طموحات بعض الدول الإقليمية (كالسعودية وقطر وتركيا) وسيجبر الفاعل الإيراني - الذي استطرد بالاستحواذ على إدارة ملفات النظام الاقتصادية والعسكرية وحتى التفاوضية- على صياغة سياسته وفق قواعد التعاون والبناء المشترك، عدا عن أن هذا التدخل سيحفز بعض الدول الداعمة للثورة المضادّة بالاصطفاف خلف الدب الروسي ويهيئ الفرصة لبلورة محور إقليمي بقيادة موسكو.**

لقد وجدت موسكو في شعار "تثبيت أولوية مكافحة الإرهاب" في المشرق العربي عدة مكاسب من شأنها تحقيق أهداف استراتيجية، كتغييب الحركات الإسلامية بكل تدرجاتها عن أي مشاريع للتغيير السياسي في المنطقة عبر تثبيت حوامل الثورة المضادة وتدعيم مفاهيم وكوادر الدولة "العميقة"، والاستثمار والتوظيف السياسي غير المباشر للجماعات العابرة للحدود، في سبيل الالتفاف على قضايا التغيير السياسي في المشرق العربي، إلى جانب تصدّرها المشهد السياسي والعسكري وإخضاعه لشروطها الجيوسياسية، إضافةً إلى ترسيخ قاعدة مشتركة بغية زيادة مساحة التوافق مع الولايات المتحدة كخطوة أولى لإعادة حلحلة باقي الإشكالات والملفات الدولية العالقة [5]، ناهيك عن مبررات الاستراتيجية الأمنية الخاصة بموسكو فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب خاصة فيما يتصل ببعض الملفات

5) التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، ورقة صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،17/10/2015، الرابط: https://goo.gl/j206pd

الدائرة في مجالها الحيوية [6]. لذا حاولت موسكو منذ بدء تدخلها العمل على تحسين عدّة محاور سياسية وعسكرية واستطاعت في هذا الصدد تحقيق خمسة "إنجازات":

1. واقع ميداني جديد يبعد تهديدات المعارضة عن حدود سورية المفيدة، ويُنهِك بُنَاها.
2. احتكارها وحلفائها مواجهة تنظيم الدولة عبر ضرب المعارضة التي تشترك بحدود معها.
3. إبعاد وتحجيم أي تدخلات إقليمية مباشرة وغير مباشرة عبر سحب كافة أوراق الضغط في هذا الصدد كالمعابر مثلاً.
4. حق العرقلة في مسار السياسة والتفاوض، خاصةً بعد تصدرها والولايات المتحدة زعامة مجموعة العمل الدولية.
5. حق الاستمرار بالضربات الجوية لمناطق المعارضة تحت ذريعة أنها مناطق لجبهة النصرة و"مجموعات إرهابية أخرى".

كما يتوقع عسكرياً أن موسكو ستحاول في المدى المنظور الدفع باتجاه هجوم كبير على مناطق سيطرة تنظيم "الدولة" وذلك عبر محورين: **الأول: خط جرابلس – أعزاز**، إذ أن السيطرة عليه ستكون بمثابة صداستراتيجي لأي تدخلات محتملة في حال اقتنعت واشنطن بإعطاء دور للسعودية وتركيا في معركة القضاء على تنظيم الدولة، كما أن موسكو ستسهل من عمليات قوات حماية الشعب الكردية الرامية للسيطرة على هذا الخط، **والثاني: الرقة**، معقل التنظيم الرئيسي، وسيدفع الروس بالنظام والمليشيات الإيرانية المتحالفة معه باتجاه الرقة، خاصةً بعد اتفاق الهدنة الأخير.

يمكن الجزم بأن هذا التعاطي الروسي المتجاهل لقضايا المجتمع بالعموم، والتطويع الفاضح لحسابات الميدان والسياسة لتكريس الشروط الجيوسياسية في المشرق العربي تمهيداً لصياغات تحالفات إقليمية تعزز من المكانة الروسية في تفاعلات النظام الإقليمي، سيعزّز من سيناريوهات التشظّي السياسي والأمني ويزيد من احتمالات العبث في المجالات الحيوية لدول الجوار، ويجعل من معادلات الأمن المحلي والإقليمي عرضةً للانفجاروبخاصة دفعها لعملية سياسية لا ترتجي تغييراً حقيقياً.

---

6) بالمقابل تعد موسكو (وفقاً لاستراتيجيتها الأمنية) أن مواجهة وضرب "الإرهاب" هي من الضربات الاستباقية والمحددات الرئيسة للسياسة الخارجية نظراً لتأثيرها على العمق الاستراتيجي الروسي حيث يشكل ارتداد العناصر القوقازية المقاتلة بجانب تنظيم الدولة أو بالتنسيق معه نحو شمال القوقاز خطرا كبيرا على هذا العمق، حيث أن منطقة شمال القوقاز، بإطلالها على البحر الأسود غربا، تمثل المنفذ الرئيسي والمباشر لموسكو عبر مضيقي البوسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط، ومنه إلى ميناء طرطوس (سورية)، نقطة ارتكازها في الشرق الأوسط، علاوة على الخسائر الفادحة التي ستتلقاها موسكو في حال قيام الجهاديين بعمليات تجاه خط أنابيب "السيل التركي" المنطلق من القوقاز الروسي عبر البحر الأسود. كما تؤثر أيضاً على مناطق النفوذ في منطقتي آسيا الوسطى (أوزبكستان، كازخستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، تركمنستان)، وجنوب القوقاز (أذربيجان، جورجيا، أرمينيا)، التي تسعى موسكو لتوطيد العلاقات معهم وتدعيمها، وتوسيع النفوذ، بالإضافة لإدماج دول المنطقتين ضمن مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي للحد من تصاعد النفوذ الأمريكي، وعليه فإن الضربات الروسية ضد "داعش" حافزا لتعزيز علاقات موسكو بالجمهوريات السوفيتية السابقة، في ظل الهواجس الأمنية التي تسيطر على هذه الأخيرة إزاء اتساع نشاطات التيار السلفي الجهادي في آسيا الوسطى والقوقاز. للمزيد راجع المصدر التالي:

سامي السلامي: "التدخل الروسي في سورية وجهاديو القوقاز" ...أبعاد متداخلة، دورية السياسية الدولية الصادر عن مؤسسة الأهرام، 15/10/2015، الرابط الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/6545.aspx

ثالثاً: عبثٌ إيرانيٌّ في معادلات الأمن المحلي والإقليمي

عملت طهران منذ اندلاع الربيع العربي على توظيف وتطويع المتغيرات والمفرزات الناجمة عن تفاعلاته وتحولاته، وجهدت في توسيع مجالات عمل سياساتها الخارجية وذلك بهدف خلق فرص تساهم في سيرها باتجاه مركزية النظام الاقليمي. مرتكزة على منهج "المناورة الاستراتيجية"، الذي يرافقه بناء منتظم للقدرة والقوة الإيرانية سواءً عبر تعزيزها داخلياً أومن خلال دعم أذرعها الميليشاوية في البيئات المستهدفة خارجياً وإبقاء حالة التهديد قائمة لمحيطها.

ومما زاد من زخم ومستوى فعالية السياسة الإقليمية الإيرانية هو وصول موجة التغيير إلى دمشق، نظراً لما شكلته من مهددٍ حقيقي لمشروع طهران القائم على تزعمها لمحورٍ يهدد المجال الحيوي العربي ولا يتسق مع الحالة الهوياتية السورية، وممتدٌ من طهران إلى لبنان، يكسبها عدة ميزات جيوسياسية تعزز من طموحاتها في قيادة النظام الإقليمي، حيث عملت طهران على مدار سني الثورة على **التحكم في الميزات الجيوسياسية لما بات يعرف بـ "سورية المفيدة"**، الأمر الذي سيزيد من هامش طهران في عرقلة أي حل نهائي في سورية، وسيبدد أي وجود عسكري يهدد مصالح حزب الله في لبنان، بالإضافة إلى المحافظة على قنوات إمداده، كما أنه سيعزز من **احتكار طهران وحلفائها مواجهة اسرائيل** بهدف ضمان فعاليتها في ميادين صياغة المعادلات الأمنية في المنطقة، ناهيك عن هدفها الأساسي في **الحفاظ على نظام الأسد**، وإبرازه كقوة عسكرية منظمة يمكن أن تضطلع بأدوار عسكرية وأمنية ضمن عمليات محاربة الإرهاب [7].

واتبعت طهران لتحقيق هذه الأهداف على تطوير عدة أدوات أنتجت تحكماً شبه مطلق بالدولة السورية وتفاعلاتها، **فعلى المستوى الأمني** عملت على إعادة هيكلة "ناعمة" للأجهزة الأمنية حيث قامت باستبعاد من يعارض تواجدها وتحكمها بالسياسات العسكرية والأمنية مقابل أشخاص يدينون بالولاء لها وذلك ضمن سياق الاستحواذ على أهم مفاصل الدولة العميقة بحيث لا يضير مصالح طهران أية عملية تغيير سياسي إن حدثت.

وعلى المستوى العسكري أشرف ضباط الحرس الثوري الإيراني ومستشاريه بشكل مباشر على تدريب المنظومة العسكريّة لنظام الأسد وتزويدها بالعتاد، عدا عن دوره التخطيطي في إدارة المعارك ورسم خطوط الفصل داخل سورية، وتحريك القطاعات العسكرية، وفقاً للمتغيرات الميدانية العسكرية، كما عملت طهران على تدعيم جيش نظام الأسد بعدة ميليشيات شيعية عراقية ولبناني مدعمة بعناصر شيعية أفغان وباكستانيين بهدف أعمال المساندة والدعم في العمليات الميدانية، وضخت الماكينات الإعلامية المؤيدة لطهران في سبيل ذلك خطابات عقدية تبين أن المهام التي يقوم بتلك الميلشيات بغرض حماية "المقدسات الشيعية"، الأمر الذي ساهم في اسباغ الصراع الدائر صفة "الحرب الطائفية".

أما على المستوى السياسي فقد تحكمت طهران بكافة المسارات السياسية للنظام محاولة فرض أجندتها على سياق هذه المسارات في سبيل تحسين شروطها وتموضعها في النظام الإقليمي، إذ لم تألُ

7) أثر الاتفاق النووي على التموضع الإيراني في سورية، ورقة مركز عمران للدراسات (غير منشورة) قدمت لندوة الاتفاق النووي الإيراني على سورية والمنطقة التي عقدها المركز، إستانبول، 15/9/2015. للمزيد حول الندوة يرجى الاطلاع على الرابط: https://goo.gl/MDHQDT

طهران جهداً وفي كافة الفعاليات الإقليمية والدولية من التأكيد على أنها وحلفائها هما الحامل الأساسي لمكافحة التطرف والإرهاب وحماية الأقليات، وقادرة على الضبط السياسي لجل تحولات المشهد في بيئة النظام السياسية والعسكرية، وتصدير مبادرات سياسية تعزز خطوط النظام [8].

من جهة أخرى **تشكل الصفقة التي توصلت إليها إيران مع المجتمع الدولي في يوليو 2015 وما تبعها من رفع للحظر الاقتصادي الغربي عنها ودخولها للحظيرة الدولية، فرصة مناسبة لتقديم طهران أوراق اعتمادها للمجتمع الدولي كـ"شرطي المنطقة" من جديد من جهة، وكفاعل مهم في ضبط السيولات العنفية والأمنية في المشرق العربي على وجه التحديد من جهة أخرى**، الأمر الذي أثار مخاوف معظم الدول العربية وعلى راسها الخليج العربي من تبعات ذلك، سواء على صعيد توجه وتحول واشنطن نحو طهران على حساب حلفائها الأساسيين ، أو على مستوى زيادة مستوى الدعم لميليشيات إيران وأذرعها المحلية المنتشرة في طوق محكم في المنطقة جراء "البحبوحة" الاقتصادية المتوقع أن يشهدها الاقتصاد الإيراني.

ورغم التدخل الروسي، الذي تشكل أحد أسباب تدخله غير المباشرة إجبار الفاعل الإيراني -الذي استطرد بالاستحواذ على إدارة كافة ملفات نظام الأسد -على صياغة سياسته وفق قواعد التعاون والبناء المشترك، **فإن إيران لاتزال حاضرة بقوة في معظم الملفات الشائكة في المنطقة مع ملاحظة تراجعها الطفيف عن سدة القيادة لتفاعلات النظام السياسية والعسكرية**، ولا تدخر جهداً في تأجيج المهددات الأمنية على المستوى الإقليمي بدءاً من اليمن الذي تريده مصدر قلق أمني "يستنزف قدرات المملكة"، مروراً في التدخل في الشؤون الداخلية في دول الخليج كالبحرين والسعودية نموذجاً وليس انتهاء في إمعانها بدعم الأنظمة الاستبدادية وتقوية الميليشيات المهددة للأمن لا سيما ميليشيا "حزب الله اللبناني" الذي عطل كافة الاستحقاقات السياسية في لبنان، وتعمق إجرامه في البنية السورية، ومما يزيد من شرعنة هذا الجهد هو إدراك طهران لخشية إدارة أوباما والمجتمع الغربي من الاصطدام معها وتفجير اتفاق لوزان الذي تعده هذه الإدارة منجزاً رئيسياً للرئيس الأمريكي في حقبتي رئاسته، الأمر الذي **ينبئ باستمرار ايران بعبثها في منظومات الأمن المجتمعي محلياً وإقليمياً وهذا ما يجعل المنطقة عرضة لموجات من العنف والإرهاب والسيولات الأمنية.**

رابعاً: أنقرة ومروحة الخيارات الصعبة

نظراً لما تعتبره الحكومة التركية "محددات استراتيجية" ترسم حدود فعاليتها بالملف السوري، فإن ذلك قد ضاعف من حجم المهدّدات الأمنية التي لم تنفع معها سياسات رد الفعل في اللحظات الأخيرة كما حدث في معركتي عين عرب وتل أبيض، فالخشية المبرّرة من التورّط العسكري دون غطاء دولي، وطبيعة علاقاتها الدولية مع دول الجوار (كروسيا وايران) وتأثّرها بحاجة أنقرة للطاقة، والاكتفاء بسياسات تصحيح الاختلالات في موازين القوة لصالح الثوار، وسياسات التنافس مع بعض الفواعل الإقليمية، بالإضافة إلى معادلات السياسة في الداخل التركي، كل ذلك **جعل الخيارات التركية تزداد صعوبة وحصرها بالمطالبة بـ"منطقة آمنة " لم توافق المجموعة الدولية على أطروحاتها**، في الوقت الذي

8) المرجع نفسه.

يشهد مشروعي الإرهاب المتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني تمدّداً صلباً يُعمّق من منسوب المهددات الأمنية للأمن القومي التركي لاسيما على حدودها الجنوبية.

ومع التدخل العسكري الروسي المباشر وما تبعه من تغييرات في السلوك الدولي الذي رسم في ڤيينّا ملامح حلّ الأزمة السورية عبر بوابة أولوية مكافحة الإرهاب، باتت هذه الخيارات محدودة جداً خاصةً بعد حادثة إسقاط الدفاعات التركية للمقاتلة الروسية وما لحقه من أزمة دبلوماسية حادة بين البلدين، ومما زاد حرج السياسة التركية المعارك الأخيرة في حلب وما رافقها من تغييرات واضحة في المسرح العسكري والسياسي السوري، خاصة اتفاق ڤيينا الذي لا يرضي طموح أنقرة والذي لم يشترط رحيل الأسد بعد الفترة الانتقالية.

ولأن دراماتيكية الأحداث تتسارع وتجعل الدولة التركية تحت تهديد مباشر، حيث تمكنت "قوات سوريا الديمقراطية" من التقدم والسيطرة على جيوب استراتيجية مهمة في ريف حلب الشمالي (جيوب تنتمي للمنطقة الآمنة المفترضة)، كان مطلوباً بحكم الضرورة الأمنية أن تنتهج أنقرة مبدأ رد الفعل الحاسم والمباشر تجاه تحرك الـ YPG المثير للريبة، خاصّةً إذ ما تم ربطه مع تقدم نظام الأسد وحلفائه، ومع دعوات الدعم الدولي لهذا الفصيل، وقيام الجيش التركي في 13 شباط/فبراير 2016 بالقصف المدفعي على المناطق التي سيطرت عليها قوات سورية الديمقراطية [9].

لم تُبدِ إدارة أوباما -وفقاً لسياساتها الأخيرة في الملف السوري وتوافقها البراغماتي مع موسكو في هذا الشأن- أية مواقف مؤيدة بالمطلق لتركيا، منطلقةً بذلك من عدّة مخاوف، فإذا أدت عمليات القصف التركية إلى تدهور الوضع إلى حدّ الصدام العسكري بين تركيا وروسيا، وقامت تركيا بوصفها عضواً في حلف الناتو بالتوجه إلى الحلف طلباً للدفاع عنها ضد روسيا، فإن الولايات المتحدة ستضطر لرفض هذا الطلب بحكم عدم رغبة واشنطن بالاصطدام مع روسيا في سورية، مثلما لم تفعل في أوكرانيا حينما احتل الروس جزيرة القرم قبل سنتين، إضافةً إلى أن مساندة الولايات المتحدة التدخل التركي المفترض، سيخرب جميع الاتفاقات والتفاهمات التي توصل إليها أوباما مع الرئيس الروسي بوتين بشأن توزيع وتبادل الأدوار في سورية، **التي تؤكد على أن كل ما يحدث غربي نهر الفرات يعتبر منطقة تأثير روسية، وجميع المنطقة الواقعة شرقي النهر هو منطقة تأثير أمريكية**، أي أن قوات الأكراد موجودة في مناطق التأثير الروسية والأمريكية.

وانطلاقاً من طبيعة المواقف الدولية التي لم تحسم بشكل قاطع تأييدها لمطالب أنقرة (التي تتقاطع مع المطالب المجتمعية السورية)، واتّصالاً مع السلوك التركي في الملف السوري عموماً، **فإن خيارات أنقرة تبدو غايةً في الصعوبة لاسيما في ظل رفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون الغطاء السياسي والأمني لأي فعل تركي صلب، عدا عن إدراك أنقرة لجملة المخاطر الأمنية التي ستشهدها البنية التركية جراء السياسات الروسية والأمريكية حيال المشهد السوري [10]، الأمر الذي يدفعها لتهيئة الشروط العامة التي تضمن توازناً نسبياً (قلقاً) يتيح لها هوامش تحرّك تعزّز من الشروط الأمنية المتعلقة بالملف السوري والشروط التركية معاً (نظراً لارتباطهما العضوي)**،

9) "تركيا تجدد قصفها أهدافا كردية شمال حلب"، الجزيرة. نت، الرابط الالكتروني: http://bit.ly/20TlJvw

10) خيارات تركيا الصعبة في الشمال السوري، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،23/2/2016، الرابط: http://goo.gl/26d96D

وذلك من خلال العمل على:

- تثبيت قواعد اشتباك جديدة في حدود أعزاز – جرابلس والاستفادة من وقف الأعمال العدائية المعلن لتحسين شروط الفواعل المحلية المتحالفة معها.
- ضرورة تغيير سياسات دعم قوى المعارضة المسلحة في الشمال السوري وتطوير نوعيتها سياسياً وعسكرياً، بحيث تضمن إعادة التوازن العسكري وجعلها قادرة على استرداد المناطق التي تمت خسارتها، بالإضافة إلى تدعيم مواقف الهيئة العليا للتفاوض السياسية.
- عدم الانجرار إلى تجديد المواجهة مع القوات الروسية المتواجدة في سورية، والبحث عن مواجهات غير مباشرة.
- المضي قدماً في زيادة التنسيق التركي/ السعودي للتدخل البرّي في سورية، والعمل على توسيع الحلف وحشد المواقف الدولية المساندة له عبر الإعلان أن أي تدخل سيكون ضمن عمليات التحالف الدولي لمكافحة "الإرهاب"، وبذات الوقت العمل على تثبيت ملاذات آمنة تخفّف من حدّة موجات اللجوء وتبعد من خطر المهددات الأمنية على تركيا.

خامساً: الخليج العربي والتهديد الإيراني المتنامي

ترافق الفعل الثوري في سورية مع ما يمكن تسميته "مرحلة النهوض الخليجية" وزيادة فاعلية الدور الخليجي الذي يرافقه عمليات ترتيب في المسرح الاستراتيجي المناسب لمجاله الحيوي، والذي يشمل الحواف الجغرافية لمنطقة المركز والأطراف والتخوم، وخاصّةً بعد محاولة إيران تقليص وإلغاء هوامش التحرك الاستراتيجي للمنظومة الخليجية، ومحاولة خنقه ضمن حيّز جغرافي يوجب عليها سياسات دفاعية حذرة. وفي هذه الحال، تبدو سورية مكسباً استراتيجياً بالغ الأهمية يبرر تطور مواقف بعض دول الخليج المناهضة لنظام الأسد الذي تماهى مع الخطاب الإيراني عبر تأكيد إيران المستمر بأن هذه التحركات هي نتاج "مؤامرة كونية تقوم بها قوى إرهابية مدفوعة خليجياً لتنفيذ مخططات وأجندات إسرائيلية إمبريالية تستهدف نهج المقاومة"، إضافةً إلى ما يرتبط بالملف الإنساني الذي كان حاضراً في الموقف الخليجي تجاه ما يحدث في سورية من عنف مفرط مرفوض على المستويين الشعبي والحكومي الخليجي. عدا عن إفرازات هذا الملف التي تشكل تهديداً حقيقياً للمجال المشرقي والمتمثلة بعدة قضايا كتدفّق اللاجئين الذي أوقع دول الجوار في مأزق اجتماعي وأمني، وجرائم ضد الإنسانية ممنهجة وجماعية ذات بعد فئوي من شأنها تأجيج الصراعات المذهبية الطائفية في المنطقة.

ومع تنامي حدّة الصراع، فرضت التطورات الإقليمية والتعقيدات المحلية التي تعتري الجغرافية السورية قبل عام 2015 عدة معوّقات أدت إلى انحراف مسار التحرك الخليجي الداعم للقضية السورية عمّا كان عليه في بداية الثورة، ولعلّ أهم هذه المعوقات تلك المرتبطة بطبيعة سلوك وأداء الفاعل الأمريكي الذي لم يعد ينظر لمنطقة المشرق العربي إلا من مدخل البحث عن أوراق ضغط توظف في ملف المفاوضات النووية الإيرانية (التي كانت لم تنجز بعد) مع المجتمع الدولي، وهذا ما يمكن عده خليجياً لامبالاة بأولويات الحليف الخليجي والتي جعلت بعض القيادات الخليجية تعيد النظر في طبيعة التحالف ووظائفه، الأمر الذي أعاق نوعاً ما طبيعة الحركة الخليجية في المسار السوري،

ومما زاد مناخات تقليل الفاعلية الخليجية هو انحسار مداخل الحل السياسي الذي تعامل مع "ضرورات مراعاة اللاعب الإيراني"، الأمر الذي جعل التحرك الخليجي في المجال السوري حراكاً محسوباً ودقيقاً يخدم بالدرجة الأولى أولوية الأمن القومي الخليجي المباشرة، والذي نجم عنه مشاركة بعض دول الخليج في عمليات التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب التي حصرت هدفها بمحاربة التنظيمات الإرهابية بمعزل عن إيجاد حل للأزمة السورية، وهو ما أدى إلى تشتّت جهود دول الخليج في تحقيق غاياتهم في سورية. ونتج عنه في مرحلة متطورة بعض الخلافات البينية ونشوء تحالفات جديدة نتيجة لاضطراب السياسات تجاه الملف السوري، ما أثر بشكل سلبي على القضية السورية.

ومع بداية عام 2015 عاد الزخم الخليجي في القضية السورية بحكم ظهور عاملين رئيسين، **الأول**: هو فرض قوى المقاومة الوطنية في صراعها مع النظام واقعاً عسكرياً وسياسياً جديداً جعل الأخير مستنزفاً، وفي موقع الدفاع، وقد تصدّعت مقاربته الأمنية للقضية، الذي تمسك بفكرة قدرته على تحقيق الحسم العسكري الشامل، وعدّه شرطاً لازماً للبدء بالحديث عن أي حلٍ للأزمة. **والثاني**: هو حدوث تطورات إقليمية بالغة الأهمية في الفضاء التفاعلي للنظام الإقليمي كعملية عاصفة الحزم والتي مثّلت تخلّياً عن نسق المملكة المعتاد في سياستها الاحتوائية والناعمة، أو كاتفاق لوزان بين إيران والمجتمع الدولي والذي حاولت طهران من خلاله زيادة مجالها الحركي على المستوى السياسي والدبلوماسي في سبيل تعزيز القدرة والنفوذ في ساحات الصراع بهذه المنطقة، وخاصة في سورية مستفيدةً من عنصر الزمن المتاح قبل ظهور أي عثرات في تنفيذ وتطبيق هذا الاتفاق، ومنطلقةً من ضرورة تكريس الفاعل الإيراني في معادلات الحل الإقليمية، **أو التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية الذي بينت نسقه وسياقاته مدى تعارضها مع أمن الخليج العربي الذي ترى دوله أن يعزز من شروط نمو محور (إيران ، موسكو، العبادي ، الأسد) والذي من شأنه زيادة فاعلية إيران التي ما زالت تعبث بالمجال الحيوي في هذه المنطقة وعليه ستنتهج دول الخليج أيضاً سياسة الحذر والترقب وتصحيح أية انحرافات عبرزيادة الدعم العسكري كماً ونوعاً.**

ومنذ اتفاق ڤيينّا حول العملية السياسية السورية وما تبعه من خطوات توافقية بين واشنطن وروسيا وصولاً لوقف العمليات العدائية، تبنت المملكة مقاربة حاسمة حيال النظام الحاكم، والمتمثلة بضرورة رحيله سياسيّاً وإن تعثر ذلك فعبر الطرق العسكرية (وفق تعبير وزير الخارجية السعودية)، إذ أتاحت هذه المقاربة هوامش حركيّة متعدّدة للمملكة بحيث لا تعطل المسار السياسي وفي ذات الوقت تعمل على تحسين الظروف العسكرية المواتية من أجل عملية التغيير وإن كان عبر بوابات مكافحة الإرهاب، من خلال إعلانها للتحالف الإسلامي والتحالف الاستراتيجي مع تركيا، وصولاً لإعلانها نيّة التدخل البري في سورية عبر حملة مشتركة تقوم بها المملكة وتركيا.

وعلى الرغم من ضرورات هذا التدخل الاستراتيجي ونجاعة أهدافه المعلنة والمتّسقة مع غايات الاستقرار الأمني والمجتمعي في المنطقة، إلا أنه مطالب بتجاوز تحدياته التي ستعترض مساراته والتي يمكن ذكر أهمها بالآتي:

- الحفاظ على وحدة القرار الخليجي والعربي حيث تتفاوت حتى الآن درجة تجاوب دول الأعضاء مع مهددات الأمن الإقليمي، ويتكرر ذات المشهد على الصعيد العربي الأوسع.
- السيولة الأمريكية وسياسات التنصّل: الأمر الذي يتطلب حزمة سياسات وجهودات دبلوماسية في

سبيل جلبها للمعسكر السعودي التركي في مواجهة إيران.

- خطورة الانزلاق في حرب استنزاف: يحتاج الأمن الإقليمي كلاً من سعودية وتركيا قويتين في مواجهة إيران، حيث تبرَع الأخيرة في خلق بؤر توتر في المشرق من خلال أذرعها الطويلة فيه، مما يستدعي استنساخ التجربة السعودية في اليمن بالاعتماد على قوى ثورية محلية في العمليات العسكرية البرية.

سادساً: الاصطفاف المصري والضرر الأمني

مع استلام السيسي للحكم في مصر انتقلت مواقف القاهرة تجاه القضية السورية من مواقع الانفعال والضبابية التي اتسمت بها خلال حقبة حكم الإخوان [11]، إلى مواقع أكثر وضوحاً باصطفافها مع نظام الأسد الذي يواجه كما يعتقد الرأي العام الرسمي "حركات إرهابية أصولية"، **إذ اتّبعت القيادة الجديدة عدّة تكتيكات طوقت المعارضة السورية**، وقد ظهر هذا الموقف جلياً بعدة مؤشرات نذكر أهمها:

- عدم دعوة الائتلاف الوطني لحضور أعمال القمة العربية واجتماعي القاهرة الأول [12].
- محاولة تعويم هيئة التنسيق الوطنية في مواجهة الائتلاف [13].
- استقبال وفد سوري رسمي في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015 برئاسة عماد الأسد رئيس الأكاديمية البحرية في اللاذقية[14].
- مجموعة تصريحات وسلوكيات تختزل أزمات العالم العربي عامة وسورية خاصة في الإرهاب والإخوان المسلمين [15].
- الدعوة إلى حل سياسي في سورية يبدأ بمكافحة الإرهاب، وهي الرؤية التي يتبناها النظام وحلفاؤه في إيران وروسيا.
- التعاون والتنسيق الأمني بين مصر ونظام الأسد بما يتعلق "بقضايا مكافحة الإرهاب" (وفق ما أعلنه وزير خارجية النظام).

---

11) حسين قاسم، "محطات في موقف مصر من الأزمة السورية"، موقع دوت مصر، 1/4/2015، الرابط الالكتروني: http://goo.gl/57aIJA

12) ألكسندر أيوب، مقاربة القاهرة للملف السوري: "الائتلاف" خارج القمّة العربيّة، صحيفة العربي الجديد، 27/3/2015، الرابط: https://goo.gl/PxzWKE

13) هيئة التنسيق الوطنية السورية: حريصون على التنسيق مع مصر في كل المسارات، موقع اليوم السابع الالكتروني، 7/5/2015، http://s.youm7.com/2172235

14) حسين عبد العزيز، "السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية"، الجزيرة نت، 25/5/2015، الرابط: http://goo.gl/rtmZza

15) المرجع نفسه.

عموماً بعدما استطاعت السلطة الحاكمة في مصر تعويم رؤاها السياسية والثقافية داخل الدولة والمجتمع المصري عبر الأدوات الأمنية والقضائية والإعلامية، شعرت هذه السلطة بضرورة إعادة البحث عن أدوار فاعلة في داخل النظام الإقليمي الآخذ بالتشكل، الأمر الذي استوجب **تبني استراتيجية تزيد هوامش التحرك المصري خارج السياق الخليجي**(الداعم لـ"شرعيتها") وتبحث بذات الوقت عن جملة تحالفات دولية متّسقة مع فلسفات السلطة الحاكمة والمتعلقة بتغليب مفاهيم الثورة المضادة وتقوية النسق العسكرية والأمنية ومكافحة حركات التحرر الثورية بكافة الأدوات، وهذا ما يتطلب "مثلث الفاعلية المتوازنة" القائم على ثلاثة أضلع وهي:

1. **الروس**: بحكم التقاطعات المشتركة بين عقائد وأدوات الإدارتين الروسية والمصرية تسعى القاهرة لتقوية العلاقة مع الروس وتقديم أوراق الاعتمادية في محورها (روسيا – سورية – إيران – العراق) الذي بات أكثر تبلوراً بعد التدخل الروسي في سورية. وذلك لتعادل في هذه العلاقة علاقاتها مع الولايات المتحدة التي لطالما توجه المسؤولية للسلطة المصرية اتهامات تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان.

2. **إفريقيا**: وذلك بحثاً عن مكانتها المفقودة في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى محاولتها عدم الانخراط الواضح في صراعات سيكون لارتداداتها أثراً واضحاً على بناها الداخلية والاكتفاء بالمواقف السياسية الحاسمة، فضلاً عن حاجات التكامل الاقتصادي التي تحتاجها البنية الاقتصادية المصرية.

3. **الخليج**: وذلك بحكم ضرورات الأمن المشتركة ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ولكن تحاول القاهرة في هذه العلاقة إعادة تعريف علاقاتها مع هذه الدول وخاصة المملكة بحيث تغدو العلاقة على أسس المنفعة المشتركة وليس المنفعة الخليجية، لاسيما بعد سياسات الحزم الصلبة التي تبنّتها القيادة الجديدة. ولعلّ عدم تأييد مصر لفكرة إنشاء قوة عربية-تركية برية مشتركة في شمالي سورية، والبحث عن علاقة متوازنة مع طهران بعد توقيعها للصفقة النووية، يعتبران مؤشران مهمان على بدء مرحلة إعادة التعريف.

رغم تنامي وضوح مواقف القاهرة السياسية تجاه ملفات المنطقة وفق منطلقات وضرورات مكافحة الإرهاب، إلا **أن هذه الفلسفة الادّعائية لا تتسق مع طبيعة التغييرات العاصفة بالمشرق العربي، وهذا اللاتساق طبيعي ومتعلق بتفاعلات وتحولات المشهد المصري الذي لايزال غيرقادرعلى الإجابة على تساؤلات تتعلق بشرعية حكمه فيما يتعلق بالعدالة والتنمية والتمكين**، وهو ما يجعل الدور المصري القادم أمام تطوران سيشكل تناميهما تهديداً مباشراً على الاستقرار والأمن المجتمعي، وهما:

1. الإمعان في مساعدة نظام الأسد سياسياً وعسكرياً إذ سيشكل عودة النظام دعماً وترسيخاً لثقافة "الاستبداد" التي تشرعن السلطة المصرية.

2. استخدام ورقة طهران لتحسين تموضع القاهرة في العلاقة الخليجية المصرية من جهة، ولتحسين شروط تحالفها مع الفاعل الروسي من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين سيعدّ دعماً للمشروع الإيراني الذي يهدد أمن المشرق والخليج العربي.

سابعاً: الأردن وحسابات السيولة الأمنية

رغم عدم مثالية العلاقات السورية الأردنية عشية انطلاقة الثورة السورية بحكم صيغ ومفرزات استقطابات ما كان معروفاً بمحوريّ (الشر-الاعتدال)، حيث تعتبر الأردن أن دمشق منغمسة بالمحور الإيراني الرامي لامتداد الهلال الشيعي حتى السواحل الدافئة، إلا أن الأردن اتّخذ موقف الحياد حيال أحداث الثورة السورية نظراً لخطر الربيع العربي على السلطات الحاكمة، حتى توضح حسم الموقفين السعودي والأمريكي من هذه الأحداث، حيث طالب الأردن بضرورة تنحي الأسد في سياق النصيحة غير المباشرة، ومنذ دخول الثورة مرحلة العسكرة وما لحقها من تحولات في السياسة الدولية والإقليمية والمحلية، وتخوّف عمان من ارتدادات ذلك على الداخل التي تمثل بموجات اللجوء (الذي عدّ مؤشراً هاماً للتدليل على المخاطر الأمنية المحدقة بالأردن)، انتهجت الحكومة الأردنية عدّة استراتيجيات متماهية مع سياسات الإدارة الأمريكية والخليجية فيها، يمكن تحديد إطارها العام [16]:

- **استراتيجية التدخل غير المباشر**، فكان أن اتّبع سياسة ضبط المعارك بما يحافظ على أمن حدوده وذلك عبر التنسيق مع بعض الفصائل وتدريب ودعم بعضها الآخر.
- **ضبط المشهد العسكري في الجهة الجنوبية والحفاظ على المصالح الأردنية عبر مشاركتها بما** يسمى غرفة تنسيق عمليات "الموك".
- **التماهي مع حلف الستين الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب:** حيث كان الأردن أكثر المتحمسين للمشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، ويكاد يكون البلد العربي الوحيد الباقي ضمنه، وتصاعد هذا الحماس بشكل كبير بعد حادثة الطيار الأردني معاذ الكساسبة؛ إذ غدت المشاركة الأردنية في ضربات التحالف مقبولة رسميًا وشعبيًا.
- **البحث عن نفوذ** مستغلاً خلافات الفاعلين الإقليمين والإدارة التنافسية للملف السوري بين (تركيا، قطر، السعودية) خاصةً بعد استحضار النظام لقوّات حزب الله والميليشيات الأردنية والأفغانية إلى جبهة الجنوب.
- **تغليب محاربة الإرهاب عامةً:** إذ لم يعد الحل السياسي أو وقف الحرب وأزمة النازحين أولوية لصانع القرار، بل تصدرت مواجهة تنظيم الدولة القائمة، وغدت الشغل الشاغل للملك لاسيما بعد أحداث مدنية معان، وازياد عدد الأردنيين المنضمين "للدولة"، فطرح عدة مبادرات كان آخرها تسليح العشائر السورية والعراقية.
- **مواجهة تحديات "اللجوء" السياسية والاقتصادية** ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في الأردن، الأمر الذي يحتاج المزيد من الجهود لزيادة الدعم الدولي.

ومع التدخل الروسي وبروزفكرة نشوء المحور الرباعي (العراق، إيران، سورية، روسيا)، اتّسم الموقف الأردني بحسابات المصلحية الدقيقة بحكم تغيير قواعد اللعبة الدولية التي وكلت الروس بالعملية العسكرية والسياسية، وبحكم تغير تموضعات لاعبيها الدوليين فيها أيضاً، وسعى لتنسيق عسكري مع الروس بخطوة قابلة للتفسير وفقاً للنقاط أدناه:

16) ساشا العلو: "المشروع الهاشمي في انتماءات ما قبل الدولة"، دراسة صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 1/9/2015، الرابط: https://goo.gl/PmnTCv

- أتى التنسيق كخطوة مصلحية بحتة تهدف لحماية المصالح الأردنية من انعكاسات التدخل الروسي في سورية عبر "حماية حدوده الشمالية بالدرجة الأولى، واستقرار الأوضاع في الجنوب السوري. خاصةً بعد معرفة الأردن أن هذا التدخل هو عبارة عن "قطاعات منتخبة من القوات الخاصة الروسية للأرض السورية بموجب اتّفاق دفاعي مع حكومة دمشق له علاقة اقتصادية بملف الغاز والنفط وعسكرياً بالعمل على تأسيس قاعدة عسكرية كبيرة ثانية في الأرض السورية أو على السواحل" [17].

- التنسيق خطوة استباقية لما قد يترتب عليه من التدخل العسكري الروسي في جنوب سورية، من موجات نزوح جديدة باتجاه الأردن، ومحاولة أي جماعات مسلحة الهروب باتجاه حدوده في حال استهدافها الطيران الروسي، والقلق من احتمالات وجود قوات لإيران وحزب الله في مناطق الجنوب قرب الحدود الأردنية [18].

- تم التنسيق بترتيب مسبق مع حلفاء الأردن، إذ رحب وزير الخارجية الأمريكي بالاتفاق معلناً عن عدم وجود أي تحفظات أمريكية عليه، إضافة إلى انخراط دول إقليمية والولايات المتحدة في التنسيق سياسياً مع روسيا حول الأوضاع في سورية[19].

- تنسيقاً يعطي إشارات عامة بالقبول في المشاركة في أي تحالف ضد تنظيم "الدولة"، وهو عبارة عن مدخل محتمل تفرضه الواقعية الميدانية للحفاظ على نافذة تواصل بين الأردن وروسيا تمهّد لشكل من أشكال التطبيع المتدرج مع "النظام" تحت عنوان الأمر الواقع ومكافحة الإرهاب بين عمان ودمشق، التي من الممكن أن تتحسن شروطها بعد التدخل الروسي.

مما لا شك فيه أن السيناريوهات المفتوحة لمستقبل الملف السوري وتداعياته الأمنية، يجعل الأردن ينحو بشكل عام سياسات الحذر والترقب خشية السيولة الأمنية لداخل بناه المجتمعية، فهي من جهة ترتبط بعلاقات ثابتة تجاه الدول الخليجية والولايات المتحدة ولكن لا يمكن لها تجاهل الفاعل الروسي الذي غدا متواجداً في حدودها الشمالية، الأمر الذي يتطلّب منها سياسات مرنة ودبلوماسية.

ثامناً: سيناريوهات متصالحة مع أمن اسرائيل

شكلّت عموماً موجة الربيع العربي حالة مفاجئة لدوائر صنع القرار في تل أبيب شأنها شأن معظم دول العالم المعنية بشؤون المنطقة. وبموقف فرضته طبيعة الأنظمة التي قامت الثورات ضدّها والتي تعتبرها إسرائيل دولاً معتدلة، عارضت إسرائيل أهداف ثورتي مصر وتونس المطالبة بإسقاط أنظمتها الحاكمة، إلا أنه ومنذ بداية الثورة السورية، وعلى خلاف موقف إسرائيل الواضح الداعم لنظام مبارك والمعارض لإسقاطه، **كان الموقف الإسرائيلي من نظام الأسد ومن مسألة إسقاطه مركباً ومعقداً**

17) مواقف "ضبابية" للأردن تجاه التدخل العسكري الروسي في سوريا"، تقرير خاص صادر عن موقع الخليج أونلاين، 5/10/2015، الرابط: http://goo.gl/KGhGcr

18) خليل قنديل، "تنسيق الأردن مع روسيا تغيير في السياسة الخارجية أم حماية للحدود؟"، موقع نوافذ الالكتروني، 24/10/2015، الرابط: http://goo.gl/61V7sy

19) ما هو موقف الأردن الرسمي من التدخل العسكري الروسي في سوريا؟، موقع نون بوست الالكتروني، 10/10/2015، الرابط: http://goo.gl/zwvtfl

بحكم عدم التخوف من تغييرات في عناصر المعادلة الأمنية المثبتة مع نظام الأسد [20]، لذا التزمت الحكومة الإسرائيلية الصمت إزاء مصير نظام بشار الأسد، وإزاء القضية السورية وتطور أحداثها.

ترتبط استراتيجية إسرائيل تجاه الصراع السوري بعدة معايير تتعلق بضرورات أمنها وما تستوجبه من تدخلات غير مباشرة لتحسين شروط السيناريوهات الأكثر قبولاً لإسرائيل، وتتأرجح هذه السيناريوهات بين بقاء النظام كمؤسسة أمنية وعسكرية "تحترم" قواعد الاشتباك السائدة منذ أربعة عقود، أو ضبط التحوّلات وفق منطوق إدارة الأزمة دولياً، والذي يلهث لتعزيز نظام حكم غير قادر على الإخلال بنظام أمن إسرائيل أو غير قادر على مواجهتها بالحد الأدنى.

ولأن مفرزات الصراع أفرزت فوضى غير مقلقة لإسرائيل على المدى المنظور، أعلنت مراراً إسرائيل سياسة عدم التدخل في الملف السوري وانحصر تدخلها المباشر في الجغرافية السورية على موضوع واحد متعلق بعدم السماح بتغيير قواعد الاشتباك مع حزب الله أو تغيير قدراته القتالية، وهو ما استوجب منها تدخلات جويّة عدّة لمنع نقل الأسلحة الاستراتيجية السورية إلى حزب الله[21]، الذي حاولت طهران تمريرها لأكثر من مرة إليه للحفاظ على ورقة ضغط إيرانية في محيط "إسرائيل".

ورغم ذلك فإن دوائر الاهتمام الأمنية الإسرائيلية لم يغب عنها التركيز على جملة مهددات في الصراع السوري يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- احتمالات نجاح وتمكين المعارضة الإسلامية "الراديكالية" في السلطة، واحتمالية وصول "الجماعات المتطرفة" إلى الحدود الشمالية لـ "إسرائيل".
- مراقبة السلاح النوعي السوري والخشية من وصوله لقوى غير "منضبطة".
- سيولة الأحداث إلى لبنان والأردن وقياس تهديدات الأمن والاستقرار فيهما.
- مراقبة سلوك حزب الله في سورية والعمل على منع نقل السلاح.

بالمقابل تعالت مؤخراً دعوات إسرائيلية تطالب بترك الموقف الرسمي المعلن بعدم التدخل في الملف السوري، لصالح آخر أكثر نشاطاً وفاعلية، كدعوة مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب[22]، الذي بيّن ضرورة أن تتجه الحكومة الإسرائيلية نحو إقامة علاقات واتصالات ووضع خطط عمل مع من دعتهم "لاعبين إيجابيين" داخل سورية، وآخرين إقليميين ودوليين لهم مصالح مشابهة لتلك التي تخصّ إسرائيل، وبحسب التقرير، فإن هؤلاء اللاعبين يؤثرون في الواقع المتبلور والمستقبل عند رسم ملامح سورية في المرحلة المقبلة، في حال سقوط نظام بشار الأسد، أو ظهور كيانات سياسية جديدة كدولة علوية موالية لإيران، أو حكم ذاتي كردي سيادي ومعترف به شمال سورية، كما يوصي المركز، أن تكون هذه السياسة جزءاً من استراتيجية شاملة تمكّن إسرائيل من بناء رافعات أكثر نجاعة في المسرح السوري، وخلق مناطق خاضعة لتأثيرها في الجزء الجنوبي من سورية

20) محمد محمود السيد، "الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة"، موقع ميدل ايست اونلاين الالكتروني، 19/3/2014، الرابط: http://goo.gl/4Nu4CG

21) تسلسل زمني للغارات الإسرائيلية على سوريا، الجزيرة نت، 21/8/2015، الرابط: http://goo.gl/L134rH

22) نضال محمد وتد، " إسرائيل ترسم خريطة اللاعبين في سورية... وتوصيات بـ"سياسة نشطة"، صحيفة العربي الجديد، 11/9/2015، الرابط: http://goo.gl/zXx68D

(على حدودها الشمالية) وتطوير مصالح تكتيكية واستراتيجية ضرورية لها، وفي مقدّمتها الحفاظ على الهدوء في هضبة الجولان المحتلة، ومنع لاعبين "سلبيّين" من تكريس وجودهم في الطرف السوري من الحدود.

وإبان التدخل الروسي -الذي خضع لتنسيقات معينة مع تل أبيب ومرتبطة بعدم التعرّض للطائرات الإسرائيلية – حدّدت إسرائيل على لسان رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو ثلاث خطوط حمر وهي [23]: عدم القبول بأي عدوان إيراني من الأراضي السورية وأي تزويد للأسلحة لحزب الله وعدم خلق جبهة إرهابية في الجولان، الأمر الذي ينمّ عن تنامي خشية إسرائيل من تمكين إيران في الملف السوري، ويعزّز من مكانتها الإقليمية التي تحسنت منذ توقيع الاتفاق النووي ورفع العقوبات وعودتها إلى الحظيرة الدولية.

بالعموم، وفي ظل تشابك السيناريوهات المحتملة للصراع في سورية بعد التدخل، فإنه مما لا شك فيه أن السيناريوهات المفضّلة لإسرائيل هي تلك التي تحقق بنك الأهداف التالي:

1. إضعاف إيران وحزب الله وإنهاك واستنزاف جميع الفواعل الإقليمية والمحلية في الملف السوري.
2. تكريس عملية سياسية قائمة على مبدأ المحاصصة (الطائفية أو العرقية) بحيث تجعل نظام الحكم القادم نظاماً غير قادر على الفعل.
3. استمرار الحرب في سورية والتحكم بمساراتها وفق مبادئ إدارة الازمة. ولا ضير في بقاء نظام الأسد خاصّةً بعدما أنهك مؤسساته الأمنية والعسكرية في حروبه الداخلية.

الخاتمة: اللاستقرار واللاأمن أسبابٌ تفرضها إدارة الازمة

لقد تزامن انطلاق الثورة السورية مع حالة من الفوضى والسيولة في النظام الدولي وانسداد أقنية التواصل بين مراكز القوى الإقليمية والدولية، وتبلور بعض القوى على هامش هذا النظام، ومحاولتها ملء الفراغ جرّاء تراخي القدرة الأمريكية وانحسارها لصالح أولويات يفرضها المجال الداخلي الأمريكي. إن هذا التراخي أسدل بظلاله على مجموعة فواعل إقليمية كطهران وأنقرة ومنظومة التعاون الخليجي، ومصر والأردن وإسرائيل، حيث جرى دخول هذه القوى على خط الصراع في إطار سعي هذه الدول إلى إيجاد مكانة لها في سُلّم التراتب الإقليمي الذي بدا أن تشكيله يتناسب مع فائض السيولة والفوضى في النظام الدولي المتحرك نزولاً وصعوداً على إيقاع حالة الانعزال الأمريكية.

توضح المتغيرات الأخيرة في المشهد السوري إبان التدخل الروسي العسكري، **أن سلوك موسكو الطامح لجملة انفراجات لتأزّماته السياسية والدولية، والساعي لتثبيت قواعد أمنية وسياسية جديدة، سيعود بالعديد من الأزمات التي ترتقي لتكون إرهاصات حرب عالمية ثالثة على الأرض السورية**، وذلك بمساعي اللاخطة الأمريكية حيال الملف السوري التي تدلّل على أن واشنطن غير مستعدة للانخراط المباشر في ملفات المشرق العربي -باستثناء محاربة الإرهاب- بسياسات غير مكلفة، الأمر الذي يزيد من **احتمالية وصول المهدّدات الأمنية لعمق دول الإقليم الفاعلة**، هذه الدول التي

23) نتنياهو: لإسرائيل خطوط حمر في سوريا، موقع روسيا اليوم الاخباري، 28/2/2016، الرابط: https://goo.gl/AlOE0l

لاتزال تشهد ترنّحاً في إعادة تعريف علاقاتها مع الولايات المتحدة وتنتهج سلوكيات عدم التدخل إلا في حدود التهديد الأمني المباشر والذي وصل لمستويات حادّة لا تقبل أنماط التعامل السابقة عبر سني الثورة السورية. إذ تغدو سياسات الحزمة والصلبة التي تجهد هذه الدول بإعلانها محاولات ضغط لن تؤتي أكلها مع الفاعل الأمريكي الذي وكّل الفاعل الروسي بالملف السوري، ولغايات متعددة يعود جزؤها الأساس إلى محددات مكافحة الإرهاب عبر المكنة الروسية ويرتبط جزؤها الآخر برغبة واشنطن في إغراق واستنزاف الروس والفواعل الأخرى بتعقيدات الملف السوري، وهو أمر يهيّئ كافة الأسباب للتصادم البيني الذي سيعود بكوارث أمنية.

إن التوظيف الدولي للمشاريع العابرة للحدود السورية (تنظيم الدولة – تنظيمات القاعدة – حزب الاتحاد الديمقراطي) سيكون له تداعيات لا تقل خطورتها عن خطورة الملف السوري ذاته لاسيما أن المستهدف هنا هو البنى الداخلية لدول الإقليم. فتركيا باتت تقف على مشارف مخاطر أمنية متدحرجة جراء هذه السياسات التي باتت توظّف مجموعات تعتبرها أنقرة خطراً وإرهاباً على أمنها القومي، وتحاول شرعنة نظام الحكم في دمشق عبر تغيير خرائط السيطرة لصالحه، الذي لطالما أكدت تركيا أنه يقف خلف العديد من العمليات الإرهابية في العمق التركي، وهذا ما تعتبره خسارة استراتيجية لا تطيق أنقرة تحمل نتائجها، **كما شكل التوظيف الأمريكي لورقة مكافحة الإرهاب تمكيناً ما للمشروع الإيراني وأدواته، الأمر الذي تعتبره دول الخليج مهدداً أمنياً يضرّ بالأمن القومي الخليجي والإسلامي. وهذا ما استدعى المملكة العربية السعودية ومن ورائها دول الخليج للبحث عن هوامش تؤدي لسحب هذه الورقة من أيدي الإيرانيين عبر ما بات يعرف بمشروع التحالف الإسلامي**، خطوة لايزال يعتريها الكثير من الثغرات، لعلّ أهمّها عدم حسم وإنجاز رؤية سياسية موحّدة بين الوحدات الخليجية حيال مفرزات الربيع العربي السياسية والأمنية، وهذا سيبقى معطّلاً للأثر الاستراتيجي المرتجى، ومن شأنه أن يعزز احتماليّة التعارض والتضارب، واحتفاظ كل طرف بقدرته على العرقلة أو الفاعلية، كما أن عدم اتّساق ووحدة التعامل والسلوك حيال قيادة وإدارة السيسي سيُبقي للأخير فرصة التحرّك والانتقال بين محاور المنطقة الناشئة الذي يميل ويستقيم وفقاً لثنائية الضبط الأمني المحلي والمساهمة في تعزيز مناخات إقليمية ترسّخ شرعيته التي لاتزال محلّ جدل داخل مصر وخارجها.

إن تزايد اقتناع فعاليات وإدارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد حالات خلافية أو توافقية مع إدارة أوباما فيما يتعلق بأداء واشنطن في الشرق الأوسط، **بضرورة مراعاة أمن إسرائيل ودعم دول الجوار التي تشكل مفرزات الملف السوري تهديداً على تفاعلاتها المحلية وترحيل باقي الملفات الخلافية إلى طاولة الرئيس الجديد**، إذ تؤكد المؤشرات أن الولايات المتحدة قد ثبتت أسس التعاطي مع الملف السوري (مثلاً) لا سيما العسكري منه، إلا أنها لاتزال في مكان خلفي قادر على التعطيل ولا يرغب في التفعيل، مانحةً بعض الدول كإيران وروسيا هوامش معينة تعتقد واشنطن أنها ستزيد من فرص غرقهما في الأحداث السائلة في الجغرافية السورية، ومحاولةً توظيف بعض المتغيرات الناشئة للضغط على الفواعل الإقليمية المؤيدة للثورة السورية ومشاركتها ضمن عمليات محاربة الإرهاب، كل ما سبق سيرسّخ معطيات عدم جديّة الولايات المتحدة في إنجاز الحلّ مع السماح لتعديل وتوازن المشهد المحلي السوري بين المعارضة والنظام، الأمر الذي يعزّز من فرضيات اللاستقرار واللاأمن على المدى المنظور، خاصة إذا ما ارتبط ذلك مع نتائج التلاقي الروسي والأمريكي منذ ڤينّا وليس انتهاءً بوقف الأعمال العدائية الذي يمكن عنونته باتفاق تمكين روسيا وحلفائها.

عموماً تؤكد هذه المؤشرات وغيرها، على أن الرغبة الدولية بالتوصّل إلى حل سياسي حقيقي في سورية، يعالج جذر الإرهاب لا نتيجته فحسب، لايزال يعتريها الكثير من إشارات الاستفهام، وما السياسات الدفاعية التي يمارسها المجتمع الدولي لتسكين مفرزات الأزمة الإنسانية وتحجيم قوى الإرهاب إلا دليلاً إضافياً على التراخي في إيجاد حل عادل للقضية المجتمعية السورية، وما هذا الزخم الدبلوماسي والسياسي الأخير إلا حلقة رتيبة من مسلسل ادعاءات الحل السياسي الذي ينوي تسليم الأولوية لمكافحة الإرهاب على حساب التغيير السياسي الحقيقي الذي يُعتبر العامل الأساس في توليد مناخات الاستقرار التي ستهيئ العوامل المجتمعية لطرد الإرهاب وقواه من المنطقة، وهو أمرٌ ينبغي أن تبقى الفواعل الإقليمية (المؤيدة لقضية الشعب السوري) مدركةً له، لأن ذلك سيصب في مصلحة استقرار الأمن العربي والإقليمي. وهذا يحتّم على هذه الدول وغيرها تجاوز معطّلات التأثير في الملف السوري سواءً المرتبطة ببنيتها الداخلية أو المتعلقة بضرورات اتّساق الرؤية والأدوات الخارجية، والاستمرار بالضغط على الفواعل الدولية لتبقى القضية المجتمعية هي المحرك الأساس في أي عملية سياسية، مستغلّةً فرصتها التاريخية في تمكين القوى الاجتماعية سياسياً واقتصادياً، الأمر الذي سيكون صادّاً للمشروع الإيراني غير المنسجم مع هوية المنطقة وتفاعلاتها من جهة، وسيعزز من مناخات صدّ وتجفيف قوة الجماعات العابرة للحدود وإسقاط ورقة لطالما أحسنت قوى الاستبداد توظيفها في تمزيق البنية المحلية واستغلال ذلك لإعادة شرعنة بقائها على حساب معادلات الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي من جهة أخرى.

"الإرهاب" كمدخل في وأد الثورة السورية

ساشا العلو

باحث في مسار السياسة والعلاقات الدولية

راقب النظام السوري بحذر سياق الربيع العربي الذي أطاح باثنين من أنظمة الحكم، قبل أن يبلغ في آذار/مارس2011 حدود المنظومة الأمنية للأسد، والتي سعت جاهدة عبر عدة مداخل وأدوات لحرف مسار الحراك الشعبي ونقله إلى مستوى "الأزمة"، ومن ثم الدفع عبر عدة حوامل لتصديرها كمهدد أمني، يتخذ الصراع خلاله مستوىً مختلفاً يتجاوز عبره الحدود المحلية وفقاً لأبعاد إقليمية دولية.

وضمن هذا السياق ونتيجة لخبرة أمنية طويلة في ملفات المنطقة (العراق 2005)[24] وإدارة الصراعات الأهلية (لبنان 1975)[25]؛ أدرك نظام الأسد أهمية **"الإرهاب" كمجال ناظم لإعادة ضبط العلاقة بين ثنائية الصراع على مختلف المستويات وفقاً للمحددات الأمنية الدولية والإقليمية**، مستغلاً سيولة هذا المفهوم وغياب الإجماع الموحد على معايير واضحة لقياسه وتوصيفه بمختلف مستوياته، ليعمل على الدفع بهذا المسار عبر عدة أدوات ومراحل مختلفة، متكئاً في ذلك إلى ظرف الفوضى الذي خلقه النظام وأتاح عبره هوامش واسعة لتحرك الجماعات العابرة للحدود (سواء الأصولية أو القومية)، هذه الجماعات التي تأخرت المعارضة السورية جداً في إدراك خطرها وطبيعة مشاريعها الذاتية، ليبدأ "الإرهاب" ضمن هذا السياق ووفقاً لحركية مدروسة بالانفصال تدريجياً من صفة لصيقة بسلوك النظام تجاه الحراك السوري إلى غطاء "يشرعن" من خلاله قمعه، ومن ثم ينتقل إلى متلازمة في التعاطي الدولي الإقليمي مع الملف السوري، استدعت تغيير الأدوات وإعادة رسم التحالفات بحسب إيقاع الإرهاب، الذي تحول بمرحلة متقدمة إلى مدخل خطير تلج عبره مختلف القوى الدولية والإقليمية إلى الملف السوري لإعادة فرض التوازنات وترجيح قوى على حساب أخرى.

ووفقاً لما ورد أعلاه تنطلق أهمية هذه الدراسة، التي ستحاول التركيز على "الإرهاب" كإشكالية أحدثت تغييراً خطيراً على مسار الثورة السورية، انتقل فيه "الإرهاب" **من متحول في المعادلة السورية إلى ثابت على حساب القضية السياسية الثورية**، ومدخلاً أساسياً لحل سياسي على حساب المعارضة السورية، التي اضطرت إلى تحمل نتائج تلك الحركية وما أفرزته من أثر سلبي في مختلف المراحل على تموضعها السياسي والعسكري، مقابل ما أمنته للنظام من هامش خطير لاحتمالية إعادة إنتاجه وتصديره كشريك دولي في مكافحة الإرهاب.

بناء عليه تسعى هذه الدراسة عبر المنهج التحليلي إلى: تفكيك حركية "الإرهاب" في الثورة السورية

---

24) ساهم النظام السوري في لعب دور أمني خطير في العراق مع بداية العام 2005 إثر الغزو الأمريكي عام 2003، سواء من خلال تسهيل مرور الجهاديين عبر سوريا إلى العراق، أو اختراق التنظيمات على مستوى القيادات، ما دفع الولايات المتحدة للتنسيق معه كشريك أمني في الحرب على الإرهاب.

25) أدت الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 وما استتبعته من تدخل مباشر للنظام السوري مع بداية الثمانينيات، إلى تراكم خبرة أمنية عالية لنظام الأسد بالتعاطي مع الفكر الحركي، وإدارة الصراعات متعددة الأطراف سواء من جهة الطوائف اللبنانية، أو الحركات الفلسطينية، وما تخلل ذلك الصراع من تداخلات دولية إقليمية.

وفقاً لسلوك الفاعلين المحليين الإقليمين والدوليين في الملف السوري، وتبيان أثر تلك السلوكيات في كل مرحلة على تنامي الإرهاب وانتقاله إلى مستويات عدة أثرت بشكل سلبي على التموضع السياسي العسكري للمعارضة السورية. كما تتكئ هذه الدراسة في قسمها الأخير على المنهج الاستشرافي في تحديد مستويات "الإرهاب" الذي قد تواجهه المعارضة السورية كخطر في مختلف مراحل الانتقال السياسي، سعياً لرسم ملامح التحرك الاستراتيجي الأمثل تجاه تلك المستويات، وفقاً للأولوية الوطنية والمحددات الأمنية الإقليمية والدولية.

أولاً: صناعة "الإرهاب" ودور الفاعلين

لم تولد ظاهرة الإرهاب في سورية من العدم، وإنما تشكلت وفقاً لمراحل متدرجة، وضمن ظروف ذاتية وأخرى موضوعية ارتبطت بشكل أساسي بأداء الفاعلين المحليين، سواء عبر محرّضٍ مباشر أو استجابات غير استراتيجية، مقابل سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين، والذي لا يمكن تجاهله كمتغير ساهم في تعظيم دور الإرهاب بشكل أو بآخر؛ لذلك ولتفكيك نشأة الإرهاب ومراحل تطوره، لابد من دراسة حركيّته وفقاً لسلوك جل الفاعلين في الملف السوري خلال مراحل الصراع المختلفة، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين.

المرحلة الأولى: 2011-2013 (خلق الإرهاب)

النظام (الاستجرار إلى المربع الأول)

لم يغير نظام الأسد بعد عام 1982 تعاطيه مع أي حراك مطالب بالإصلاح السياسي، باعتباره حركة "إرهابية" تستهدف أمن الدولة؛ إلا أن طبيعة الحراك الذي شهدته الثورة السورية كجزء من موجة الربيع العربي بكثافته وتغطيته لأغلب الجغرافية السورية، **أربك النظام سياسياً وأمنياً خلال الشهور الأولى**، والتي سرعان ما تجاوزها لينتقل إلى مستويات مدروسة من التعاطي، تركزت على جر هذه الثورة إلى **مربع الإرهاب**، وذلك لضبط وتحديد آليات التعامل معها، فكان أن عمد إلى عدة مداخل وأساليب لتحقيق هذا الهدف ولعل أبرزها:

1. **"الإصلاح المدروس"**

في إطار الإيحاء بالاستجابة لمتطلبات "الإصلاح السياسي" الذي نادت به الاحتجاجات الشعبية، استجاب النظام السوري عبر حزمة أولى من الإصلاحات، والتي لم تبدُ اعتباطية معبرة عن ارتباك سياسي أو أمني، بقدر ما عبرت عن توجه مدروس، حيث بادر النظام إلى افتتاح قناة فضائيّة دينيّة هي الأولى من نوعها (نور الشام) [26]، مقابل التراجع عن قرار منع توظيف المعلمات "المنقّبات" في السلك التعليمي [27]، وإلغاء امتياز الكازينو الأول من نوعه على طريق المطار (نادي المحيط/كازينو دمشق) [28]،

26) انظر: رئيس النظام يصدر توجهاً بإنشاء قناة نور الشام "الإسلامية" في رمضان 2011، للمزيد الاطلاع على الرابط التالي: http://nour-elsham.sy/index.php?m=2

27) انظر: السلطات السورية تلغي قرار منع المنقبات في سلك التعليم، للمزيد اطلع على الرابط التالي: http://goo.gl/EHFN1A

28) انظر: السلطات السورية، تصدر أمراً بإغلاق "نادي المحيط" المعروف بكازينو دمشق، للمزيد اطلع على الرابط التالي

وذلك ضمن سياق ترسيخ القناعة بأنّ الثورة السوريّة إنما هي ثورة بمطالب طائفيّة، ومطالبها ليست سوى مطالب إسلاميّة، حيث أتبع نظام الأسد هذه الإصلاحات بإصدار عفو عام بتاريخ 31/5/2011، أطلق بموجبه المعتقلين من الجماعات الإسلامية[29]، إضافة لما يزيد عن 1200 من المعتقلين الأكراد، أغلبهم ممن شغل مناصب قيادية في حزب العمال الكردستاني PKK[30]، ليساهموا في مرحلة متقدمة بالتأسيس والانخراط ضمن جماعات راديكالية شمال سورية وشرقها، إضافة إلى إطلاق الآلاف من مرتكبي الجرائم الجنائية. هذه الخطوة التي لا يمكن إلاّ أن تكون محسوبة ضمن طبيعة نظام اختبر ملفات المنطقة الأمنية وتحديداً ملف الجماعات الأصولية في العراق وسورية، فوجود بعض هؤلاء السجناء كان يشكل خطراً على النظام في الفترة التي كانت فيها القبضة الأمنية شديدة، ليتم إخراجهم في فضاء ثوري يغلب عليه طابع الفوضى، الأمر الذي أمن لبعضهم هوامش تحرك واسعة جداً سواءً على مستوى أفراد أو جماعات ساهمت بشكل مباشر في تغيير مسار الحراك الثوري. في حين تقصّد النظام عدم الالتفات لأغلب المعتقلين السياسيين الآخرين وتحديداً في سجن صيدنايا، المحكومين غالباً وفق المادة 306 من قانون العقوبات السوري، المتعلّقة بـ "الانتساب لجماعات أنشئت بقصد تغيير كيان الدولة"، أو المدانين بـ "التخابر مع دول أجنبيّة" كالطفلة طلّ الملوحي التي حوكمت قبل اندلاع الثورة بشهور قليلة.

2. شرعنة الحل الأمني

أدّت طبيعة الاحتجاجات الشعبية إلى إحراج النظام سياسياً من خلال مطالبها الإصلاحية في تداول السلطة، والتي لا تتوافق وطبيعة الحزب الواحد، وأمنياً عبر كثافتها وسلميتها التي حسرت أدواته الأمنية في قمع التظاهرات. إلاّ أن نظام الأسد غلّب الحل العسكري الأمني، والذي استوجب خلق غطاء لشرعنته وتوليد ردّات فعل متسقة مع الفعل ذاته، فلجأ في المرحلة الأولى إلى التصعيد الأمني العسكري، سواءً عبر العنف المفرط في قمع التظاهرات والاعتقالات وتسخير الأجهزة الأمنية بنفسها الطائفي لقتل المتظاهرين بحجة أنهم مسلحون. وفي مرحلة متقدمة سعى إلى إخراج الجيش من ثكناته العسكرية لمواجهة مجموعات الجيش الحر في بداية تشكيلها، ليبدأ بخلق قناعة شعبية باستحالة سقوط هذا النظام عبر الطرق السلمية، ما دفع تجاه حمل السلاح بشكل أكبر، وضاعف نسبة الانشقاقات في صفوف الجيش والقوات المسلحة.

---

http://goo.gl/e0veDC

29) الروابط أدناه لبعض أسماء من الشخصيات الإسلامية المفرج عنها 2011، ليقودوا فيما بعد أهم الفصائل الإسلامية، مقابل تحول بعضهم لقيادات في النصرة و"الدولة"

- مؤسس لواء شهداء اليرموك والمقرب من تنظيم الدولة، أبو علي البريدي http://goo.gl/ZNYmPk
- أبو لقمان مؤسس جبهة النصرة في محافظة الرقة، والمبايع لتنظيم الدولة لاحقاً. http://goo.gl/JM8xeY
- أبو حيدر، أحد أبرز القادة الأمنيين في تنظيم الدولة http://goo.gl/lfd5yT
- زهران علوش، حسان عبود، عيسى الشيخ؛ أبرز قادة الفصائل الإسلامية الثورية. http://aljumhuriya.net/19328

30) راجع الروابط أدناه: الإفراج عن عدد من قيادات حزب العمال الكردستاني PKKوجناحه السوري PYDضمن العفو العام الذي أصدره النظام السوري 2011.

http://vestnikkavkaza.net/news/politics/29903.html

http://goo.gl/yGgtuV

https://zamanalwsl.net/news/68983.html

3. الاختراق الاستخباراتي

ضمن طبيعة نظام أمني استخباراتي على مستوى المنطقة كان من الطبيعي اللجوء إلى اختراق بعض تشكيلات الثورة السورية العسكرية منها والمدنية، نتيجة لضعف البنية الأمنية لتلك التشكيلات وطغيان الحس المدني حتى في العمل المسلح لفترات متقدمة من عمر الثورة، ما دفع منذ البداية إلى إحداث اختراقات خطيرة كان بدايتها خطف حسين الهرموش من الأراضي التركية، ليؤدي استمرار تلك الاختراقات في مراحل متقدمة إلى نتائج سلبية أثرت بشكل أو بآخر على السلوك العسكري للمعارضة، والذي بات مع بداية العام 2012 يحسب سياسياً على المستوى الدولي.

4. ضبط المشهد المحلي

سعى النظام عبر كل الوسائل والأدوات إلى ربط الحراك الثوري السلمي والمسلح، بالإرهاب، سواء على المستوى المحلي، حيث كانت لاتزال الحاضنة الشعبية خلال تلك الحقبة محل نزاع بين المعارضة والنظام قبل أن يضعف أثرها في مراحل متقدمة، أو على مستوى تصدير الثورة دولياً بصبغة إرهابية. فكان اللجوء إلى الشكل التقليدي من العمليات الأمنية (التفجيرات، المفخخات، الانتحاريين) في المراكز الحساسة ضمن العاصمة دمشق وبعض المحافظات، وتحديداً مناطق وتجمعات الأقليات، وذلك لإعادة ضبط ما أمكن من المشهد المحلي-المدني لصالح النظام وعزله عن الحراك الثوري بحدود طائفية، مقابل التلويح عبر طبيعة هذه العمليات بالشكل الجهادي الذي يمثل تهديداً أمنياً للمنطقة والعالم.

5. القياس بالإرهاب

سعى النظام عبر الحشد والتجييش الإعلامي لإخراج أي نشاط يمارس ضمن الثورة من أي خانة قانونية دستورية، وإخضاعه لمقياس الإرهاب، وذلك لإخراج نظامه من حرج التمسك بالسلطة إلى هامش الدفاع عن أمن الدولة، فكان أن أصدر الأسد في تاريخ 2/7/2012 ثلاثة قوانين(19/20/21) في إطار مكافحة الإرهاب [31]، ليتم في نفس العام إصدار مرسوم جمهوري باستحداث "محكمة الإرهاب" البديلة عن محكمة أمن الدولة، استجابة لقانون مكافحة الإرهاب رقم 19 الصادر في 28 حزيران/ يونيو 2012. حيث لم يعرض على هذه المحكمة أكثر من 15700 قضية من أصل مائتي ألف معتقل في سجون المخابرات السورية [32]. ما جعل الإرهاب ضابط الإيقاع الجديد لحفظ الأمن المحلي وتسهيل عمليات القمع وشرعنة عمليات القتل ومختلف الانتهاكات.

6. تهيئ البيئة الملائمة

سعى النظام خلال عام 2012 إلى الانسحاب من عدد كبير من المناطق الجغرافية في سورية، أغلبها كان بفعل عسكري حقيقي من تشكيلات الجيش الحر والمجموعات الثورية، في حين شكل بعضها

---

31) انظرالروابط أدناه: الأسد يصدر ثلاثة قوانين لمكافحة الإرهاب، وتسريح العامل بالدولة في حال ارتكابه عملا إرهابيا، ومعاقبة من يقوم بفعل الخطف بالأشغال الشاقة:

http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7864095.html

https://www.unodc.org/tldb/pdf/Syria/Counter-Terrorism_Act_Syria.pdf

32) لتفاصيل أكثر حول محكمة الإرهاب، اطلع على الرابط التالي: http://goo.gl/atTZm9

تكتيكاً عسكرياً اتبعه النظام على أساس الأولوية الاستراتيجية للجغرافية من جهة، مقابل إغراق مناطق سيطرة المعارضة في الفوضى المدنية والأمنية، وذلك نتيجة إدراكه لضعف البنية التنظيمية لقوى المعارضة سياسياً وعسكرياً. تلك الفوضى التي شكلت بيئة خصبة لإثارة التناحر وبروز المشاريع الذاتية، ولعل ما يدلل على ذلك إفراغه لبعض القرى ضمن المحافظات مقابل احتفاظه بالمواقع العسكرية الحساسة وعدم التخلي عنها، فقد انسحب النظام من ريف دير الزور مقابل تمترسه في المطار العسكري حتى اليوم، إضافة إلى انسحابه من مدينة الرقة وتمترسه في الفرقة 17 حتى خسارتها لصالح تنظيم الدولة في العام 2014. حيث تقصد النظام عبر تلك السياسة تكريس نماذج للمقارنة الإدارية بين مناطق سيطرته ومناطق المعارضة، إذ أردف الانسحاب العسكري من بعض المناطق بانسحاب إداري خدماتي، واستكمالاً لتلك الاستراتيجية سعى النظام جاهداً عبر القصف المكثف والتدمير الممنهج، لوأد أي تجربة حكم محلي كفيلة بإعادة ضبط المشهد الإداري في تلك المناطق.

استطاع النظام عبر تلك الخطوات المدروسة ضبط مناطق سيطرته بالدرجة الأولى على المستوى الأمني، وحشد وضبط اصطفاف مناصريه خلفه، وجر القسم الأكبر من الفئة الرمادية الوسطية التي تخشى التغيير، مقابل إغراق مناطق المعارضة بالفوضى نتيجة لتعدد الفاعلين فيها وتنازع المشاريع الذاتية والصراعات البينية العسكرية، ما خلق هامشاً ضمن هذه البيئة لنمو الجماعات المؤدلجة، والتي بدأ على أساسها التصنيف الدولي لمعارضة معتدلة وأخرى متطرفة، وبذلك استطاع النظام إنتاج صيغة "إما أنا أو الفوضى ومهدد الإرهاب" على المستوى المحلي، قبل أن يعمل على نقلها إلى المستوى الإقليمي الدولي عبر إدارة الإرهاب والاستثمار فيه.

المعارضة السورية (ردَات الفعل)

استقبلت المعارضة السورية السياسية والعسكرية تحركات الأسد السابقة بِرَداتِ فعل مرتبكة وغير استراتيجية، نتيجة لنقص الخبرة على المستوى السياسي والأمني والعسكري، واستمرار الثورة السورية في إطار الحالة الشعبية على تلك المستويات لفترة متقدمة، ما ولد مجموعة من **الاستجابات المرتبكة من جانب المعارضة، والتي أنتجت أخطاءً ساهمت بشكل غير مباشر بالانجرار إلى المربع الذي رسمه النظام. ولعل أبرزها خلال تلك المرحلة:**

1. **تأخر تعريف الثوابت الوطنية:** تأخرت المعارضة في تحديد ثوابت وطنية واضحة للثورة السورية يلتف حولها الجميع، تلك التي كانت كفيلة بتوجيه بوصلة البندقية وتحديد آليات التعاطي مع مختلف الفصائل والتجمعات المسلحة بناء عليها، إضافة إلى أهميتها في تحديد شكل التمثيل السياسي الأنجح، حيث لم يتم التوافق على المبادئ الخمسة المجمع عليها للثورة السورية بشكل واضح حتى عام 2015 [33]. ليبقي شعار (إسقاط النظام) القاسم المشترك الوحيد بين مختلف قوى المعارضة السورية على مدار أربعة أعوام، الشعار الذي أمن غطاءً لمختلف القوى والمشاريع البعيدة عن أهداف الثورة السياسية، **وأثر بشكل سلبي على مفهوم الجيش الحر ليتحول إلى مظلة نما تحتها عدد من التجمعات العسكرية البعيدة عن الإطار الوطني الثوري.**

33) انظر: "المجلس الإسلامي السوري" يطلق وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، بتاريخ 18 سبتمبر / أيلول 2015، والمجمع عليها من قبل الهيئات السياسية، الفصائل الثورية، منظمات المجتمع المدني، المجالس المحلية، الشخصيات والرموز الوطنية، للمزيد اطلع على الرابط التالي: https://goo.gl/UEDrfn

2. **الوهم الجهادي:** والذي تمثل بالتأخر في إدراك خطورة العناصر والجماعات الجهادية الأجنبية التي تغلغلت داخل تشكيلات الثورة السورية بحجة مظلومية و"نصرة" الشعب السوري، والتعاطي معها دون إدراك أبعاد مشاريعها الذاتية وحجم انتماءاتها التنظيمية.

3. **الإرهاب القومي:** ويتمثل بالتراخي السياسي والعسكري الذي أبدته المعارضة السورية في التعاطي مع الأحزاب ذات الارتباطات التنظيمية العابرة للحدود كحزب الاتحاد الديمقراطي PYD أو قوات السوتورو السريانية [34]، وإهمال خطرها العابر للحدود الوطنية، حيث لم يُصنف الجناح العسكري لحزب الاتحادYPG بالإرهابي من قبل الجهة الممثلة لقوى الثورة السورية "الائتلاف الوطني"، حتى بداية عام 2015 [35]، على الرغم من تكرار انتهاكاته، سواء بحق المكون الكردي عبر عمليات الاغتيال والخطف والتجنيد الإجباري، أو عبر التهجير الممنهج الذي مارسه بحق بعض المكونات السورية في محافظة الحسكة، ما ساهم بانفراده في الساحة الكردية المعارضة والسعي لترجمة طموحاته الذاتية ضمن ما أتاحته الثورة من هوامش.

4. **ضعف التنسيق** العسكري والأمني بين المجالس العسكرية المقاتلة على الأرض من جهة، والجماعات الثورية من جهة أخرى، ما خلق هامشاً مناسباً للتنظيمات الأصولية للتمدد، سواء عبر استمالة فصائل أو ابتلاع أخرى.

5. **السلاح المؤدلج:** دعم نشأة بعض الأجسام العسكرية السورية المؤدلجة، والتي انتهجت الشكل السلفي الجهادي، ما ساهم بشكل أو بآخر بشرعنة وجود فصائل متطرفة أجنبية، وفرض نوع من التنسيق البيني على أساس أيديولوجي عقائدي وليس على أساس وطني، حيث باتت جبهة النصرة بالنسبة لبعض الكتائب أقرب من فصائل الجيش الحر على مستوى التنسيق العسكري الأمني.

6. **الفجوة بين السياسة والعسكرة:** وتتمثل بالانفصال بين القيادة العسكرية والسياسية وانشغال الأخيرة في البحث عن الشرعية عبر التمثيل الدولي، غافلة عن الحاضنة الشعبية مصدر الشرعية الأساس، مقابل سعي العسكر (مجالس عسكرية، فصائل ثورية) إلى محاولات تأمين الدعم عن طريق الأذرع الاستخباراتية للدول بعيداً عن أي ارتباط بالجناح السياسي الرسمي، الاتجاه الذي بدأ تكريسه مع مؤتمر أنطاليا في عام 2012، ما أدى إلى فجوة حقيقية بين الطرفين لم تمتد الجسور لردمها بشكل حقيقي حتى بداية العام 2015 [36]. أدى هذا الانفصال تدريجياً وتراكمياً لانحسار الفعل السياسي على الأرض مقابل صبغ المجتمع المحلي بإرادة الفصائل الكبرى إدارياً وأيديولوجياً، ما سمح بهامش أوسع للجماعات والتنظيمات الأصولية لتمكين قواعدها على المستوى العسكري والمدني.

لم تدرك المعارضة السورية (عسكرية، سياسية) خطورة مراحل المواجهة خلال الأعوام الأولى للثورة وما تخللها من استراتيجية سياسية عسكرية لنظام الأسد لخلق الإرهاب في مناطق

34) للاطلاع على هذه القوات راجع الربط التالي: http://goo.gl/uLutJE

35) انظر تصريح رسمي من الائتلاف السوري المعارض، يعتبرPYD وجناحه العسكري YPGمنظمتين إرهابيتين لا تختلفان في أهدافهما وسعيهما السياسي والعسكري عن مسار نظام الأسد، تاريخ النشر 15 كانون الأول 2015 http://goo.gl/hrrjJK

36) انظر: بيان اللقاء التشاوري الأول بين الائتلاف والفصائل المقاتلة والقوى الثورية 28/4/ 2015، للمزيد اطلع على الرابط التالي. http://goo.gl/Cr1wyu

نفوذها، والذي أثر بشكل مباشر على تموضعها العسكري على الأرض، حيث بات تقدم المعارضة عسكرياً في جزء منه خسارة لقرارها الوطني على الأرض لصالح بعض الجماعات الأصولية التي ربطت تحركاتها العسكرية بها، مقابل إيكال الفعل السياسي للمعارضة إلى الفضاء الإقليمي، ما ساهم بتحديد شكل وطبيعة إدارة القوى الإقليمية والدولية للملف السوري خلال تلك المرحلة، والتي يبدو أنها زادت من حركية الإرهاب وتناميه بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفاعلون الدوليون والإقليميون (الزيت على النار)

تعددت مداخل دعم الثورة السورية أو معاداتها على المستوى الإقليمي والدولي، كما اختلفت الأدوات في كل مرحلة، إلا أنه وبمراجعة سياسات الفاعلين الإقليميين والدوليين في مرحلة 2011-2013 وتحديداً الداعم منها للثورة السورية، سنجد أن بعضها ساهم بشكل أو بآخر بنتائج عكسية على مسارات الثورة السورية، وذلك من خلال **سلوكيات أدّت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تمرير استراتيجية الأسد، وبالتالي خلق هامش أوسع للإرهاب، ولعل أبرز تلك السلوكيات في إدارة الملف السوري خلال تلك الحقبة:**

1. التراخي الدولي

ويتمثل بعدم التعاطي الجدي للمجتمع الدولي مع الأهداف السياسية للثورة السورية والقضية الاجتماعية التي انطلقت على أساسها، والتعويل على تطور الأحداث وانتهاج سياسة الاحتواء وإدارة الصراع، دون التدخل بشكل جدي فعال أو التلويح باستخدام القوة العسكرية أو الضغط السياسي الحقيقي، قياساً بالتعاطي مع باقي قضايا وملفات الربيع العربي. ما أدى إلى استغلال الأسد تراجع الفاعلية الدولية في استكمال استراتيجيته، وبالتالي ازدياد حدة الصراع، وتوسيع مجال الإرهاب. خصوصاً مع بلوغ هذا التراخي ذروته مع تمرير جريمة استخدام السلاح الكيماوي التي أودت بحياة ما يزيد عن 1300 مدني في غوطتي دمشق الشرقية والغربية دون اتخاذ أي خطوات دولية جدية تجاه تلك الجريمة، وتمريرها كصفقة سياسية مقابل تفكيك السلاح الكيماوي لنظام الأسد، ليساهم هذا التراخي الدولي في خلق حالة من الخذلان واليأس ضمن صفوف الثورة العسكرية والمدنية، الأمر الذي أدى إلى تنامي الجماعات الإرهابية، التي أخذت بتمكين قواعدها واستقطاب أعداد كبيرة من المدنيين.

2. الإعلام والطائفية

انتهجت السياسة الإعلامية التكثيفية لبعض الدول الإقليمية في المرحلة الأولى منحى طائفياً، وإن كان قد عكس واقع ممارسات قوات الأسد؛ إلا أنه أخذ تدريجياً يُخرج الثورة السورية من إطار ثورة سياسية-اجتماعية ضد نظام ديكتاتوري فاسد ليدخلها ويصدرها في سياق صراع بين ثنائية طائفية استمات النظام على تثبيت حدودها، لتنتقل هذه التغطية الإعلامية في مرحلة متقدمة إلى اختزال الانتصارات العسكرية لكتائب وفصائل الجيش الحر والقوى الثورية في سياق حضور فصيل عسكري متمثل بجبهة النصرة. ومع صعود تنظيم الدولة "الإسلامية" وما انتهجه من سياسة توحش إعلامي في سورية والعراق، استندت بشكل أساس على خلق صورة إعلامية وحشية، انزلق التعاطي الإعلامي العربي والعالمي وانساق خلف هذه الصورة متفاعلاً معها، محدثاً أثراً تراكمياً يربط تدريجياً مفهوم الثورة السورية بـ "الإرهاب" على مستوى الرأي العام العربي والعالمي.

3. الإدارة بالتنافس

دفعت خلافات الفاعلين الإقليميين **الداعمين للثورة** عام 2013 حول بعض ملفات المنطقة، باتجاه إدارة الملف السوري بالتنافس، ما ساهم بالتراخي في دعم الجيش الحر كمؤسسة مقابل تعزيز حضور بعض الكتائب الإسلامية الثورية، حتى بدأت تلك المجموعات بالتوسع بشكل كبير على حساب تراجع الجيش الحر. في حين تراوح الدعم الدولي للأخير بين تقنين السلاح والتجهيزات اللوجستية غير القتالية.

4. أزمة الحدود

وتتمثل بسوء إدارة الحدود الجغرافية مع سورية من قبل الدول الإقليمية الحدودية، والتي اعتمد بعضها على الشراكة الدولية في ضبط الحدود بشكل ضيَق على المعارضة السورية وأثَر بشكل مباشر في قرارها العسكري وإدارة معاركها، مقابل تراخي دول أخرى في تأمين الحدود بهدف تسهيل عمل الثوار، الأمر الذي سعت العناصر الأجنبية إلى استغلاله في عبورهم إلى مناطق المعارضة.

5. الثقب الأسود

تعاطى المجتمع الدولي بعدم جدية مريبة مع التنظيمات الجهادية في بداية تشكيلها سواء أفراد أو جماعات، على الرغم من الإحاطة المسبقة بخطرها وفقاً للتجربة الطويلة مع البعض منها سواء في العراق أو أفغانستان، إضافة إلى التقارير الاستخباراتية الحديثة، والتي أوضحت هوية هذه الجماعات وتوجهاتها وطموحاتها، مقابل غض الطرف عن آلاف الجهاديين الأوروبيين الذين هاجروا من دولهم إلى سورية للقتال في صفوف هذه التنظيمات، و ذلك في سياق تحويل سورية إلى بؤرة وثقب أسود لسحب الجهاديين من كل أنحاء العالم، ما أدى إلى استفحال خطر تلك الجماعات. وارتداده على المجتمع الدولي بشكل أو بآخر.

6. الإرهاب المنظَم

ويتمثل بصمت المجتمع الدولي عن تدخل حلفاء النظام بشكل مباشر على الأرض السورية عبر مليشيات حزب الله والحرس الثوري الإيراني ومن ثم المليشيات العراقية والأفغانية، التدخل الذي زاد من حدة الصراع ودمويته، وأتاح مجالاً أوسع للتنظيمات الإرهابية لتوسيع دعواتها عالمياً ومحلياً للالتحاق في صفوفها نتيجة لطبيعة الحلف الذي شكله النظام على أساس طائفي.

تشكلت معادلة الصراع في سورية خلال هذه الحقبة بصيغة بدئها الفعل المدروس من جانب الطرف الأول المتمثل بالنظام ودعم حلفائه لهذا الفعل، في حين ارتبك الطرف الثاني المتمثل بالمعارضة عبر التحرك بردَات الفعل في إطار سياسة الفاعلين الإقليمين المتنازعة للملف السوري، مقابل إدارة الصراع واحتوائه من جهة المجتمع الدولي؛ لتكون النتيجة بالمحصلة هامش أوسع للإرهاب الذي اتخذ شكلاً متماسكاً في نهايات العام 2013 عبر إعلان النصرة عن ارتباطها الصريح بتنظيم القاعدة، وضم الشام ضمن استراتيجية تنظيم دولة العراق الذي بدأ يصعد كقوة حقيقية على الساحة السورية، مقابل انتكاس مؤسسة الجيش الحر وتنامي قوة الجماعات الإسلامية الثورية؛ النتيجة التي تماهت بشكل أو بآخر مع ما كان يطمح إليه طرف المعادلة الأول (النظام)، والذي نجح في نهاية هذه المرحلة من خلق طرف ثالث (الإرهاب) ضمن ثنائية الصراع، ما أدخل المعارضة في صراع جديد وجبهتين مختلفتين و ساهم بتشتيت سياسة المجتمع الدولي وصرف أنظاره عن النظام

كإشكالية سياسية، وسعي الأخير للعمل على إبراز وظائف الدولة والتمسك بها في سبيل مقاربتها لأولويات المجتمع الدولي، بعد أن استطاع ملامسة المحددات الأمنية الدولية والإقليمية، ليبدأ مع العام 2014 في الانتقال إلى مستوى جديد يتمثل باستثمار الإرهاب سعياً لمحاولات تقديم نظامه كشريك في الحرب الدولية على الإرهاب.

المرحلة الثانية: 2014-2015 (الاستثمار في الإرهاب)

تبدأ هذه المرحلة مع بداية بروز تنظيم الدولة بشكل جديد غير متوقع، ففي الوقت الذي كانت كل التقديرات ترجح انحسار نفوذ التنظيم في سورية، استيقظ العالم في العاشر من حزيران/ يونيو 2014، على وقع مفاجأة انهيار الجيش العراقي في محافظة نينوى تاركا وراءه مستودعات من الأسلحة ومئات من المدرعات والدبابات وعربات الجنود الأميركيّة " غنيمة" سهلة للتنظيم، عدا عن الأموال الموجودة في البنوك، وباقي ممتلكات الدولة ومؤسساتها الحكومية.

أربك صعود تنظيم الدولة "الإسلامية" الحسابات السياسية لمختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية. وشكل نجاحه تحدياً لمنطق الدولة التي مازالت تعد نفسها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، لاسيما إزالة الحدود بين سورية والعراق وإعلان الخلافة الإسلامية بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 2014 ليؤمن ولأول مرة تواصلاً جغرافياً وخطوط إمداد بين مناطق سيطرته في كل من البلدين. وينتقل بذلك إلى استراتيجية التمدد ككتلة سائلة في الجغرافية السورية، والتي أدرك نظام الأسد أهمية استثمارها بعدة اتجاهات، في حين استدركت المعارضة الخطر الحقيقي الذي بدأت تواجهه، الأمر الذي أدى إلى استعصاء الملف السوري داخلياً وتشابكه مع عدد من الملفات الدولية نتيجة تحول الإرهاب إلى تهديد أمني مباشر لبعض دول المنطقة (الأردن، لبنان، تركيا) مقابل التهديد الأمني الدولي. ما ساهم في تدويل قضية الإرهاب ونقلها بمستوياتها السياسية والعسكرية والأمنية إلى الفضاء الدولي الإقليمي، والذي بدأ فاعلوه البحث عن مداخل جديدة للتعاطي مع الملف السوري؛ **وقد أعادت بعض تلك المداخل رسم خارطة الصراع وفق توزيع جديد للفاعلين.**

النظام وتصدير الأزمة

أدرك النظام مع بداية عام 2014 أهمية الإرهاب كمدخل في إعادة تحسين تموضعه السياسي واحتمالية التعويم الدولي، فكان أن عمد إلى نقل الصراع إلى مستويات جديدة والبدء مع العام 2014 **بإدارة الإرهاب** بشكل غير مباشر ضمن الصراع، عبر عدة تكتيكات أهمها؛ **تحفيز تنظيم الدولة "الإسلامية" على التمدد في الجغرافية السورية ككتلة سائلة، من خلال تسهيل سيطرته على مساحات جغرافية واسعة عبر عمليات انسحاب عسكري مدروس من عدة نقاط لتسهيل حركة التنظيم وتوجيهها، في إطار تحقيق عدة أهداف على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، أبرزها:**

- إضعاف المعارضة عسكرياً، عبر إدارة تحركات التنظيم واستجراره إلى المواجهة المباشرة مع الفصائل العسكرية التابعة للثورة أو حصار المناطق الخاضعة لها، كانسحاب قوات النظام من مدينة تدمر، والذي فتح للتنظيم الطريق إلى ريف حمص وغوطة دمشق الشرقية والجنوب.
- التصعيد من خطر الإرهاب محلياً في إطار إعادة ضبط المشهد الداخلي على مستوى الأقليات

والطوائف، والتي بدأ بعضها يشهد حراكاً حقيقياً ضد نظام الأسد، كمحافظة السويداء [37] التي استجلب النظام داعش إلى حدودها عبر انسحابه من محيط مطار خلخلة العسكري.

- تهديد الأمن الإقليمي لدول الحدود (لبنان، تركيا، العراق) في إطار تصدير الأزمة، وتعزيز خطورة الإرهاب على المستوى الدولي، سعياً لإعادة تعويم النظام وتسويقه كشريك دولي في مكافحة الإرهاب.
- تخفيف الضغط عن بعض الجبهات العسكرية التابعة للنظام، باستثمار الانسحاب منها لصالح تنظيم الدولة في نقل الموارد البشرية إلى جبهات أكثر استراتيجية.

بعد سيطرة تنظيم الدولة على تدمر بدأ يظهر إلى حد ما التشارك في الأهداف بين نظام الأسد وتنظيم الدولة، والذي انعكس تنسيقاً عسكرياً غير مباشر، بدت أبرز ملامحه في معارك اعزاز والقلمون. التنسيق الذي يبدو أنه لم يقتصر على التناغم العسكري بين "الدولتين"، بل تعداه إلى التعاون في نطاق أمن الطاقة والمحافظة على توريد النفط والغاز إلى دمشق والساحل [38]، إضافة لإبرام الصفقات، سواء السري [39] منها أو العلني، وآخرها اتفاق النظام وتنظيم الدولة لإخراج جرحى الأخيروعوائلهم من جنوب العاصمة دمشق إلى الرقة برعاية الأمم المتحدة [40]، والذي تزامن مع تفجيرفي حي الزهراء العلوي ضمن مدينة حمص، والذي اتهم نشطاء علويون النظام بالمسؤولية المباشرة عنه في سياق التغطية على الصفقة [41].

المعارضة والصحوة المتأخرة

استفاقت المعارضة السورية مع نهايات العام2013 وبداية 2014 على خطر حقيقي جديد يحيط بها، وجهتين متمثلتين بقوات الأسد وتنظيم الدولة، إضافة لبعض المجموعات التي شكلت خطراً محتملاً داخل جسدها، ما مثل تهديداً مباشراً لتموضعها العسكري على مستوى الجغرافية، خصوصاً وسط سعي التنظيم إلى التمدد، فكان لا مناص من المواجهة، لتخوض المعارضة العسكرية أشرس معاركها مع تنظيم الدولة، المواجهات التي أفضت مع منتصف العام 2014 إلى خسارة استراتيجية منيت بها المعارضة، تمثلت بمحافظتي دير الزور والرقة إضافة إلى شرق حلب، لتثبّت تلك الخسارة عدة نتائج

37) انظر: أبناء محافظة السويداء ينتفضون ضد قوات النظام في المحافظة، ويطردون الفروع الأمنية إثر اغتيال شيخ الكرامة، وحيد البلعوس، لمزيد الاطلاع على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=398115

38) انظر: مقال مترجم عن صحيفة الفورن بولسي، يؤكد وجود شركة روسية لتطوير حقول غاز في مناطق تنظيم الدولة، إضافة لصفقات لبيع الوقود بين النظام و"تنظيم الدولة" يرعاها ضباط كبار في حماه، للمزيد اطلع على الرابط التالي:

https://goo.gl/0Ncul2. https://goo.gl/KRSXD.

39) انظر: وثائق رسمية صادرة عن إدارة المخابرات العامة للنظام، فرع الأمن العسكري، تؤكد التعاون مع عناصر تنظيم الدولة وتسهيل حركتهم، للمزيد اطلع على الرابط التالي: https://goo.gl/5aQ0JW

40) انظر: النظام يبرم صفقة علنية مع تنظيم الدولة برعاية الأمم المتحدة لإخراج جرحى التنظيم وعوائلهم من أحياء جنوب دمشق إلى محافظة الرقة، للمزيد اطلع على الرابط: http://goo.gl/fDHgek

41) انظر: تيار غد سوريا "العلوي" المعارض، يحمل الأسد في بيان رسمي مسؤولية التفجيرات التي استهدفت حي الزهراء بالتزامن مع إبرام الاتفاق بين النظام وتنظيم الدولة، جنوب العاصمة، متهماً إياه بافتعالها للتغطية على الاتفاق، للاطلاع على البيان مراجعة الرابط التالي: https://goo.gl/B833w0.

ساهمت في رسم محددات جديدة لتحركات المعارضة سياسياً وعسكرياً، و لعل أبرز تلك النتائج:

- **إنهاك المعارضة عسكرياً** وتحول الجيش الحر إلى مجموعات متفرقة، مقابل تثبيت جبهات متعددة ومفتوحة (النظام، تنظيم الدولة).
- **تغلغل جبهة النصرة** بشكل أكبر في جسد المعارضة، نتيجة لتصديرها إعلامياً كرأس في قيادة بعض المعارك ضد تنظيم الدولة، والاستفادة من هوامش أخطائه، ما ساعد الجبهة على تمكين نفوذها بشكل أكبر، خصوصاً مع تحول فصائل الجيش الحر إلى مجموعات صغيرة.
- **تضخم الفصائل الإسلامية الثورية**، نتيجة تفرق مجموعات الجيش الحر بعد الصدام المباشر مع التنظيم والتحاق بعضها ضمن الفصائل الإسلامية، ولجوء بعضها الآخر إلى تلك الفصائل نتيجة الخوف من النصرة التي بدأت تتوسع أفقياً على حساب المجموعات الصغيرة.

الفاعلون الإقليميون والدوليون (تعدد المداخل)

انعكست متغيرات العام 2014 بشكل مباشر على سلوك الفاعلين الدوليين والإقليميين نتيجة لتنامي الإرهاب وتمثيله لخطر عابر للحدود، مما استوجب إعادة رسم السياسات وتغيير الأدوات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، و الانتقال للتعاطي مع الملف السوري ولوجاً من مدخل مكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي والدولي وفق أساليب جديدة، وإن تعددت؛ إلا أنها اشتركت بالسياسة الدفاعية وفقر الاستراتيجية، ما انعكس بشكل سلبي على المعارضة وإيجابي على نظام الأسد، ولعل **أبرز الأساليب الدولية والإقليمية في التعاطي مع الملف السوري من مدخل مكافحة الإرهاب من مرحلة 2014 حتى نهاية 2015، تتلخص فيما يلي:**

- **محاولات إعادة ضبط المشهد العسكري:** دفع تنامي الإرهاب بعض الفاعليين الإقليمين إلى محاولات إعادة ضبط المشهد العسكري بالتعاون مع الفاعليين الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس في إطار تحسين تموضع المعارضة بقدر ما هو دفع خطر الإرهاب عن الحدود وصيانة الأمن القومي، فكان أن تأسست مع بداية العام 2014 غرفة العمليات المشتركة في الجنوب السوري (موك)، مقابل محاولة استنساخ التجربة في الشمال السوري(موم). وإذ عملت تلك الغرف على إعادة ضبط الجبهات ودعمها؛ إلا أنها أدت بشكل مباشر إلى إخضاع القرار العسكري للمعارضة للمحددات الأمنية الدولية والإقليمية بشكل لا يتسق دوماً مع الأولويات الوطنية.
- **التدخل المباشر:** أدى التقدم الكبير لتنظيم الدولة في العراق واقترابه من أربيل وسقوط الموصل وما تخللها من مجازر (الإيزيدين)، وما رافقه من تقدم في الجغرافية السورية، إلى دفع المجتمع الدولي لمواجهة هذا الأمر بشكل مباشر، وذلك عبر تأسيس تحالف دولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة 50 دولة، ليبدأ ضرباته الجوية ضد التنظيم بتاريخ 3/9/2014. التحالف الذي عكس بشكل أو بآخر أثر تنامي الإرهاب على موقف المجتمع الدولي، والذي فصل تدخله ضد تنظيم الدولة بشكل كامل عن إشكالية حضور الأسد، عبر الاقتصار على ضرب مواقع التنظيم، واللجوء إلى التنسيق الاستخباراتي مع قوات الأسد في سبيل ذلك.
- **البحث عن شريك:** أمام استراتيجية التحالف الدولي في الاستهداف الجوي لمواقع تنظيم الدولة في

سورية واتضاح عدم فعالية تلك العمليات، كان لابد من البحث عن شريك يساهم في استكمال المتطلبات العسكرية للتحالف على الأرض، وضمن فاعلي المشهد بدت المعارضة السورية المرشح الأول أمام هذه المهمة عبر سعي الولايات المتحدة من خلال برامج التدريب العسكري في تركيا لخلق تشكيلات تساعد التحالف في إنجاز مهمته، إلا أن سعي المجتمع الدولي لمحاولات فصل الحرب على داعش عن حرب النظام، أدى إلى انكفاء العديد من قوى الثورة المعتدلة عن تلك المهمة، ما دفع بالولايات المتحدة للبحث عن شراكة جديدة.

- **إعادة رسم التحالفات (PYD):** ساهمت سياسية المجتمع الدولي في فصل حرب الإرهاب عن النظام وانكفاء المعارضة؛ بخلق هوامش جديدة استغلها حزب الاتحاد الديمقراطيPYD عبر تقديم جناحه العسكريYPG لهذه المهمة التي تؤمن له غطاءً دولياً أمام الإشكاليات التي يواجها على المستوى المحلي والإقليمي في تنفيذ مشروعه الذاتي، فبدأت الولايات المتحدة وفق ذلك بإعادة رسم تحالفاتها على الأرض وتوجيهها لدعم كتل متماسكة من وجهة نظر أمريكية (وحدات حماية الشعب) والتي أثبتت قدرتها العسكرية بعد معركة كوباني، مقابل استخدامها في ذات السياق كورقة سياسية لتطويع تركيا والضغط عليها، لتتفرع تلك السياسة إلى مسارات مختلفة مثّل أبرزها؛ الانزياح السياسي تجاه نظام الأسد كشكل دولة، حيث بدأت خلال هذه المرحلة تتراجع التصريحات، وخاصة الأمريكية، بضرورة رحيله مقابل الدفع سياسياً للشراكة في المرحلة الانتقالية.

- **خلق تشكيلات جديدة:** على الرغم من تطعيمها بعدة مكونات تحت اسم "قوات سورية الديمقراطية" إلا أن التحرك الجغرافي لـ"وحدات الحماية الشعب" يبقى محدوداً نتيجة لما يرافقه من فيتو إقليمي، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع بعض الدول الإقليمية لاستنساخ ذات التجربة ضمن مكونات سورية مختلفة، ولكن بنفس المسار المقتصر على مواجهة التنظيم دون نظام الأسد، فعملت الإدارة الأمريكية على خلق تشكيلات عسكرية سورية جديدة، مثل (جيش سوريا الجديد)، وغيره من التشكيلات (جيش الثوار) الذي التحق في فترة متقدمة بما يسمى قوات سورية الديمقراطية. مقابل سعي قوى إقليمية لخلق جيوب عسكرية من مدخل محاربة الإرهاب، حيث دعمت تركيا تأسيس ألوية السلاطين ضمن المكون السوري التركماني. بالتوازي مع محاولات إقليمية أخرى لاستثمار مداخل مؤجلة في هذا المسار (العشائر السورية). ليساهم سياق خلق التشكيلات العسكرية من مدخل مكافحة الإرهاب في زيادة تشظي المشهد العسكري للمعارضة، مضيفاً صيغاً جديدة لمصفوفة الصراع السورية (طائفية، قومية، عقائدية، عشائرية).

- **التفويض الدولي (روسيا):** سعى الأسد وداعموه إلى استغلال كل هوامش المراحل السابقة وتقديم نظامه بشكل مؤسسات ووظائف دولة، مثلت بالنسبة لجزء من المجتمع الدولي ضرورة لابد من استمرارها وعدم انزلاقها لضمان انتقال سياسي آمن، مقارباً نظامه لأولويات المجتمع الدولي ومحدداته الأمنية، ومستفيداً من ضعف الرؤية الاستراتيجية للمعارضة السورية وحلفائها الإقليمين، والتي أدت بشكل أو بآخر إلى تعزيز هذه النظرية، وخاصة بعد فشل التشكيلات العسكرية المعارضة في تجربة إدلب كامتحان إدارة للمدن المحررة.

بدا تقدم المعارضة الهائل في عام 2015 ضمن الشمال والجنوب السوري تهديداً حقيقياً للأسد؛ وبالتالي تهديداً "للحل السياسي" الذي عمل الأسد على ربط نظامه به، والذي بات المجتمع الدولي

على قناعة خلال تلك المرحلة بأنه لن يتم انتقال سليم للسلطة مع انهيار بقايا الدولة، وما مثلته بالنسبة لبعض القوى العالمية من خسارة لمصالح حيوية وتهديداً أمنياً على مستوى المنطقة، وهنا برز الدور الروسي الذي اقتحم الملف السوري بشكل مباشر تحت غطاء مكافحة الإرهاب لإعادة فرض التوازنات وتأهيل الأسد ودعم وظائف الدولة في نظامه، التدخل الذي لا يبدو ارتجالياً بقدر ما هو تفويض ضمني ناتج عن تقاطع مصالح دولية إقليمية تصب تجاه فرض صيغة ملزمة للحل السياسي، تتناسب وشكل النظام الأمني الجديد في المنطقة، خاصة مع الانكفاء الأمريكي والزهد بملفات الشرق الأوسط.

ساهم سياق التعاطي الإقليمي والدولي بشكل مباشر وغير مباشر بإحداث تغيير في صيغة الحل السياسي للأزمة السورية، عبر تثبيت عدة نقاط أهمها: محاولات تعويم الأسد، سواء سياسياً كجزء من ضرورة انتقال السلطة، أو عسكرياً عبر التدخل الروسي. مقابل إضعاف المعارضة السورية، عبر سحب القرار السياسي، وزيادة تشظي المشهد عسكرياً داخل جسد المعارضة. ما ساهم في تنمية الإرهاب بشكل مباشر نتيجة لعدم استهدافه بشكل جدي من قبل الفاعلين الدوليين، والسعي للمحافظة عليه كمدخل للاستثمار السياسي وإعادة فرض التوازنات وتمرير السياسات، التي انعكست بالنهاية بشكل سلبي على التموضع السياسي العسكري للمعارضة السورية، ودفعت بالإرهاب ذاته ليشكل مدخلاً للتوافق الدولي على حل الأزمة السورية على حساب تراجع القضية السياسية المتمثلة بإشكالية حضور الأسد.

ثانياً: الإرهاب كأولوية للحل السياسي

شهد العام 2015 تطورات دراماتيكية على المستوى الإقليمي والدولي بدأت بالاتفاق النووي الإيراني وما ألقاه من تداعيات على المنطقة في إطار إعادة تأهيل إيران ضمن الحظيرة الدولية، مروراً بالتدخل الروسي المباشر على الأرض السورية وما أحدثه من تغيير في المعادلة العسكري، إضافة إلى التفجيرات الإرهابية التي طالت باريس وأجزاء من أوروبا بالتوازي مع موجات اللاجئين التي اجتاحتها خلال هذا العام؛ مقابل تأزم الوضع الإقليمي في اليمن والعراق وليبيا، وفتح جبهات جديدة لصراع الفاعلين الدوليين في إطار التدافع لملء الفراغ الأمريكي في المنطقة. **ليساهم سياق تلك المتغيرات في إعادة رسم مسار جديد للتعاطي الدولي الإقليمي مع الملف السوري وفق قناعات ومحددات أبرزها:**

أ. استعصاء الملف السوري داخلياً ودولياً وتراجع خيارات الحسم العسكري، خاصة بعد اقتحام الفاعل الروسي للمشهد بشكل مباشر، والذي أدى إلى تسارع الرغبة الدولية في تأطير العملية السياسية بما يراعي شروط هذا الفاعل سواء كطرف مباشر في الصراع السوري أو كضامن للأسد خلال أي عملية سياسية.

ب. عبور إفرازات الصراع السوري إلى الفضاء الدولي الإقليمي عبر متغيرين ساهما بشكل كبير في إعادة ترتيب الأولويات الدولية، متمثلان **بأزمة اللاجئين التي طالت أوروبا والإرهاب الذي ضرب أجزاء منها**. ودفع لاحتمالية حرف بوصلة القارة العجوز في الملف السوري، تجاه

الاستجابة لدعوات التنسيق مع الفاعل الروسي [42].

استطاعت هذه النتائج حرف مسار الصراع باتجاه عودة القوى الدولية والإقليمية إلى طاولة المفاوضات وإعادة إحياء مسار الحل السياسي وفقاً للمعطيات المستجدة، والتي استدعت خلق صيغة جديدة تكاد تتكئ إلى مرجعية جنيف1 وتلائم هذه المتغيرات وما فرضته من تراجع أولوية رحيل الأسد عبر كل المراحل السابقة على حساب تقدم الإرهاب كمدخل أساس للحل السياسي، فكان أن بدأت اجتماعات فيينا في 14 تشرين الثاني والتي جمعت القوى الدولية والإقليمية وفرضت سكة الانتقال السياسي بناءً على النتائج، التي ساهمت تلك القوى ببنائها بشكل مباشر أو غير مباشر.

تُرجم التوافق الدولي عبر القرار 2254 والذي ثبّت أولوية مكافحة الإرهاب كمدخل للحل السياسي ورحل إشكالية حضور الأسد، الذي استطاع وحلفاؤه تمييع القرار والالتفاف عليه، ومن ثم استثمار المفاوضات السياسية التي نص عليها القرار بغية توسيع التحرك العسكري على الأرض، والذي أفضى إلى إلحاق خسائر كبيرة منيت بها المعارضة في حلب والساحل. وزادت من مقاربة نظام الأسد إلى أولويات المجتمع الدولي، وبالتالي زيادة الفرص بالدفع بالأسد كجزء من أي عملية سياسية محتملة.

الإرهاب كمسؤولية مشتركة

إن دراسة حركية الإرهاب خلال الأعوام الخمس الفائتة وانتقاله بأداء الفاعلين من فعل لصيق بسلوك الأسد تجاه الثورة السورية إلى نقطة القوة التي طورها عبر عدة مراحل، واستطاع من خلالها تغيير أولويات المجتمع الدولي وإعادة تأهيل نظامه إلى حد ما؛ تفضي إلى **مجموعة نتائج لا يمكن تلافي أخطائها أو إحداث أي تغيير فيها، قبل تحديد المسؤولية عنها، والتي تتوزع على عدة مستويات، أبرزها:**

1. **نظام الأسد:** يتحمل نظام الأسد المسؤولية الأولى والمباشرة عن صناعة الإرهاب وتغذيته واستثماره في سياق إعادة إنتاج نظامه، وفق التجارب التقليدية للأنظمة الديكتاتورية في الالتفاف على موجات التغيير، إذ لم يخرج نظام الأسد الابن عن تجربة الأب في مواجهة حركة الإخوان المسلمين ضمن أحداث 1982، من جهة استجرار الحراك السياسي إلى المربع الطائفي، ومن ثم إضفاء صبغة الإرهاب على السلوك المُترجم للمطلب السياسي، والدخول بحرب مفتوحة مع المجتمع تحت غطاء مكافحة الإرهاب، إضافة إلى استلهامه آليات التجربة الجزائرية في اختراق أجسام الجماعات الجهادية وتوجيهها وإدارتها، وهو الذي اختبرها كنظام أمني وساهم في صناعتها سواء في أفغانستان و العراق أو نهر البارد في لبنان، ليوجه هذه الخبرة الأمنية في محاولات وأد الثورة السورية بمساعدة مباشرة من حلفائه الروس والإيرانيين، وغير مباشرة عبر الهامش الذي أتاحه المجتمع الدولي للأسد الذي راعى المحددات الأمنية الدولية على حساب انهيار سورية واختزال مفهوم الدولة في نظامه.

5. **المعارضة السورية:** تتحمل المعارضة التي تولت التمثيل السياسي لقوى الثورة السورية،

42) انظر: ملامح تنسيق عسكري بين روسيا وفرنسا إثر التفجيرات الإرهابية في باريس، للمزيد اطلع على الروابط التالية:

• مصدر روسي: http://tass.ru/en/opinions/839930

• مصدر فرنسي: http://www.ambafrance-us.org/spip.php?article7234

مسؤولية غير مباشرة في تنامي الإرهاب، عبر فقر الرؤية الاستراتيجية على المستوى السياسي لإدارة الملف السوري داخلياً وخارجياً، وعدم إدراك طبيعة المحددات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، في حين تتحمل تيارات من الحركة السلفية الجهادية مسؤولية مباشرة في إفشال العمل المسلح ضمن إطار مؤسسة الجيش الحر، عبر إعلاء مشاريعها الذاتية على حساب الطروحات الوطنية وفرض حالة من التنسيق العسكري البيني الأيديولوجي على الأرض. الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في فتح ثغرات داخل الجسم العسكري استطاعت التنظيمات الإرهابية الولوج عبرها وتعزيز مداخل الإرهاب.

6. **الحلفاء الإقليميين:** يتضح من تحليل سياسة الفاعلين الإقليمين في دعم الثورة السورية خلال المراحل السابقة؛ انتفاء الاستراتيجية في السلوك السياسي العسكري. والتحرك على مستوى تكتيكي غالباً ما يهدف لتحسين التموضع السياسي في المنطقة على حساب الملف السوري، ما أدى بشكل مباشر لإتاحة مجال أوسع لحلفاء النظام بالتحرك بشكل أكثر فاعلية وتنفيذ الاستراتيجية التي دفعت بالإرهاب كأولوية على حساب القضية السياسية في الملف السوري.

7. **المجتمع الدولي:** يتحمل المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تنامي الإرهاب، نتيجة إدارة الصراع وفق محددات معينة في المنطقة (**أمن إسرائيل، الجماعات الجهادية، أمن الدول الإقليمية، أمن الطاقة، أمن الأقليات**) واتباع سياسية احتواء الأزمة بناءً على تلك المحددات واستبعاد وعرقلة خيار الحسم العسكري. وبالتالي المساهمة في زيادة حدة الصراع وتعقيده، ومن ثم السعي لفرض الحل السياسي من المدخل الذي ساهم المجتمع الدولي في تعزيزه بشكل أو بآخر، والمتمثل بمكافحة الإرهاب.

وإذ تم تحديد أولوية الحل السياسي في مكافحة الإرهاب وتثبيتها وفقاً لخارطة الطريق التي تبناها مجلس الأمن في الـ قرار2254؛ إلا أن النتائج السابقة أعلاه، لن يتوقف أثرها عند هذا الحد، وإنما سيستمر الإرهاب كمدخل في تفاصيل الانتقال السياسي الذي سيحدد شكل سورية المستقبلي، الأمر الذي سيضع المعارضة السورية في موقف صعب يستوجب تغيير الأدوات ورسم استراتيجية واضحة في مواجهة "لعبة الإرهاب" ضمن الأشكال والمستويات الجديدة التي قد يتجلى بها في المراحل المتقدمة للعملية الانتقالية.

مستويات الإرهاب

ضمن التعقيد الكبير في المشهد العسكري السوري؛ يتخذ شكل الإرهاب سيولة عالية ومستويات متداخلة، تزيد من خطورته كمدخل في الالتفاف على تفاصيل العملية السياسية، **فإضافة إلى إرهاب الدولة الذي يمارسه الأسد وحلفاؤه والمليشيات الأجنبية التابعة لهم؛ ستواجه المعارضة السورية مستويات جديدة من الإرهاب، ستشكل في مجملها خطراً على تموضعها السياسي والعسكري في مختلف مراحل الانتقال السياسي، وتتوزع تلك المستويات على الشكل التالي:**

1. الإرهاب الظاهر

وهو الإرهاب المجمع عليه محلياً وإقليمياً ودولياً، والمتمثل بتنظيم الدولة "الإسلامية" سواء كقوة

عسكرية على الأرض تشكل تهديداً حقيقياً لغالبية الجهات العسكرية، أو كمدخل سياسي تلج منه بعض القوى الدولية والإقليمية لإعادة خلط الأوراق وفرض توازنات على الأرض على حساب قوى المعارضة السورية.

2. الإرهاب المؤجل

وهو الإرهاب الذي ينتمي فعلياً إلى المستوى الأول، سواء عبر الأيديولوجية أو الممارسات أو الانتماءات التنظيمية العابرة للحدود، إلا أن الظرف المحلي والدولي أرجأ مواجهته بالنسبة للمعارضة السورية، ليجعل منه مؤجلاً بفعل المتغيرات العسكرية والسياسية، ويتمثل هذا المستوى من الإرهاب بمجموعة من القوى وهي:

أ. **جبهة النصرة:** والتي بات حضورها يمثل إشكالية حقيقية في الملف السوري وعبئاً على الثورة لناحية ارتباطها بمشروع عابر للحدود متمثل بتنظيم قاعدة الجهاد في أفغانستان واعتبار نفسها فرعاً له في سورية، بعد البيعة العلنية من أميرها (أبو محمد الجولاني) لأمير القاعدة (أيمن الظواهري) بتاريخ 10 أبريل 2013 [43]. فعلى الرغم من مشاركة النصرة وتنسيقها مع جزء من القوى الوطنية العسكرية في بعض المعارك ضد النظام؛ إلا أن الطرفان يعيان جيداً أن **تقاسم العدو لا يعني وحدة الهدف**، ولا يلغي المواجهة المؤجلة بينهما، سواء بحكم مدخل العملية السياسية الذي جعل النصرة **وتوابع القاعدة** إرهاباً مصنفاً على المستوى الدولي، أو على مستوى عدم استجابة النصرة للدعوات المحلية بفك الارتباط عن تنظيم القاعدة، ما يجعل منها إرهاباً مؤجلاً ستواجهه المعارضة السورية، سواء كمستوى منفرد، أو ربما ضمن المستوى الأول، والذي قد تنتقل له النصرة أو أجزاء منها بفعل مدخل العملية السياسية المتمثل بأولوية مكافحة الإرهاب وما يستتبع من آليات لن يكون آخرها وقف إطلاق النار، الذي استثناها وتنظيم الدولة، ما قد يدفع بمتغيرات تجعل احتمالية التنسيق وإعادة إحياء أخوة المنهج خياراً حاضراً.

ب. **وحدات حماية الشعب :** وهي قوى تنتمي تنظيمياً لمشروع عابر للحدود الوطنية، ومصنف إرهابي على المستوى الدولي، والمتمثل بحزب العمال الكردستاني PKK، باعتبار نفسها نسخته السورية عبر جناحها السياسي PYD والمسلح YPG، والذي استغل الهوامش المتاحة خلال الثورة السورية لتحقيق مشروع ذاتي ضيق، سواء عبر التنسيق مع النظام وحلفائه، أو استثمار المناخ الدولي ومدخل مكافحة الإرهاب لتأدية وظائف على الأرض تؤمن له غطاء دولياً يسهل تحركه تجاه تحقيق مشروعه، ما يجعل منه إرهاباً مؤجلاً تبعاً للفيتو الدولي (الولايات المتحدة)، وإرهاباً ظاهراً تبعاً للأولوية الوطنية، وإرهاباً صارخاً بالنسبة للمحددات الأمنية لبعض الدول الإقليمية (تركيا).

43) انظر: تسجيل صوتي لأمير جبهة النصرة أبو محمد الجولاني يعلن فيه البيعة لأمير تنظيم القاعدة، تاريخ النشر: 10 أبريل 2013: https://goo.gl/pOEAIQ

3. الإرهاب المحتمل

وهو الإرهاب المستتر بالمشاريع الذاتية الإقصائية لبعض القوى العسكرية، والتي قد تتضارب وأي مشروع وطني جامع. وإذ يصعب توصيف هذا المستوى بشكل دقيق ضمن الظرف الحالي نتيجة عدم اتضاح ملامح وحدود أي مشروع وطني، إلا أنه **سيطفو على السطح ويبرز بشكل أكبر منتقلاً إلى المستوى الثاني أو الأول في حالتين:**

الأولى: تثبيت حدود المشروع الوطني، ومواجهة الإشكاليات الأبرز ضمنه (دين الدولة، هوية الدولة، شكل السلطة).

الثانية: بداية حرب حقيقية على الإرهاب ضمن المستوى الأول والثاني (النصرة، وتنظيم الدولة)، حيث ستشهد هذه المرحلة انزياحات جماعية من المستوى المحتمل إلى هذين المستويين.

ستشكل تلك المستويات من الإرهاب على اختلافاتها تهديداً حقيقياً للمعارضة السورية على المستوى العسكري والسياسي ضمن العملية الانتقالية، إلا أن بعض هذه المستويات ورغم خطورته فإنه قد يشكل مخرجاً وفرصة جديدة لتحسين التموضع، يتوقف نجاحها على أداء المعارضة السورية في تغيير الأدوات والدفع تجاه تحويل المخاطر إلى فرص،

ثالثاً: تحويل المخاطر إلى فرص

وسط تعقيدات الملف السوري وتشابك المصالح الإقليمية والدولية عبره، قد لا يفضي التوافق الدولي على تأطير الحل السياسي من مدخل مكافحة الإرهاب إلى وضع حد للأزمة السورية؛ إلاّ أنه من المؤكد سينقل الصراع إلى مستوى جديد تماماً، يعلن من خلاله عن بدء مرحلة جديدة من التنافس الدولي في الملف السوري، وهي مرحلة "حرب الإرهاب" المجال الذي سيمثل مستوى جديداً لترجمة صراعات الفاعلين الدوليين والإقليمين، فقد بات إرهاب تنظيم الدولة "الإسلامية" يشكل مدخلاً مهماً تلج عبره مختلف القوى، أي أن التنظيم شكل المجال الجديد لفرض السياسات وإعادة رسم التوازنات على مستوى يتجاوز الوضع السوري إلى المنطقة بشكل كامل، وهنا يتضح أسباب بقاء التنظيم وتمدده والتراخي في حربه واستهدافه، حيث بات يمثل شرعية حقيقية للاعبين الإقليميين والدوليين لتحسين تموضع قوى على حساب أخرى، والتي غالباً ما مثّلت المعارضة السورية الطرف الأضعف فيها، هذا الطرف الذي بات عليه أن يدرك طبيعة المرحلة وضرورة تغيير الأدوات وفقاً لمتطلباتها والسعي بشكل جدي لتحويل المخاطر إلى فرص، وذلك عبر مقاربة الأولويات الوطنية إلى المحددات الأمنية الدولية والإقليمية، من خلال **العمل على تأسيس جسم عسكري وطني يضطلع بمهمة مواجهة تنظيم الدولة كأولوية، مستثمراً ما يُفرض من محددات أمنية محلية ودولية على من يؤدي هذا الوظيفة حالياً على الأرض السورية**، حيث أن هذا الجسم سيشكل فرصة حقيقية للمعارضة السورية، سواء كتكتيك يهدف إلى تحسين تموضع مؤقت أو كاستراتيجية للانتقال السياسي، وذلك لما قد يمثله من فرص محتملة على المستويين.

وإذ يبدو المشروع للوهلة الأولى تقليدياً ومتأخراً؛ إلا أنه ضرورة لم تعد تقبل التأجيل ضمن الظرف الدولي المهدد للثورة، والذي ساهم بتغيير قواعد الصراع في الملف السوري وانتقاله إلى معركة

دبلوماسية خلال المرحلة الانتقالية، يتم دعمها عبر توجيه الفاعلية العسكرية نحو الإرهاب، وسط احتمالية ثبات القوى في مواقعها وتجميد قواعد الاشتباك، ما يجعل المساحات الجغرافية التي يسيطر عليها التنظيم المجال الوحيد لبسط النفوذ. الأمر الذي يستدعي وجود هذا الجسم كضرورة حقيقية، وذلك لعدة نقاط أبرزها:

1. تأمين شريك وطني فعّال يحظى بتوافق إقليمي دولي في الحرب ضد الإرهاب، ويقطع الطريق على الأسد وباقي المشاريع الذاتية، من خلال استعادة ما أمكن من مساحات جغرافية يسيطر عليها تنظيم الدولة، وبسط النفوذ عليها، ووضع المنطقة الشرقية كأولوية لما توفره من موارد (نفط، غاز).

2. تأمين حامل محلي حقيقي يمكن أن يعتمد عليه ضمن أي تدخل عربي محتمل على الأرض السورية. وملء الفراغ وقطع الطريق على النظام. كون التدخل الروسي أوقف الطموحات للتقدم وباتت المحافظة على الأراضي أولوية.

3. توفير خطوط إمداد ودعم جزئي لفصائل الثورة السورية في بعض مناطق الاشتباك، حيث أن أغلب الجبهات المشتعلة في ريف حلب وحمص، تخضع فيها قوى الثورة السورية لحصار من جهة تنظيم الدولة.

4. تشكيل نواة لمؤسسة عسكرية حقيقية، بات وجودها كهيكلية ضرورة حتمية لا مفر منها وذلك لعدة نقاط أبرزها:

   أ. الاستعداد لأولويات المرحلة الانتقالية المتمثلة بإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية في سورية، والتي تستدعي وجود مؤسسة حقيقية مقابلة لمؤسسة النظام، وليس فصائل متفرقة أو إشكالية.

   ب. تأمين غطاء عسكري يحظى بشرعية دولية تستطيع بعض الفصائل الاندماج ضمنه وإعادة ضبط صفوفهم **تنظيمياً وعقائدياً**، كخطوة أولى قبل الدخول بأي مؤسسة وطنية محتملة.

5. تعطش الحاضنة الشعبية لمشروع وطني جامع، وهذا ما أكدته عودة السوريين في المناطق المحررة لإحياء الحراك المدني في الرابع من آذار 2016 مستغلين الهدنة رغم هشاشتها، ليرفعوا علم الثورة وسط تعدد رايات الفصائل المؤدلجة التي تسيطر على تلك المناطق.

على الرغم من وجود عدة أطراف تضطلع بمهمة مواجهة تنظيم الدولة على الأرض وأخرى تسعى إلى ذلك كمشاريع مؤجلة؛ إلا أن تلك القوى تخضع لمجموعة من المحددات تجعل من هامش تحركها العسكري السياسي ضيقاً ومؤقتاً، سواء كانت: "قوى سوريا الديمقراطية" وما تواجهه من فيتو تركي يجعل هامش تحركها ضيقاً، على الرغم من الغطاء الأمريكي الذي تحظى به. أو "جيش سوريا الجديد" الذي لم يرق إلى مستوى تشكيل عسكري، نتيجة لضعف قوته وعدم ارتباطه بأي غطاء سياسي من المعارضة، ما يجعل أيضاً هامش تحركه تكتيكياً واستراتيجياً ضيقاً جداً، مقابل المشاريع المؤجلة (العشائر) والتي تسعى القوى الدولية إلى الاستثمار فيها لتحقيق هذه المهمة، ليس لأهميتها بقدر نفاذ الخيارات على الأرض، مدركة تماماً أن هذه التجربة تحمل من الخطورة ما تحمل محلياً وإقليمياً [44].

44) انظر: ساشا العلو، "المشروع الهاشمي في انتماءات ما قبل الدولة"، دراسة تحليلية صادرة عن مركز عمران للدراسات

وأمام تلك القوى وطبيعة تركيبتها وهوامش تحركها؛ تبدو الفرصة أمام تشكيل وطني جديد لاتزال قائمة، خاصة وانه يتقاطع مع متطلبات دولية وإقليمية من جهة، إلا أن هذا التجمع العسكري لابد وأن يتمتع بخصائص معينة تمكنه من مقاربة الأولوية الوطنية إلى المحددات الأمنية الدولية وتلافي الأخطاء التي عانت منها فصائل الثورة العسكرية، ولعب دور مفصلي في الثورة، وأهم تلك الخصائص:

أ. تجمع من قيادات ضباط منشقين.

ب. هيكلية مؤسساتية واضحة.

ج. عقيدة عسكرية وطنية والسعي تجاه الاحترافية.

د. تعريفه بشكل واضح بأنه تشكيل من الثورة وللثورة، وينضبط بالكيان السياسي الممثل لها.

هـ. تحديد أولويته باحتكار نقاط الاشتباك والتماس مع تنظيم الدولة.

خاتمة

سيمثل "الإرهاب" بمستوياته المختلفة وسيولته العالية ضمن الصراع السوري، مجالاً هاماً خلال الأعوام القادمة لاستقطاب الباحثين والدارسين لتفكيك هذه الظاهرة ودراسة آثارها(السياسية، الاجتماعية، الدينية، القومية، النفسية) ؛ إلا أن أغلب نتائج تلك البحوث لابد وأن تتقاطع بكون "الإرهاب" محصلة طبيعية للتدافع الدولي في إدارة الملف السوري وفقاً لموازين القوى المختلفة وإعادة ترتيب النظام الأمني الإقليمي الذي صدَعه الربيع العربي وتحديداً الثورة السورية، حيث أن هذه النتيجة لا تنسحب على الثورة السورية فحسب، بقدر ما تمثله من "سياق تقليدي" في معالجة موجات التغيير السياسي ضمن المشرق العربي، سواء من جهة الأنظمة الديكتاتورية وإبرازها الإرهاب كسلاح في مواجهة متطلبات الإصلاح السياسي وموجات التغيير، أو كمدخل وذريعة مهمة لمختلف القوى الدولية للتدخل في إدارة الصراعات وإعادة فرض التوازنات في المنطقة وإنتاج نظام أمني إقليمي دولي يراعي هذه التوازنات، الأمر الذي يساهم تراكمياً بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة الإرهاب وإتاحة بيئة خصبة لمختلف الجماعات الأصولية ومجالات أوسع لحركتها وتمددها.

ووفقاً لهذا السياق لابد للمعارضة السورية من أن تدرك بأن مسار الحل السياسي السوري وفق مدخل مكافحة الإرهاب؛ قد يؤدي إلى إنتاج تسوية معينة وفقاً للموازين الإقليمية والدولية، إلا أن تلك التسوية بالضرورة ستكون مؤقتة وناقصة وغير عادلة، وإن تجاوزت نظام الأسد فإنها ستؤدي إلى إنتاج نظام سياسي هش يستند إلى التبعية الدولية. لذلك فإن إحداث أي تغيير في هذا السياق الذي يسير باتجاه الثبات، لا يمكن أن يتم قبل تغيير داخلي وحقيقي في سلوك المعارضة السورية، عبر دينامية داخلية تفرض نفسها بشكل حقيقي على معادلة التدافع الدولي، مستندة في ذلك إلى مركزية إدارية واستعادة القرار الوطني الذي تمت خسارته لصالح عدة أطراف والسعي لامتلاك وظائف الدولة.

الاستراتيجية، تستشرف خطورة الاستثمار الإقليمي في تسليح عشائر سورية، 1 أيلول/ سبتمبر 2015. للمزيد اطلع على رابط الدراسة. https://goo.gl/JNNRZf

إحداث هذا الانتقال في إدارة وتوجيه الثورة السورية وفق فكر ووظائف وآليات دولة، لا يعد ترفاً سياسياً بعد خمسة أعوام من العمل الثوري، وما أنتجه من تجارب لابد من الوقوف عليها وأخذ الدروس منها، واستنباط خطط استراتيجية بعيدة عن المرحلية وردّات الفعل، بناءً على أولوية المحددات الأمنية الوطنية ومراعاة عدم تعارضها مع النظام الأمني الإقليمي والدولي.

إن أساس هذه الدينامية هو الإيمان بالعمل المؤسساتي واليقين أنه الطريق الأكثر نجاعة لإحداث فرق في مسار الثورة السورية ضمن هذه المرحلة الحرجة، والانطلاق من حقيقة أن الثورة هي جزء من التغيير وليست هي التغيير، وإنما هناك آليات ومراحل أخرى لا تكتمل مسيرة التغيير دونها، ولا تقل صعوبة عن الثورة ذاتها.

خيارات اللامركزية في اختبارات إعادة بناء الدولة السورية

هاديا العمري، محمد منير الفقير، أيمن الدسوقي

باحثو مسار الإدارة المحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية

تفاعلت الديناميات المحلية التي أطلقتها الثورة السورية مع أخرى إقليمية ودولية لتؤثر على بنية الدولة السورية التي أصبحت مجزّأة على عدد من القوى التي تدير مناطقها باستقلالية إدارية واقتصادية، لا تلغي وجود اعتمادية فيما بينها منشؤها التداخل الجغرافي والديمغرافي والروابط الاقتصادية القائمة بين مناطق سورية. ومع دخول الثورة عامها السادس، يمكن توصيف الإدارة المحلية القائمة في سورية بأنها نتاج تشظٍّ مستمر للدولة على عدد من بنى الإدارة المحلية غير المستقرة، والتي نشأت ضمن سياقات محلية مركّبة وبتأثير خارجي أحياناً، تتباين في هياكلها التنظيمية ومرجعيّاتها القانونية والسياسية، فضلاً عن الموارد التي تديرها وأدائها الذي هو حصيلة العوامل السابقة بالضرورة.

وإلى جانب ضعف دور السلطة المركزية في دمشق لصالح حضور متزايد لبنى إدارة محلية لا تتبع للمركز وإنما تشكلت بحكم الأمر الواقع، مع ما يثيره ذلك من مخاطر جدّية كالتقسيم والفوضى وفي حين أن المركزية أثبتت قصورها في إدارة سورية يغدو طرح اللامركزية الإدارية حلاً لإعادة بناء جزءاً هاماً من وظائف الدولة السورية وتحقيق الاستقرار على المدى البعيد، لما تمتلكه من واقعية في الطرح ومرونة في التطبيق تأخذ بعين الاعتبار حقائق الوضع الراهن واتجاهات تطوّره المستقبلي.

يناقش هذا الفصل اللامركزية الإدارية كطرح، ومقوّمات نجاحها في إعادة بناء الدولة وخياراتها المتاحة، من خلال استعراض واقع الإدارة المحلية في سورية وصولاً لاقتراح نموذج أنسب للإدارة واختبار قدرته في التعامل مع الوضع الراهن ومسارات تطوره في المرحلة الانتقالية.

الإدارة المحلية في سورية: تشظي الجغرافيا واختبار المحليات

لم يعد للدولة السورية كنظام مركزي حضور على صعيد الوعي أو الواقع، وهو ما يلمسه السوريون الذين يعيشون في مناطق متجاورة جغرافياً ومتباعدة من حيث أسلوب الإدارة وفلسفتها وأدواتها، حيث أدى التآكل المتزايد للمركز إلى تنامي بروز بنى الإدارة المحلية التي تشكلت ضمن سياقات مركبة تداخل فيها المحلي بالمؤثر الخارجي. ومع دخول الثورة السورية عامها السادس يمكن توصيف البيئة العامّة القائمة في سورية بما يلي:

1. تفتت متزايد لنسيج المجتمع السوري وتبني عدد من مكوناته للامركزية كأسلوب للإدارة والحماية؛
2. تنوع أدوار بنى الإدارة المحلية، ففي حين انحصر اهتمام أغلبها بالتمثيل المحلي والجانب الخدمي، تجاوز بعضها الآخر تلك الأدوار لصالح تبني مشاريع سياسية عابرة للجغرافية السورية؛
3. تدهور متزايد للاقتصاد السوري الذي أصبح يتسم باللامركزية والتبعية، واتساع أنشطة اقتصاد الحرب؛
4. تزايد مخاطر التقسيم والفوضى الناجمة عن محاولات توظيف معطيات الواقع لفرض الفيدرالية، بالتزامن مع إضعاف بنى الإدارة المحلية الخدمية والتشظي المستمر للدولة؛

5. تنامي التهديدات الأمنية وتفاقم المأساة الإنسانية وتجاوزهما لحدود الجغرافية السورية.

وفي ظل هذه البيئة تعمل بنى الإدارة المحلية على إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية بما يتوفر لها من موارد وخبرات. ومن أبرز البنى الإدارية القائمة:

أولاً-المجالس المحلية المعارضة

تمكنت المجالس المحلية المعارضة من مراكمة خبرات في إدارة شؤون مناطقها خلال السنوات السابقة رغم محدودية مواردها ومخاطر البيئة التي تنشط فيها. ومع حلول الذكرى السادسة للثورة فإنها تقف أمام استحقاق جدّي يتمثل بمدى قدرتها على التكيف مع التطورات الميدانية ومواكبة الحراك السياسي وتثبيت مركزيتها في إدارة شؤون مجتمعاتها.

وفيما يتعلق بتوصيف واقع هذه المجالس يلحظ الآتي:

- **دورية انتخاب المجالس المحلية** حيث لم يُلغِ تطور الوضع الميداني المجالس من إجراء انتخابات دورية يُلحَظ فيها تنامي آليات ومستويات مشاركة السكان المحليين سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواءً على نطاق واسع أو ضيّق؛
- **تنامي الدور التنظيمي لمجالس المحافظات** إضافة إلى تعزيز صلاتها فيما بينها على المستوى الوطني من جهة ومع مجالسها الفرعية على مستوى المحافظة من جهة أخرى؛
- **تنامي الدور السياسي للمجالس** على المستوى المحلي والوطني، وهو ما يظهر في إصدار البيانات الرسمية وحضور الفعاليات السياسية وتنظيم مظاهرات وإجراء مفاوضات محلية مع نظام الأسد والقوات الموالية له، فضلاً عن لعب دور في تعزيز الأمن المجتمعي؛
- **اختزال دور المجالس المحلية** من خلال حصر اهتمامها بالأعمال الخدمية والإغاثية وغيرها دون إدارتها؛
- **تنامي العجز المالي للمجالس المحلية** وذلك في ظل انخفاض مستوى التزام الجهات المانحة بالدعم وضعف تنمية المجالس لمواردها الذاتية، فعلى الرغم من توجه بعضها للاعتماد على الموارد المحلية، إلا أن غياب بيئة مواتية للاستثمار وضعف الكفاءات يعتبران من أبرز المعوقات التي تحد من ذلك؛
- **تعثّر عدد من المجالس المحلية** نتيجة عدة عوامل متداخلة وهو ما يمكن ملاحظته في ظواهر الاستقالات الفردية والجماعية لأعضاء المجالس أو حلها لأسباب قاهرة؛
- **تزايد الهوة بين المجالس المحلية ومؤسسات المعارضة الرسمية** وذلك كما في حالة الائتلاف والحكومة السورية المؤقتة نتيجة عطالتها وعدم قدرتها على تمثيل المجالس وتوفير احتياجاتهم وتنظيم الإدارة المحلية وتحقيق ترابط بين مكوناتها، ونتيجة لذلك بدأت المجالس بأخذ زمام المبادرة وطرح مبادرات بشكل مستقل عنها ومن هذه المبادرات المجلس الأعلى لمجالس المحافظات.

ثانياً-الإدارة المحلية للفصائل

ويقصد بها الهيئات الخدمية التي تشكلت من قبل فصائل المقاومة الوطنية أو الجهادية لإدارة المناطق التي تسيطر عليها. وقد تمكنت هذه الهيئات من توفير عدد من الخدمات الأساسية مستفيدة من الدعم اللوجستي والأمني والمالي الذي توفره الفصائل لها، ومن أبرزها:

1) **الهيئة الإسلامية لإدارة الخدمات** (بداية 2014) التي تشكلت من توافق كبرى الفصائل كأحرار الشام وفيلق الشام وجيش الإسلام، ويتركز وجودها في محافظة إدلب وفي بعض المناطق من محافظات حماة واللاذقية وحلب؛

2) **الإدارة العامة للخدمات** (أيلول 2013) التي تتبع لجبهة النصرة ويتركز وجودها في حلب وإدلب؛

3) **الإدارة المدنية للجبهة الجنوبية:** أعلنت عنه الجبهة الجنوبية التابعة للجيش السوري الحر عام 2015 في محافظة القنيطرة.

وفيما يتعلق بواقع هذه الهيئات يمكن التفصيل كالتالي:

- **النطاق الجغرافي:** اتساع النطاق الجغرافي لعمل الهيئات مقارنةً بما بدأت عليه وهو ما يلحظ أكثر في الهيئة الإسلامية لإدارة الخدمات؛
- **المرجعية:** محاولة هذه الهيئات لعب دور مرجعي في مناطق عملها بما يشمل ممارسة مهام التخطيط والتنظيم والرقابة وتوفير الخدمات؛
- **التنافس وتضارب المصالح:** أدى تعدد الهيئات الخدمية في الوحدات الإدارية مع ضعف عملية تأطير العلاقة البينية إلى تضارب في مصالحها؛
- **التشكيل:** ضعف حضور السكان المحليين كمشاركين في عملية تشكيل هذه الهيئات لصالح حضور أكثر للفصائل وهو ما يضعف من استقلاليتها وشفافيتها؛
- **العلاقة مع العسكر**: أدى ارتباط هذه الهيئات بالفصائل العسكرية إلى فرض حالة من العسكرة في أسلوب إدارة الحياة المدنية عجزت فيه من تلبية الخدمات المطلوبة ابتداء لعدم خبرتها وتخصصها في المجال وكذلك فرض بعضها على السكان المحليين بقوة السلاح طرق معينة من التدين أو الحجر على الحريات والحقوق العامة مما أدى إلى استياء السكان المحليين وخروج عدة مظاهرات.

ثالثاً-الإدارة الذاتية الديمقراطية

يقصد بها الإدارة التي شكلتها حركة المجتمع الديمقراطي 2014 بتأثير من فكر حزب العمال الكردستاني PKK. وتنظر الإدارة الذاتية لسورية على أنها ذات نظام برلماني اتحادي ديمقراطي تعددي، وضمن هذا التصور تشكلت ثلاثة مقاطعات تباعاً: الجزيرة وكوباني "عين العرب" وعفرين.

وبتوصيف واقع الإدارة الذاتية في 2015 يلحظ التالي:

- **حدود المشروع**: تمكنت الإدارة الذاتية من تثبيت وتوسيع مشروعها بدعم خارجي منذ معركة

كوباني وصولاً إلى سيطرتها على تل أبيض وضمّه إدارياً لمقاطعة كوباني ومحاولاتها التمدد لغرب الفرات وتحقيق تواصل جغرافي بين مقاطعاتها، مع ما يثيره هذا التوسع من ردود فعل محلية وإقليمية؛

- **الحضور السياسي:** تنامى الدور السياسي الاستقطابي للإدارة الذاتية وهو ما يظهر بمشاركتها في الحراك السياسي الجاري بخصوص الملف السوري ومشاركتها في مؤتمرات وتحالفات سياسية، والإقرار بدورها السياسي من خلال افتتاح ممثليات لها في عدد من الدول؛
- **الشرعية:** افتقاد الإدارة الذاتية للإجماع داخل الوسط الكردي مع استمرار حالة الانقسام والتباين بين المكونات السياسية الكردية حول مشروع الإدارة الذاتية وممارساتها؛
- **ضعف الإدارة:** لم تتمكن الإدارة الذاتية من الإيفاء بالتزاماتها الخدمية وهو ما يظهر باستمرار المشكلات الخدمية والمعاشية، الأمر الذي أدى إلى موجات نزوح خاصة لدى الشباب باتجاه الخارج أو كردستان العراق.

رابعاً-الإدارة المحلية في مناطق سيطرة "تنظيم الدولة الإسلامية"

تمكّن تنظيم الدولة من تحقيق أقصى تمدد له في النصف الأول من 2015 حيث سيطر على مساحات كبيرة مستفيداً من تشتت خصومه المحليين وضعف فعالية إجراءات التحالف الدولي ضده. وقد دفع تمدده في سورية والعراق وتنفيذه عمليات في الخارج وتشكيله مراكز في مناطق تعاني من اضطرابات سياسية، الدول لإعادة النظر في كيفية مواجهته. ثم انتقل التنظيم في النصف الثاني من 2015 إلى موقف دفاعي مع تزايد الضغوط الخارجية والمحلية وهو ما أفقده تقريباً 30% من مساحة الأراضي التي كان يسيطر عليها، علماً أن خسائره تركزت في العراق حيث فقد مراكز مدن رئيسية.

وبالنظر إلى واقع الإدارة المحلية في مناطق التنظيم يلحظ الآتي:

- **أسلوب الإدارة:** أجرى التنظيم تغييراً في أسلوب إدارته لمناطقه بما يضمن تعزيز قدرتها الذاتية من خلال إجراءات لامركزية؛
- **تراجع الموارد المالية:** لجأ التنظيم إلى ضبط النفقات والاعتماد على المصادر المحلية وخفض مستوى الخدمات ونوعيتها؛
- **الأزمات الخدمية والمعاشية:** تردّي الأوضاع المعيشية والخدمية في مناطق سيطرة التنظيم، وتعتبر الأزمات الخدمية مؤشراً على ضعف قدرة التنظيم على إدارة شؤون مناطقه؛
- **تنامي العنف:** تعزيز إجراءات الضبط والعقاب بحق المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرته؛
- **تنامي التحديات** التي تواجه التنظيم والتي تتمثل بـ: قدرات حوكمة محدودة؛ توترات داخلية بين العنصر الأجنبي والمحلي؛ تزايد نقمة السكان المحليين؛ تزايد الضغوط العسكرية الميدانية من قوى محلية مدعومة بغطاء جوي.

خامساً-إرهاصات الإدارة المحلية للمكونات المجتمعية "دروز سورية نموذجاً"

تشكلت حركة "مشايخ الكرامة" لتحييد دروز سورية عن الصراع الدائر وإيجاد توازن داخل المجتمع الدرزي المنقسم بين تيارين أحدهما أقرب في رؤيته للنظام والآخر معارض له، إضافةً لتوفير نوع من الحماية والإدارة الذاتية للدروز بعد تزايد شعورهم بعدم الأمن مع تنامي التهديدات التي يتعرضون لها من عدة أطراف. ويميز حركة مشايخ الكرامة استقطابها لفئة الشباب المهمش وتشكيلها للبيارق "قوات حماية ذاتية" في عدة مناطق من محافظة السويداء، وقد تزايد هذا التوجه عقب اغتيال البلعوس أيلول 2015.

لم تتبلور الإدارة المحلية لدروز سورية بعد في بنى إدارية مستقلة عن المركز حيث ما تزال في مرحلة النشأة. ويمكن القول إن تطورها مرهون بعدة عوامل أبرزها: تجاوز حالة الانقسام داخل المجتمع الدرزي وتوفير إجماع بشأنها؛ تزايد ضعف مراكز النظام في السويداء؛ القدرة على مواجهة الاختبارات الأمنية بمفردها؛ تحدّي اختبار القيادة وتوفير الخدمات للسكان بمعزل عن المركز؛ مدى وجود توجّه دولي لفدرلة سورية ومنح مكوناتها المجتمعية حق إدارة شؤونها بنفسها.

سادساً-الإدارة المحلية لنظام الأسد

يحتكر نظام الأسد تمثيل الدولة السورية إضافةً إلى اتّباعه تكتيكاً يقوم على ربط المناطق التي خرجت عن سيطرته به من خلال توظيف عدة روابط إدارية واقتصادية، كدفع رواتب الموظفين وإصدار القوانين وإجراء التعيينات الإدارية، واحتكار توريد بعض الخدمات الأساسية، فضلاً عن استهداف البنى الخدمية خارج مناطق سيطرته وإرهاقها بأزمات إنسانية وخدمية وأمنية للتدليل على عدم فعاليّتها، وعلى أنه النموذج الوحيد القادر على إدارة سورية التي يراها موحدة بنظام مركزي مع إقراره باللامركزية الإدارية وذلك وفق ما ورد في دستور عام 2012 والقانون 107 للإدارة المحلية، إلا أن حقائق الواقع لا تعزز ادعاءات نظام الأسد، فالمركزية التي يتبناها تجاوزها الواقع مع بروز محليات مستقلة عن المركز، كما أثبت قصوره كنظام في إدارة الدولة الأمر الذي تطلب تدخلاً خارجياً لإنقاذه وتسيير ما تبقى من مؤسسات الدولة.

ويمكن توصيف واقع الإدارة المحلية في هذه مناطق نظام الأسد بالآتي:

- **غياب الشرعية:** استمرار غياب دور السكان المحليين في اختيار ممثليهم لصالح تدخل النظام بمراكزه الأمنية والعسكرية والقوات الموالية له في اختيار ممثلي الإدارات المحلية؛
- **تراجع دور النظام:** انحسر دور النظام المركزي فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لصالح ميليشيات موالية له، تمارس هذه الأدوار بنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى؛
- **ضعف الإدارة:** ضعف فعالية البنى الإدارية في توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين واستفحال مظاهر الفساد وعدم الشفافية والافتقار إلى المحاسبة؛
- **توظيف بنى الإدارة المحلية:** في دعم عمليات نظام الأسد العسكرية والأمنية.

معالم نموذج مقترح للإدارة المحلية

يثير طرح اللامركزية في سورية جدلاً واسعاً من حيث السياق الذي تطرح فيه والتوظيف السياسي والإيديولوجي الذي تخضع له، كما أنه يثير تساؤلات جدّية لجهة مبررات اعتماده والصيغة الأكثر ملاءَمةً لتطبيقه وآليات تحقيقه، وما إذا كان ذلك سيتم كنتاج لترتيبات الحل السياسي مما يعني تأجيل اللامركزية لحين نهاية المرحلة الانتقالية، أو أنه سيتم اللجوء لتطبيقها في المرحلة الراهنة كأمر واقع يتم الاعتراف به وقوننته. ومما لا شك فيه أن الخوض في غمار البحث عن أفضل الصيغ المتاحة التي تجيب عن هذه الأسئلة يفترض وجود معيار يتمثل بمدى قدرة النموذج المقترح على تحقيق إجماع يمكّنه من:

1) إعادة بناء الدولة؛

2) تلبية الاحتياجات الخدمية الأساسية للسكان؛

3) توفير ركائز للأمن المحلي؛

4) استعادة التماسك المجتمعي؛

5) تحقيق التنمية المحلية للسكان؛ بمعنى آخر القدرة على إدارة المرحلة الحالية وتلبية متطلبات المرحلة الانتقالية وصولاً إلى إعادة بناء الدولة وفق أساس تعاقدي يتوافق عليه السوريون.أس

ويأخذ تطبيق اللامركزية أحد النمطين، فهي إما لامركزية سياسية تتيح للوحدات المحلية المشكلة حق ممارسة الوظائف السياسية والتشريعية والتنفيذية وفق ما يخولها إياه الدستور الاتحادي؛ أو لامركزية إدارية ينحصر فيها اختصاص الوحدات المحلية بممارسة الوظيفة الإدارية بالدرجة التي يخولها إياه المركز. وفي الحالة السورية كلا النموذجين مطروحٌ وله مؤيدوه، كما أن احتمالية تطبيقهما ممكنة نظرياً وواقعياً، ويبقى لنتاج تفاعلات المحلي بالإقليمي والدولي أن يفرز نمط اللامركزية مستقبلاً. وما يهمنا في هذا المجال هو تحليل وتقييم إيجابيات وسلبيات كلا النمطين ومعاينة مدى قدرتهما على تحقيق الغايات المنشودة، وصولاً إلى اقتراح نموذج للحكم المحلي في ضوء معطيات التحليل السابق.

أولاً-اللامركزية السياسية

تمّ طرح خيار اللامركزية السياسية **(ومن أشكالها التطبيقية الفيدرالية والاتحادية)** من قبل بعض القوى السياسية في سورية، كما تم التطرق إليه في إطار البحث عن حل للأزمة يقوم على منح المكونات المجتمعية أو قطاعات جغرافية مختلطة الحق في تشكيل وحدات سياسية محلية ضمن كيان سوري فيدرالي، إضافةً إلى ذلك تزايد التطرق لهذا الخيار في المراكز البحثية ووسائل الإعلام والترويج له. ويتخذ تطبيق اللامركزية السياسية ثلاثة أشكال بحسب درجة علاقة المركز بالوحدات السياسية المحلية وهي: 1) الفيدرالية المركزية، 2) الفيدرالية المتشابكة، 3) الفيدرالية المرنة.[45]

45) للمركزية السياسية ثلاثة أشكال حسب درجة العلاقة بين المركز والوحدات السياسية تعرف وفق الاتي:

- الفيدرالية المركزية: صيغة من الاتحاد الفيدرالي يمنح فيها المركز وزناً أكبر في مواجهة وحدات الاتحاد، ومن أمثلته الولايات المتحدة الأمريكية؛

وبالنظر إلى صيغة اللامركزية السياسية يمكن الإشارة إلى الإيجابيات التالية:

- الاستجابة لآمال بعض مكونات المجتمع السوري في توفير ضمانات لهم في ظل تنامي شعورهم بالظلم من المركز في السابق وبالخطر المستقبلي من عدم وجود جهة تضمن حقوقهم وأمنهم ومصالحهم؛
- وجود توجه دولي داعم لفكرة الفيدرالية وإمكانية تشكُّل مناطق شبه مستقرة؛
- مرونة النظام الفيدرالي على تطبيق عدة أنماط إدارية تستجيب للتنوع القائم في إدارة المناطق السورية؛
- تخفيف العبء على الحكومة الفيدرالية المركزية فيما يتعلق بمتابعة المسائل ذات الطابع المحلي بحيث تتولاها هيئات الوحدات السياسية المحلية الأقدر على متابعتها.

أما عن سلبيات صيغة اللامركزية السياسية فتتمثل بما يلي:

- **التأسيس لتعاقد اجتماعي غير مستقر في حال تم فرضه** بالقوة، كما أن مقومات استمراريته ضعيفة في الحالة السورية سواءً من الناحية الديمغرافية والاقتصادية أو الجغرافية أو الإدارية، حيث لا وجود لمناطق صمّاء تقطنها مكونات مجتمعية إثنية أو دينية وإنما يوجد تداخل بين مكونات المجتمع في عموم الجغرافية السورية، وإن العمل على تحقيق تجانس إثني أو مذهبي سيستلزم حكماً القيام بحملات تطهير عرقي وما ينجم عنها من مذابح وهجرات جماعية تعزز حالة الانقسام المجتمعي وتؤسس لنزاعات مستقبلية تجد تعبيرات لها حينما يتوافر الظرف المواتي لها؛
- **يثير تطبيقها صراعات بين القطاعات السياسية** حول قضايا الحدود وتقاسم الثروة والطاقة مما ينذر بحروب لا تنتهي؛
- **تعزز إمكانية تقسيم سورية** من حيث تأسيسها لوحدات سياسية متمايزة إثنياً ودينياً قد تنحو مع تمايز مصالحها إلى حق تقرير المصير مستقبلاً؛
- **عدم توافر الموارد** لتكرار الأجهزة والوظائف في الأقاليم، إضافة إلى تمركز الموارد الطبيعية في بعض المناطق السورية دون أخرى مما يزيد من احتمالات التصارع الداخلي وحرمان بعض الولايات.

وبالتالي، فبدلاً من أن تحقق اللامركزية السياسية الغايات المنشودة، فإنها تؤسس لمكامن نزاع مستقبلية أكثر حدة واستقطاباً وتجربة العراق مثال على ذلك.

- الفيدرالية المتشابكة "التعاونية": صيغة من الاتحاد الفيدرالي تسمح بمشاركة كثيفة ومنضبطة للوحدات المكونة للاتحاد في عملية صنع القرارات الكبرى، ومن أمثلته ألمانيا الاتحادية؛
- الفيدرالية المرنة: صيغة من الاتحاد الفيدرالي المرن تمنح فيه الوحدات المكونة للاتحاد صلاحيات واسعة تصل لحد الانفصال عن الاتحاد بواسطة استفتاء شعبي، ومثاله كندا.

خارطة توزّع الأقليات العرقيّة والإثنيّة في سورية

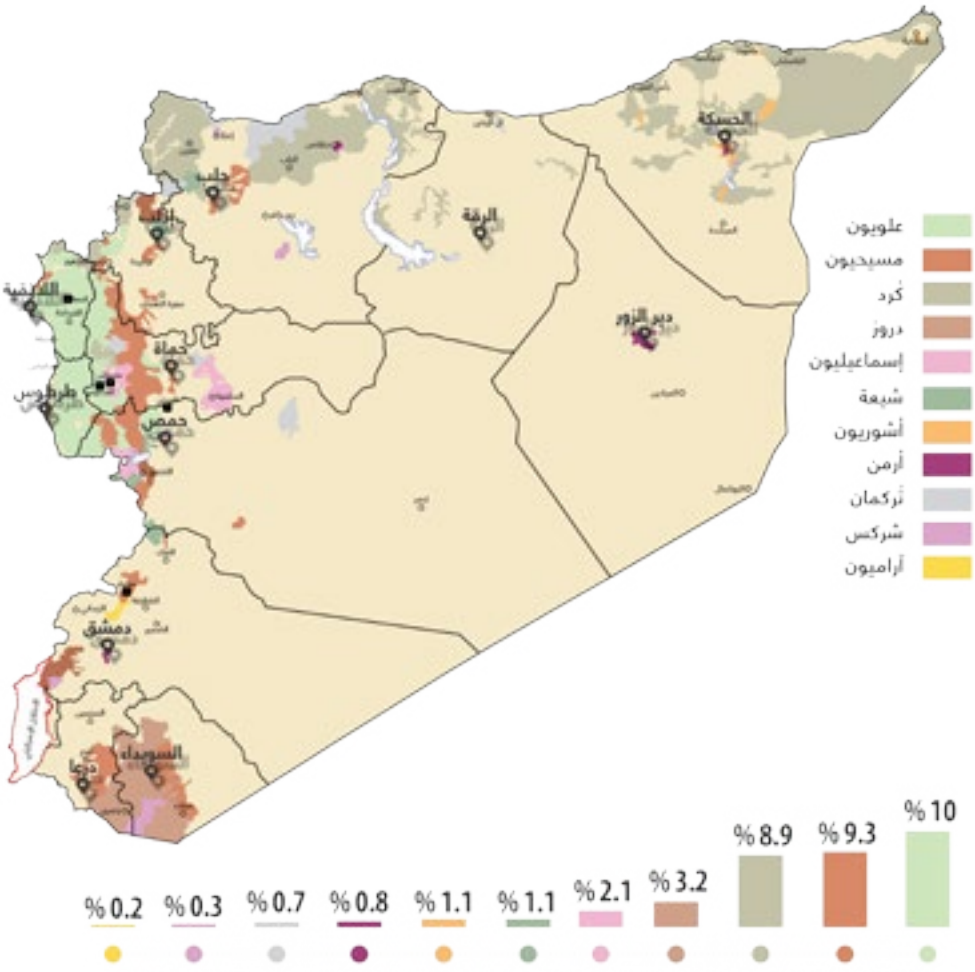

خريطة رقم (1)

ثانياً-اللامركزية الإدارية

تنتشر اللامركزية الإدارية في مناطق سيطرة فصائل المقاومة الوطنية وفي مناطق سيطرة نظام الأسد والقوات الموالية له مع تباين واضح في المرجعية والآليات والموارد ودرجة اللامركزية. ويتخذ تطبيق اللامركزية الإدارية أحد النمطين التاليين:

1. **اللامركزية الإدارية الإقليمية:** قيام الوحدات الإدارية بحسب مسمياتها أقاليم أو قطاعات بإدارة شؤونها المحلية باستقلالية لا تلغي إشراف ورقابة المركز؛

2. **اللامركزية الإدارية المصلحية**: قيام هيئات عامة مستقلة قادرة على ممارسة وظيفتها المحددة في منطقة واحدة أو عدة مناطق في الدولة وغالباً ما تعرف بالمؤسسات العامة.

ويمكن القول إن اللامركزية الإدارية بصيغتها الإقليمية تُعد إطاراً ملائماً لتأسيس صيغة تعايش تلبي مطالب مكونات المجتمع السوري في الشأن الاقتصادي والخدمي وحتى في مجال التعبير الهوياتي على المستوى المحلي بما يعزز تماسك الكيان السوري. وبالتالي فإن إدارة هذه المطالب من خلال التعاقد المحلي فيما بينها من جهة ومع المركز من جهة أخرى تُشكل توافقاً يؤسَّس على الإرادة الحرة وليس بالتضادّ. ورغم أن هذا الطرح يعتبر الأكثر ملاءمة على المدى البعيد لاستعادة الكيان السوري وظائفه محلياً ودوره في محيطه الإقليمي والدولي فإن إمكانية تحققه ليست بالمتاحة حالياً، فالدولة السورية في حالة تشظٍ فهنالك عدد من القوى المتصارعة والبنى الإدارية المتباينة. ولا يوفر الاقتصاد والخدمات اللذان تشهد مؤشراتهما انحداراً متنامياً البنية التحتية اللازمة للانتقال للامركزية، كما وتعتبر حالة الانقسام المجتمعي عقبة أمام تعاون المكونات المجتمعية ضمن أطر تعاقدية مشتركة في الوقت الراهن، ويبقى التحدي الأهم غياب المرجعية السياسية على المستوى الوطني.

مما سبق يمكن القول إنه على الرغم من أن الانتقال لخيار اللامركزية الإدارية يستلزم وقتاً زمنياً ممتداً لتوفير مستلزماتها، إلا أن ذلك يتيح استقراراً وتماسكاً للكيان السوري بمعنى السلام المستدام.

وضمن تصور اللامركزية الإدارية بصيغتها الإقليمية **يُقترح إعادة تشكيل الوحدات الإدارية لسورية على أساس القطاعات الإدارية وليس السياسية**، مع إبقاء دمشق كعاصمة ذات إدارة خاصة بعد ضمّ الريف لها، بحيث يتم منح القطاعات صلاحيات إدارية واسعة في إدارة شؤونها ومواردها (بما يحقق تنمية محلية للقطاع وتوازن مع بقية القطاعات) والأمن المحلي من قبل مجالس منتخبة من قبل السكان المحليين، ويترافق ذلك مع تشكيل مجالس محلية فرعية على مستوى الوحدات المحلية للقطاع بطريقة الانتخاب أيضاً، في حين تترك الوظائف السيادية (الدفاع، التمثيل الخارجي.....) بيد المركز.

أما معايير إعادة تشكيل القطاعات فهي:

1) المعيار الجغرافي؛
2) وجود روابط اجتماعية وتاريخية بين أجزائها؛
3) تحقيق تكامل اقتصادي وإداري بين القطاعات؛
4) إيجاد مساحات تأثير إيجابي مع دول الجوار بما يضمن المصالح المشتركة؛
5) إيجاد التوازن بين القطاعات والحيلولة دون بروز مركز متسلّط.

والقطاعات المقترحة هي الآتية:

1) القطاع الشمالي؛
2) القطاع الساحلي؛
3) القطاع الأوسط؛
4) القطاع الشرقي؛
5) قطاع البادية؛
6) القطاع الجنوبي؛
7) أمانة دمشق الكبرى.

خارطة تشكيل الوحدات الإدارية لسورية على أساس القطاعات الإدارية

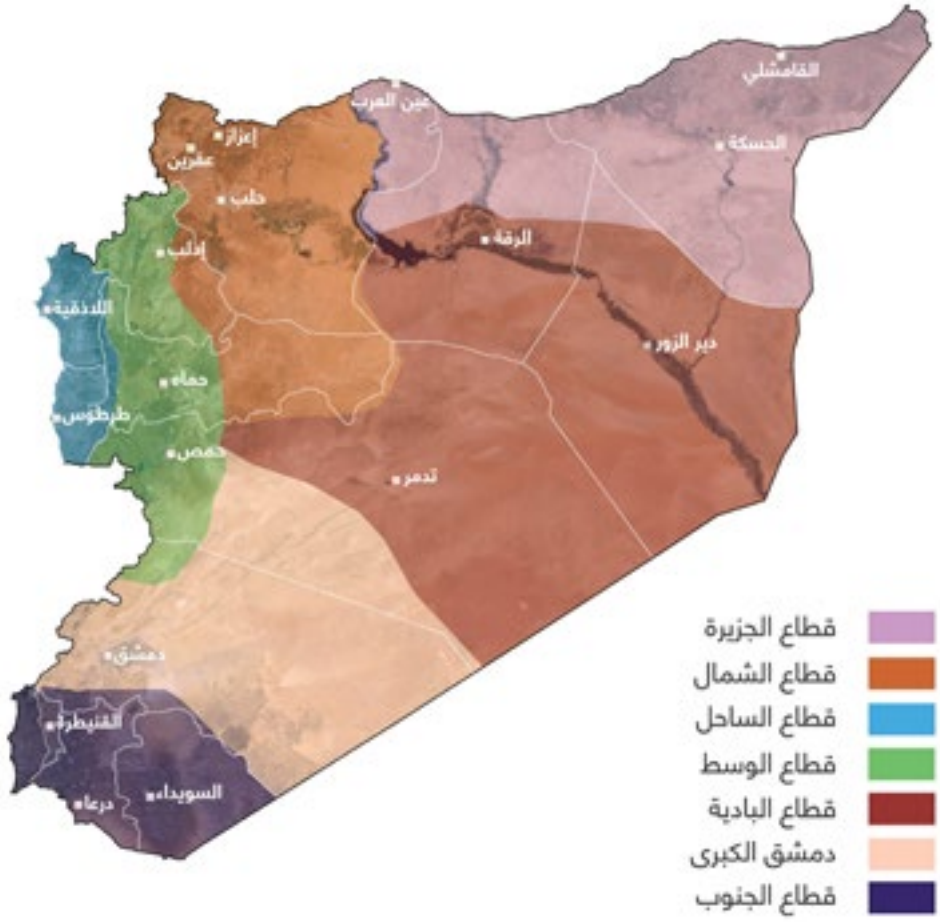

خريطة رقم (2)

وضمن التصور السابق يقترح تشكيل مجلس القطاعات الذي يضمّ في عضويته رؤساء مجالس القطاعات الستة ونوابهم على أن يضاف إليهم ممثلي إدارة دمشق الكبرى وممثلي الحكومة المركزية، ويتولى المجلس عملية ربط الخطط والمشاريع على مستوى القطاعات بما يحقق تكاملية على المستوى الوطني، ويستوجب ذلك تفصيل هذا المقترح في دراسات تخصصية تستعرض الجانب الإداري والقانوني والاقتصادي وكذلك الاجتماعي.

النموذج المقترح وتحديات المرحلة الحالية والانتقالية

لا تقتصر أهمية خيار اللامركزية الإدارية بصورتها المجردة (بصرف النظر عن تصنيفاتها) على كونه ضامناً لإيجاد سلام مستدام في المرحلة ما بعد الانتقالية، بل إن أهميته تنبع من كونه يمثل استجابة لواقع إعادة تشكل الدولة بصيغ مختلفة تحت ضغط حالة الصراع المستمرة.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أحد متطلبات حل الصراع إجراء تحول في طبيعة إدارة الدولة، فإن التوجه إلى اللامركزية بصيغتها الإقليمية يمثّل دأب كل قطاع لإعادة إنتاج جزء من وظائف الدولة في مناطق نفوذه ضمن إطار التكامل على المستوى الوطني. ففي حين أدى انحسار خدمات الدولة المركزية عن مناطق المعارضة لصالح سعي المجتمعات المحلية لتعويض النقص في مناطقها، فإن زج النظام بكل مقدرات الدولة في الصراع الدائر منذ خمس سنوات عطّل إلى حد كبير قدرته على سد احتياجات المناطق الخاضعة لسيطرته وأدى إلى إلحاق ضرر واسع بقطاع الخدمات، التي أصبحت تدار بتأثير من قوى محلية وميليشياوية لا تخضع لسلطة المركز، في حين ساوم النظام على المركزية التي يؤكد عليها دستور 2012، في سبيل تحييد أطراف محتملة عن دائرة الصراع ولتعزيز صورة النظام كحامي للأقليات الدينية والإثنية. وقد فصّلنا في عرضنا عن أنماط اللامركزية في سورية تجليات هذه المآلات.

إن التوجه نحو اللامركزية الإدارية بصيغتها الإقليمية يشكل فرصة مواتية لإيجاد مقاربات على الصعيد الوطني، لتنظيم التحوّل العفوي الذي فرضته ظروف الصراع باتجاه المرحلة الانتقالية كأمر واقع، ولا يجعل استحقاقاتها ذات ثقل اجتماعي يضعف من فرص نجاحها، ولعل القدرة على تجريد رؤى موضوعية لدور اللامركزية في المرحلة الحالية والانتقالية التي أشرنا إليها آنفاً، وهي : 1) إعادة بناء الدولة، 2) تلبية الاحتياجات الخدمية الأساسية للسكان، 3) توفير ركائز للأمن المحلي، 4) استعادة التماسك المجتمعي، 5) تحقيق التنمية المحلية للسكان، ومدى تحقيق نموذج اللامركزية الإدارية القطاعية المقترح لهذه الرؤى سيعزز من فرص اعتماد هذا النموذج كخيار مناسب لشكل الإدارة في المرحلة الانتقالية وما بعدها. وفيما يتعلق بإمكانية تحقيق ما سبق يمكن التفصيل كالتالي:

1. **بناء الدولة الجديدة:** تسهم اللامركزية الإدارية في تكريس مشاركة كل القطاعات في عملية البناء، حيث تتوزع جهود بناء الدولة بين المركز والقطاعات ليقتصر دور الحكومة المركزية على وضع الخطط العامة والاستراتيجية ووضع الناظم الإداري العام لعمل القطاعات على المستوى الوطني، والرقابة على تنفيذ الخطط الاستراتيجية من خلال أسس الحوكمة الجامعة، في الوقت الذي تستفيد فيه القطاعات من وجود بناها الإدارية اللامركزية الناشئة، وتجربتها التي صقلتها الأزمات المختلفة، لينصب الجهد باتجاه مأسستها وهيكلتها وجعلها أكثر تماسكاً وفعالية، إضافةً إلى وضع الخطط المحلية المرحلية وتمكين المجتمعات المحلية من الرقابة على تنفيذها وصولاً إلى تعزيز دور المجتمعات المحلية في مكافحة الفساد والمساءلة الأمر الذي سيجعل بناء الدولة أكثر تماسكاً ومناعةً تجاه الفساد الإداري. كما أن اعتماد القطاعات وتعزيز المشاركة المحلية في القرار الإداري على مستوى القطاع سيضمن وحدة البلاد ويحقق في ذات الوقت مشاركة فعالة لكل شرائح المجتمع السوري في إدارة مصالحها دون شعور بالغبن كون اعتماد هذه القطاعات يقوم على أساس وجود روابط اجتماعية وتاريخية بين الوحدات المحلية في القطاع الواحد،

كما تفرض أولويات إعادة الإعمار قدرة البنى المحلية على وضع خارطة احتياجات القطاعات في المرحلة الحالية بصورة أكثر فاعلية من قدرة المركز على تقدير الضرر الذي لحق بالبنى التحتية والمرافق السكنية في كل قطاع أو منطقة، وقدرتها على وضع الخطط الإقليمية لإعادة الإعمار خلال المرحلة الانتقالية وتنفيذها في المرحلة التي تليها لوجود تقارب إلى حدّ ما في حجم الأضرار المادية والمعنوية التي أحدثها الصراع على مستوى القطاع الواحد.

2. **تلبية الاحتياجات الخدمية:** إن دمج الوحدات الإدارية ضمن قطاعات من شأنه أن يقلل من الكلف الإدارية والحاجة إلى تكرار الموارد، ويسهل انفتاح بعض المناطق الداخلية على دول الجوار واستفادتها من مساحات التأثير الإيجابي معها، ضمن بوصلة المركز، الأمر الذي يعين القطاعات التي يتشارك كل منها مع حدود إحدى الدول المجاورة على تحسين خياراتها التنموية، وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع التعاون البيني مع هذه الدول وزيادة التفاعل الحضاري معها مساهمة في الرفد الاجتماعي. وتتيح اللامركزية الإدارية اعتماد مبدأ لامركزية الخدمة ضمن البنى المحلية ووصول أسهل للخدمات إلى كل من يحتاجها ويستفيد منها خاصة في ظل تفاوت الاحتياجات الخدمية بين قطاع وآخر وتشابهها إلى حد كبير في نفس القطاع، في حين يقتصر دور القطاع على تأمين موارد الخدمات والرقابة على أدائها، وتعمل الإدارة المركزية على رسم استراتيجية الخدمات وملامحها ووضع معايير لجودتها على المستوى الوطني.

3. **الأمن المحلي والتماسك المجتمعي:** يميز النموذج المقترح أن لديه فرصة كبيرة للنجاح في تفكيك نقاط الاحتكاك الاجتماعي بين القطاعات المختلفة التي عزّزتها حالة الحرب، من خلال كون القطاع وحدة إدارية قائمة بذاتها تتمتع بصلاحيات إدارية واسعة، إضافةً إلى تخفيف حدّة الاستقطاب الذي أوهن عُرى التماسك المجتمعي، وأخضعها إلى التجاذبات السياسية الحادّة، وذلك من خلال قدرة مجالس القطاعات والمحليات على عقد مصالحات مجتمعية مستدامة داخل مجتمعاتها خلال المرحلة الانتقالية، الأمر الذي يدفع باتجاه تدعيم الأمن المحلي وحماية السلم الأهلي حيث تفترض اللامركزية القطاعية محلية جهاز الشرطة والأمن الداخلي ومركزية الجيش والأمن العام.

4. **تحقيق التنمية المحلية للسكان:** إن وجود الروابط الاجتماعية إلى حدٍّ ما بين مكونات القطاع الواحد يحفّز من قدرتها على الدفع بعجلة الاقتصاد المحلي، واضطلاع كل قطاع بدور تنموي خاص به يمثل استجابة لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين مكوناته وانعكاساً لبيئته الخاصة، حيث تكون هناك فرصة جيدة لتميز كل قطاع بطيف معين من الصناعات والمهن، أو مجموعة من المنتجات الزراعية المختلفة باختلاف المناخات من قطاع لآخر، ما يعني الوصول إلى استيعاب كل الموارد البشرية في القطاع ضمن مروحة متنوعة من فرص العمل، في الوقت الذي تزداد فيه فرص التكامل الاقتصادي بين القطاعات الأمر الذي يخفف من اتّكاء بعضها على الآخر ويسهم في تعزيز المواءمة فيما بينها وصولاً إلى إذابة حالة الشرخ الاجتماعي الذي عزّزته حالة الصراع وأفرزته سنوات طويلة من الحكم المركزي. إن التطور على مستوى الخدمات الذي يمكن أن يتحقق بتوزيع منهجية الخدمة (تنفيذ – إشراف وتخطيط -جودة) على المستويات الإدارية المختلفة، إضافةً إلى تعزيز المشاركة المجتمعية على المستوى الإقليمي والمحلي، ومع تعدد خيارات التنمية المحلية وخلق المزيد من فرص العمل، يعمل على ترسيخ شرعية السلطات المحلية وتوطين مبدأ الدولة.

إلا أن المهدد الأبرز لنجاحات الإدارات القطاعية في تحقيق التماسك المجتمعي وتوفير ركائز الأمن

المحلي، يكمن في إهمال استحقاقات العدالة الانتقالية وإجراءات جبر الضرر من خلال التساهل بالالتزام بالمحددات القانونية والالتزامات القضائية التي يتوافق عليها السوريون خلال الانتقال إلى المرحلة الانتقالية، والتعهّد بالقيام بمتطلباتها خلالها، والتي تشرف السلطات المركزية على تطبيقها.

وأخيراً فإن أهم ما يميز النموذج المقترح هو الحفاظ على مركز فعّال لإدارة الدولة بأسلوبٍ جديدٍ يقوم على إدارة مصالح القطاعات وتنظيم علاقاتها فيما بينها من جهة ومع محيطها والعالم من جهة أخرى، بما تضمّه من مؤسسات سيادية ودوائر للسلطة المركزية، بعيداً عن التجاذبات المناطقية وقريباً جداً من مصالح كل قطاع.

التنمية الاقتصادية المحلية ضرورة للاستقرار الاجتماعي في سورية

محمد العبد الله
باحث في مسار التنمية والاقتصاد

مع دخول الثورة السورية عامها السادس، تتفاقم التحديات الإنسانية في عموم المناطق المحررة، وتغدو القدرة عل تأمين الصمود الاقتصادي للسكان أحد أهم المتطلبات الأساسية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. لقد أدى الدمار الكبير في البنية الأساسية وزيادة تشظي النشاط الاقتصادي واستنزاف السكان جلَّ مدخراتهم إلى انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية ذات الأبعاد السلبية التي أفرزت العديد من المشكلات الاجتماعية. وقد أرخى التلازم الكبير بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بظلاله السلبية على الأوضاع الاجتماعية للسكان. وهو ما تمثل في الدمار الكبير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، بحيث أصبح من الأهمية بمكان إيلاء العوامل المرتبطة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي الأولوية القصوى لدى جميع الفواعل في الأنشطة المرتبطة بإغاثة وتنمية هذه المناطق.

تستلزم معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المناطق المحررة تكاتف جهود جميع الفواعل المحلية والدولية بهدف تنفيذ حلول فاعلة تستند إلى رؤية مستقبلية لها استراتيجياتها الخاصة لمختلف القطاعات. ويأتي تبني المدخل التنموي كأحد أهم المداخل العلاجية للحالة التي تعيشها هذه المناطق عبر تركيزه على استهداف الجوانب الأكثر تأثيراً في حياة السكّان. وانطلاقاً من ذلك تشكل التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد المداخل التنموية مطلباً ملحاً لهذه المناطق لمواجهة سيولة المشهد الاقتصادي وظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها تساعد الفواعل على إعادة هيكلة الدعم المقدم بحيث يتم توجيهه ضمن برامج تنموية تحسن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان على الأمدين المتوسط والبعيد.

يعتمد نجاح سياسات التنمية الاقتصادية المؤمَّلة بالدرجة الأولى على مدى توَّفر التمويل المستدام اللازم لتنفيذ هذه البرامج، كما تعتمد على مدى قدرة الفواعل المحلية والدولية في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل لإحداث التنمية. بالإضافة إلى نجاحهم في قراءة خارطة الاحتياجات ورسم الأولويات للتنمية الاقتصادية المستدامة.

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على مدخل التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق السورية المحررة باعتبارها ضرورة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر تطبيق برامج التمكين الاقتصادي للسكان من خلال خلق فرص عمل ملائمة، مما يساعد على الحد من الهجرة والنزوح. وستتطرق الدراسة في تفاصيلها إلى المرتكزات الأساسية لبناء هذا المدخل والمتمثلة في التمويل المستدام باعتباره الدعامة الأساسية في نجاح البرامج التنموية ومن ضمنها برامج التمكين الاقتصادي وبرامج سبل العيش باعتبارها الحامل الأساسي لاستقرار السكان وتحقيق أمنهم الاقتصادي، بالإضافة للتعليم باعتباره أمل الأجيال في مستقبلهم الواعد لإعادة بناء وتنمية هذه المناطق.

أولاً: المناطق المحررة بين أتون الصراع والتنمية الاقتصادية المؤمَّلة

لا يزال لظروف الحرب وما يرافقها من عدم الاستقرار أثر مستمر على الحركة الاقتصادية في المناطق المحررة، مما يجعلها عصية على آليات التنمية التقليدية. فلقد شكّل تغلغل اقتصاد الحرب وما نتج عنه من أجندات اقتصادية للقوى المحلية الناشئة عائقاً أمام جهود الفواعل الإقليمية والدولية في أداء عملهم ومعرقلاً لمحاولات إعادة تدوير عجلة التنمية الاقتصادية.

إن الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى الحالة الاقتصادية الطبيعية ليس صعباً، إلا أن نجاحه لا يمكن أن يُقاس إلا على المدى البعيد، إذ أن ما تتسبب فيه هذه الحرب من خسائر، سواء كانت بشرية أو اقتصادية، وانعكاساتها على المجتمع والتنمية، لا يمكن معالجتها بين عشية وضحاها. ووفقاً لذلك لا بد أن تشمل أولويات الفواعل المحلية والدولية إعادة تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في هذه المناطق كونها أحد المداخل الرئيسية في التخفيف من حدة الصراع سعياً لتحقيق الاستقرار بكافة صوره وجوانبه، حتى تستطيع هذه المناطق ممارسة نشاطها الاقتصادي بصورة طبيعية. ومن جانب آخر تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الغايات النبيلة الهادفة للقضاء على المعاناة الإنسانية في أي مجتمع من خلال قدرتها على إحداث التغيير اللازم في الديناميكية الاقتصادية له، عبر معالجة أسباب الفقر وضمان حق المحتاجين من الموارد المتاحة، وتأمين سبل العيش المناسبة وتقديم التعليم والرعاية الصحية وغيرها من المتطلبات الأخرى.

يتطلب نجاح الفواعل في تنمية الاقتصاد المحلي للمناطق المحررة القدرة على التعامل مع التغيرات الطارئة في هذه المناطق وتمكين بيئة أعمال ترتبط بالمصلحة العامة والانتقال من إدارة الأزمة إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. والذي يعتمد على ضمان التمثيل الواسع لممثلي المجتمع المحلي، حيث لكلاً صلاحياته ودوره وموارده ومصالحه، ونجاح هذا المسعى يتطلب تعاون جميع الأطراف الفاعلة للنهوض بالاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية لتعظيم الصالح العام.

تشير الممارسات السليمة إلى ضرورة بناء عملية التنمية الاقتصادية المحلية ببلورة استراتيجية لها. وتعد هذه الاستراتيجية من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية. ويعتمد تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمناطق المحررة. ومدى القدرة على تَفَهُّم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي، مع الأخذ في عين الاعتبار التكيّف مع القيود والفرص المتاحة في الاقتصاد غير الرسمي.

يتشكل التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية المحلية من مجموعة من المراحل المتعاقبة والمتكاملة وفق الآتي:

1. **عملية تنظيم الجهود** حيث يعتمد نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على توفير المناخ المناسب لتضافر جهود جماعية للفواعل المحلية. وتشمل هذه العملية تشكيل فريق عمل خاص بالتنمية الاقتصادية المحلية يتولى بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط. ويعتمد نجاحه بشكل أساسي على مدى قدرة الفواعل على ضمان استمرارية التشاركية فيما بينهم لتحقيق الأهداف التنموية.

2. **تقييم الاقتصاد المحلي** من حيث الموارد المتاحة لإيجاد المشاريع والبرامج التنموية التي من شأنها بناء قدرة المناطق المحررة اقتصادياً. ويتحقق ذلك من خلال حصر إمكانيات التنمية والعوائد المتوقعة من استخدامها، إذ يتطلب الأمر قبل وضع برامج التنمية حصر تلك الممكنات التي يمكن تحقيقها بواسطة البرامج التنموية والتعرف على تركيب البنيان الاقتصادي والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة ومدى استجابتها للأنشطة التنموية.

3. **بلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية** عبر إدراك التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات الاجتماعية. وتتضمن هذه المرحلة وضع البرامج والأهداف وخطط العمل التنموية.

4. **تنفيذ الاستراتيجية** عبر خطة تنفيذ مدعومة بدورها بخطط عمل تفصيلية، وتعد كوثيقة متكاملة لإعداد البرامج والإبقاء على وضوح اتجاهاتها الاستراتيجية، لمنع تنافسها على الموارد والدعم، ويضمن وضع خطة تنفيذية محكمة ضمن إطار زمني محدد لاستخدام الموازنات المقررة بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، كما يمكن أن تستخدم في الحصول على التمويل من مصادر خارجية مثل الهيئات المانحة والمنظمات الدولية.

5. **مراجعة الاستراتيجية** والتي يجب أن تتم بشكل دوري بحيث يمكن تعديلها لتتواءم مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية، ويجب أن تأخذ هذه المراجعة بعين الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد الاستراتيجية، كما يجب أن تتضمن مؤشرات متفق عليها لمتابعة وتقييم الاقتصاد المحلي.

تعرض المراحل السابقة الخطوات المثالية لوضع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، والتي يجب على الفواعل المحلية في المناطق المحررة الاتكاء عليها عند إعداد استراتيجيتهم الخاصة بذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل منطقة ظروفها الخاصة التي يمكن أن تساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تُعيقها عن ذلك. وستُشكل هذه الخصائص المحلية البذور التي منها يمكن أن يتم بلورة وتطوير استراتيجية التنمية المحلية بشكل أفضل بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي. ويتطلب ذلك اتخاذ خيارات صعبة والمفاضلة بين أولويات مهمة وأخرى أقل أهمية، كما يتطلب ضرورة تصميم أي برامج تنموية -ضمن هذه الاستراتيجية في المناطق التي تعيش في حالات الصراع أو ما بعد الصراع- بحيث تتكيف مع الخصائص المحددة لبيئة الصراع.

تفرض طبيعة الظروف الحالية التي تعيشها المناطق المحررة **العمل بمبدأ أولويات التنمية** من خلال التركيز على الجوانب ذات التأثير الأكبر في إحداث التنمية الاقتصادية ضمن هذه المناطق، حيث سيتم التركيز على ثلاث جوانب أساسية متكاملة مع بعضها وتعد بمثابة مقومات أساسية لإرساء دعائم استراتيجية التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر، وتتمثل بكل من **التمويل المستدام للتنمية والتعليم وسبل العيش**.

ثانياً: التمويل المستدام دعامة رئيسية للتنمية الاقتصادية

يعتمد نجاح التنمية المحلية في المناطق السورية المحررة بشكل أساسي على مدى قدرة الفواعل على تشخيص الاحتياجات الفعلية لهذه المناطق من البرامج التنموية والمشاريع المرتبطة بها، لكن هذا

النجاح يعتمد في جزء كبير منه على مدى توفر التمويل المستدام اللازم لتنفيذ هذه البرامج. ويجب أيضاً تحديد الموارد المالية المحلية المتاحة ضمن هذه المناطق وسبل استثمارها وزيادتها، باعتبارها الأساس الذي يجب أن يُعتمد عليه في تمويل التنمية من خلال قدرة الفواعل المحلية في تعبئة أكبر قدر ممكن من هذه الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل لإحداث التنمية وإعادة إنعاش اقتصادات هذه المناطق. غير أن الواقع الذي تعيشه غالبية المناطق المحررة خلال السنوات القليلة الماضية يظهر بجلاء القصور الشديد لدى القائمين على إدارتها في الاستفادة من مواردها وإمكاناتها المتاحة وتنميتها لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة، والاعتماد بشكل متزايد على مصادر التمويل الخارجي المقدم من المنظمات غير الحكومية والدول المانحة لتمويل البرامج التنموية. لذا تعد **مشكلة التمويل** من أهم العقبات التي تعترض عملية التنمية في ضوء الظروف الصعبة التي تمر بها هذه المناطق. ويوجب ذلك على القائمين على إدارتها عبئاً إضافياً يتمثل في بذل الجهد الإضافي لمعرفة المصادر المختلفة لتمويل التنمية وتحديد مشاكلها واقتراح الإجراءات المناسبة لتنمية الموارد المالية. ويتطلب منهم كذلك العمل على تعبئة الموارد المحلية كاستراتيجية لتمويل التنمية ووضع السياسات المطلوبة لتحقيق ذلك في ضوء تناقص الموارد المالية المقدمة من الجهات الخارجية وضرورة البحث عن الموارد اللازمة لتغطية ما أمكن من نقص التمويل الخارجي.

بنظرة أقرب لواقع المناطق المحررة، تبين المعطيات أن هذه المناطق تزخر بالعديد من الموارد البشرية والمادية، وإذا ما أمكن استثمارها واستخدامها استخداماً منتجاً وكفؤاً، جنباً إلى جنب مع الموارد المالية الخارجية، فسيتيح ذلك إمكانية تصميم سياسات وبرامج تنموية تعبّر عن الأولويات الحقيقية لهذه المناطق والتقليل من الاعتماد على التمويل والمساعدات الخارجية مع مرور الوقت، وتوفير موارد إنمائية بديلة مستقرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. وهنا لا بد من العمل على **تقوية دور المجالس المحلية** كونها تمثل السلطة المحلية في تنظيم وإدارة المناطق المحررة، عبر توسيع سلطاتها في الحصول على الإيرادات الذاتية وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي لكل منطقة. ويتم وفق الخطة التنموية المحلية ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين في هذه المجالس، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحياتها في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية، إلى جانب تفعيل دورها في تنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، وتفعيل آليات المشاركة الشعبية في البرامج التنموية.

في المقابل فإن القضية التي تطرح نفسها في هذا الصدد، تتمحور حول فاعلية تعبئة وتوجيه الموارد المالية للإنفاق على البرامج التنموية ومدى فاعلية البرامج التي تم تنفيذها في المناطق المحررة، من حيث مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق من تطبيقها إذا ما قيست بتكاليفها المادية والتشغيلية. وسيمنح هذا التقييم الجهات القائمة على هذه البرامج تصوراً مستقبلياً أفضل عن المؤشرات المرتبطة بهذه البرامج من حيث أولوية القطاعات المستهدفة بالبرامج التنموية، والجوانب التي يتوجب التركيز عليها أكثر من غيرها ضمن هذه القطاعات، وفقاً لظروف كل منطقة من حيث الموارد والإمكانات المتاحة.

وفي هذا الإطار لا بد من **تحقيق الكفاءة والفاعلية** في إدارة وتعبئة الموارد المالية نظراً لقلة هذه الموارد وصعوبة إدامتها، مما يستلزم الأخذ بمجموعة من القواعد التي تسهم في نجاح تعبئة الموارد من أجل التنمية، والتي تتمثل بكل من مضاعفة هذه الموارد قدر المستطاع، وإتاحة هذه الموارد للاستخدام المنتج، واستخدام هذه الموارد بكفاءة.

تتطلب عملية تبني استراتيجية إنمائية معتمدة على **تعبئة الموارد المالية المحلية** لإحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة في الوقت الحاضر، مواجهة العديد من **التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية** في ظل الظروف الحالية التي تعيشها غالبية المناطق المحررة والتراجع الكبير في جميع مؤشرات التنمية الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانتشارها على نطاق واسع. ويكمن التحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق هذه الاستراتيجية في كون معظم المدخرات في هذه المناطق في أشكال يصعب تحويلها إلى تمويل تنموي وتأخذ في معظمها شكل أصول غير مالية.

لذا لا بد من التركيز على جملة من الأولويات التي يمكن أن تسهم في نجاح تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل بما يلي:

1. تفعيل نظام الجباية عبر المجالس المحلية

تعد الجباية المحلية إحدى الوسائل الهامة لتفعيل الموارد الذاتية للمناطق المحررة، آخذين بعين الاعتبار مجموعة من العوامل المرتبطة بهذه الموارد مثل حجم الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد. وتشمل هذه الموارد الضريبة المحلية والرسوم المحلية وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية. وينبغي هنا تفعيل دور المجالس المحلية لتكون الجهة الحصرية الوحيدة المخولة من قبل السكان المحليين بجباية الرسوم والضرائب المختلفة. كما ينبغي معالجة مجموعة من التحديات الاقتصادية والإدارية والمجتمعية التي تكتنف عملية الجباية ومن أهمها:

- افتقاد المجالس المحلية إلى بنية تشريعية ناظمة لعملية الجباية وآليات تنفيذية لتحقيق ذلك.
- قلة عدد المطارح الضريبية نتيجة التراجع الكبير للنشاط الاقتصادي.
- افتقاد السكان لمصادر دخل كافية ومستقرة.
- عدم القدرة على الوصول إلى بعض الأنشطة إما لأنها غير رسمية أو لكونها تلجأ إلى التهرب الضريبي أو بسبب طبيعة النشاط الممارس كالرعي وتربية الحيوانات، وتهريب البضائع والتجارة غير المشروعة والتي أصبحت سائدة في الكثير من هذه المناطق.
- سيولة الوضع العسكري وتغير القوى المسيطرة على الأرض.

وهنا يكمن دور المجالس المحلية من حيث قدرتها على أن تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد كونها الفاعل المحلي الأهم والمخول من السكان المحليين من خلال انتخابات محلية في أغلب المناطق بإدارة اقتصادات المناطق المحررة، وبالتالي إمكانية تطبيق الجباية من خلال آليات تنفيذ ملائمة تخفف من حدة التحديات السابقة والإسهام في الاستفادة من إيراداتها لدعم برامج التنمية الاقتصادية داخل هذه المناطق.

2. تفعيل برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أحد أهم الوسائل لضمان مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية التنمية. ويكمن التحدي الأساسي لتحقيق هذه الغاية في توفر التمويل لهذه الفئات،

وخصوصاً في المناطق الريفية. ويتم إشراك هذه الفئات في الدورة الاقتصادية للمناطق المحررة عبر تقديم خدمات التمويل لمستفيديه بأسلوب يتلاءم مع بيئاتهم الاقتصادية والاجتماعية وظروف وحجم أعمالهم. وتطوير آليات ووسائل تمَّكِن المستفيدين من التحول من متلقٍ للمساعدات إلى مشارك ومساهم في عملية التنمية. ويمثل هذا النوع من التمويل منهجية تتضمن العديد من البرامج التي تركز على معالجة مشكلة الفقر والبطالة.

ورغم صعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متكامل نتيجة الظروف الحالية التي تعيشها المناطق المحررة، إلا أن بناء بنية تحتية مالية قوية ممثلة ببرامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر سيشكل عاملاً مساعداً للسكان في تحمل الآثار الناجمة عن الصراع وتخفيف موجات الهجرة والنزوح، من خلال تمكينهم ودعم قدرتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية. كما أن بناء هذه البنية تمثل أحد الإجراءات التدخلية التي يمكن أن تشجع النشاط الاقتصادي المحلي على النمو، من خلال البحث عن الأنشطة الاقتصادية السائدة في كل منطقة والتركيز على تقديم الائتمان الإنتاجي للجزء السفلي من الهرم.

ويعتمد نجاح تطبيق برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر في المناطق المحررة على وجود مكاتب تمثيل لمؤسسات التمويل الصغير الإقليمية والدولية تقوم بوضع منهجية عمل تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من حيث تقديم التمويل والوصول إلى السكان المستهدفين من هذه البرامج في إطار إجراءات معينة تسمح لهذه المكاتب بالتكيف مع الوضع على أرض الواقع وقياس فعالية التمويل ووصوله إلى مستحقيه من الطبقات الهشة. وينبغي العمل على بناء قدرات السكان من خلال تنظيم دورات لتوفير الدعم والتعليم المالي لهم، وصولاً إلى تحقيق التمويل المستدام على المدى البعيد، من خلال نجاح مشاريعهم الصغيرة والمتناهية الصغر الداعمة لسبل عيشهم. إلى جانب توفير المستلزمات الأخرى الكفيلة بنجاح هذه المشاريع مثل تقديم الاستشارات الفنية وخدمات التسويق وغيرها من المستلزمات الأخرى. وضرورة الأخذ في عين الاعتبار جميع العوامل المرتبطة بظروف الحرب والتي تحد بشكل كبير من قدرة الأفراد والمنظمات في تحقيق أهدافهم من هذه المشاريع.

3. الاستفادة من رؤوس الأموال السورية المهاجرة

تمثل قضية توطين الأموال السورية في دول الجوار السوري والاستفادة منها في الظروف الراهنة إحدى الأولويات الاستراتيجية التي يجب إيلاءها الاهتمام المناسب. تشير الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية في بلدان الجوار السوري عن التدفق الكبير لرؤوس الأموال السورية إلى هذه البلدان خلال السنوات الخمس الماضية والتي احتلت المناطق المحررة النصيب الأكبر منها [46].

إن غياب الاستقرار الأمني وضعف مقومات البيئة الاستثمارية ساهم في التسرب المتزايد لرؤوس الأموال والخبرات السورية للخارج بحثاً عن فرص أفضل، إلا أن تأثير ذلك سيكون كبيراً على الإيرادات التي يمكن أن تحققها المجالس المحلية من خلال تقليله القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب. كذلك فإن هروب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول وبالتالي تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة واللجوء إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية للوفاء باحتياجات الإنفاق العام في هذه المناطق.

46) انظر في ذلك: خارطة رجال الأعمال السوريين، المنتدى الاقتصادي السوري – 26 كانون الثاني/يناير 2016.

ويتطلب ذلك العمل من قبل جميع الفواعل ممثلين بالمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني على بناء شراكات مع أصحاب رؤوس الأموال في دول الجوار السوري لتنفيذ برامج تنموية فاعلة وربحية تتضمن إحداث مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة داخل المناطق المحررة تعود بالفائدة على السكان من خلال توليد الدخل ودعم سبل العيش ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه المناطق. كما ينبغي تشجيع الوقف الاستثماري ليكون وعاءً لاستجلاب رؤوس الأموال، بحيث يحقق توظيف السوريين، وتدوير رأس المال، وتمليك المواطنين المحليين بشكل تدريجي لهذه المشاريع، وكذلك يستخدم جزء من الريع على المشاريع الخدمية العامة التي لا تدر ربحاً في العادة.

4. تشجيع الحوالات المالية للمناطق المحررة

تعد المساعدات النقدية التي يرسلها السوريون لعائلتهم في المناطق المحررة والمحاصرة مصدر دخل لشريحة واسعة من السكان. ويمكن النظر إلى هذه الحوالات في الوقت الحاضر باعتبارها من أكثر العوامل مساهمة في تنمية اقتصادات المناطق المحررة كونها من أكثر مصادر الدخل نمواً مع طول أمد الأزمة ونفاد مدخرات الكثير من الأسر. وتشير المعطيات إلى اعتماد نسبة كبيرة من العائلات في المناطق المحررة على الحوالات الواردة من أقاربهم في دول الجوار على طرق غير رسمية بعد توقف الخدمات المالية في هذه المناطق وصعوبة النفاذ إليها في مناطق سيطرة النظام. إن الطرق التي تسهم بها الحوالات في زيادة التنمية الاقتصادية أو على الأقل خلق الظروف الملائمة لهذه التنمية بين السكان تبقى منوطة بالجهات المستأثرة بإدارة العملية التنموية في هذه المناطق. فعلى الرغم من انهيار القطاع المصرفي والمالي والصعوبات التي شكلها هذا في تنفيذ الحوالات المالية، فإن نجاح هذه الجهات يكمن في مدى قدرتها على تقديم التسهيلات المناسبة لوصول الحوالات المالية للسكان، وتوفير بيئة حاضنة لتوظيف هذه الحوالات في الأعمال المنتجة التي تسهم في دعم الصمود الاقتصادي للأسر على المدى الطويل باعتبارها أحد مصادر التمويل المستدام التي يجب التركيز على دورها المستقبلي بعد انتهاء الحرب للمساهمة في عملية إعادة الإعمار.

5. إدارة وتعبئة الموارد المالية الخارجية بكفاءة وفاعلية

تطرح قضية إدارة وتعبئة الموارد المالية الخارجية المتمثلة بالمساعدات والمعونات الدولية في المناطق المحررة الكثير من النقاش وتثير العديد من التساؤلات عن مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية المنشودة بعد مرور خمس سنوات من عمر الثورة. والمتتبع لواقع البرامج التنموية القائمة في سورية يدرك حدود تأثير هذه البرامج لأسباب تتعلق بمسؤولية الحكومة السورية المؤقتة والمجالس المحلية وأخرى تتعلق بمجتمع المانحين. حيث لم تمتلك الحكومة السورية المؤقتة الرؤية الواضحة للأولويات التنموية المطلوب العمل عليها، كما أنها فشلت بتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة يمكن للدول والمؤسسات المانحة الاهتداء بها عند صياغة برامجهم التنموية لدعم المناطق المحررة.

وفيما يتعلق بمجتمع المانحين، فغالباً ما كانت المساعدات المقدمة متسقة مع سياسات الدول المانحة بغض النظر عن الحاجات المحلية للمناطق المستفيدة. ومن المآخذ التي سجلت على طريقة تنفيذ الدول المانحة لجوؤها إلى تقديم المساعدات وتنفيذ المشاريع التنموية دون التنسيق مع أي من

الجهات السورية المركزية كوحدة تنسيق الدعم والحكومة المؤقتة ووزاراتها إضافة إلى الفاعل الأهم في الداخل وهو المجالس المحلية، بل أنها قامت باللجوء إلى بعض منظمات المجتمع المدني المحلية محدودة الانتشار، مما سبب الإرباك وهدر الموارد المالية في جوانب قد لا تصب فعلاً في تطوير مستويات التنمية في هذه المناطق.

إذا كانت الحكومة السورية المؤقتة تتحمل جزءاً كبيراً من سوء إدارة المنح والمساعدات الدولية، فللدول المانحة نصيب في فشل البرامج التنموية وعدم وصولها إلى أهدافها المرجوة.

وفي هذا الإطار لا بد من وضع بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تحسين كفاءة وفاعلية إدارة وتعبئة الموارد المالية الخارجية بحيث تكون هذه الإجراءات متوازية من الجانبين المحلي والدولي.

- يتطلب إدارة أموال المساعدات الدولية لتنمية المناطق المحررة **التزام وإرادة سياسية** للتعامل مع المجتمع الدولي بطريقة تضمن المصالح الوطنية، وتضع المصلحة العامة فوق المصالح المناطقية والسياسية الضيقة. ولتحقيق ذلك لا بد من تأسيس هيئة تنمية إقليمية للمناطق المحررة[47].
- يجب أن يكون التمويل مبنياً على **خطط تنموية يتم تقييمها دورياً**، والعمل على **فصل السياسي عن الإنساني والتنموي** وألا يستخدم التمويل كأداة ضغط سياسي.
- على الدول المانحة إعادة النظر بالسياسات التي تحكم تقديم المساعدات وتكييفها بطريقة تضمن استجابتها للوضع المحلي والخصوصية التي تتطلبها المرحلة الانتقالية التي تمر بها المناطق المحررة.
- نظراً للحاجات الكبيرة والمتعددة الجوانب للمناطق المحررة، ولضمان نجاح برامج التنمية الاقتصادية، يجب أن توضع الحاجات في إطار من الأولويات لمحدودية الموارد المالية.
- إعداد مذكرات تفاهم للبرامج التنموية بغرض توضيح مسؤوليات كل من الجهة المانحة والمستفيدة والنشاطات التي يتولى كل منهما تنفيذها، ويسري ذلك أيضا على اتفاقيات التمويل المشترك المبرمة بين الحكومة المؤقتة والمانحين.
- توزيع مسؤولية إدارة الموارد المالية الخارجية بين الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية بما يضمن عدم التعارض والتكرار.
- مكافحة الفساد الإداري والمالي عبر ضبط عمليات إنفاق الأموال المخصصة للبرامج التنموية وتوظيف هذه الأموال ضمن ما هو مخطط لها.

ثالثاً: تأمين سبل العيش ضرورة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

لم تعد التكلفة التي يتكبدها السكان في المناطق المحررة جراء الحرب التي يشنها عليهم نظام الأسد وحلفاؤه مقتصرة على الأرواح والممتلكات، بل امتدت لتشمل سبل كسب عيشهم ومستقبل الناجين منهم. لقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح في عموم هذه المناطق، نتيجة

47) قامت الحكومة السورية المؤقتة بتشكيل هيئة عليا للتنمية، إلا أن الشيء المهم في هذا الصدد هو العمل على تفعيل وإدارة هذه الهيئة بحرفية ومهنية بعيداً عن الاستقطاب السياسي وسيطرة الجهات العسكرية.

التناقص المستمر في الموارد وأساسيات الحياة وخسارة الكثير من السكان مصادر رزقهم وازدياد مواطن ضعفهم الاقتصادي بعد انهيار أغلب القطاعات الاقتصادية وفقدان الأصول الإنتاجية وما خلفته من الارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة. وتشير بعض التقديرات إلى انحدار أكثر من 69.3% من السكان إلى حالة الفقر الشديد وانتقال نسبة 35.1% منهم إلى حالة الفقر المدقع في نهاية عام 2015 في حين تجاوزت نسبة البطالة 52.7% [48]. ووفقاً لإحصاءاته قدَّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA عدد من هم بحاجة إلى دعم سبل العيش في عام 2016 بـ 12.8 مليون شخص، وقدّر حجم الدعم المطلوب بـ 4148. مليون دولار أمريكي[49].

لقد أسهمت الظروف السابقة في زيادة الاعتماد بشكل كبير على المساعدات التي تقدمها منظمات الإغاثة المحلية والدولية حيث تمثل أحد المصادر الأساسية لسبل العيش. وتشير المؤشرات الميدانية إلى غياب شبه كامل للمشاريع الإنتاجية والتنموية، وانخفاض قدرة السكان في إيجاد طرق وبدائل جديدة لتأمين استمرارية عيشهم في ظل ظروف غير مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهنا تبرز جملة من التحديات المرتبطة بالحفاظ على المكونات الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان ضمن هذه المناطق.

ويأتي في طليعة التحديات **تنمية قطّاع سبل العيش والإنعاش المبكر**، فمع وقوع غالبية الأسر في المناطق المحررة في براثن الفقر والجوع، يصبح من الأهمية بمكان قيام الفواعل المحلية بالعمل على حماية أنظمة سبل العيش وإصلاحها وتعزيزها. ومن الأهمية بمكان تبني نهج شامل ليس فقط لتحرير السكان المتضررين من الحرب من الاعتماد على المساعدات، ولكن أيضاً لمنع تفاقم الجوع والفقر والحيلولة دون انتشارهما. كذلك لا بد من العمل على تقديم أولويات ينبغي العمل عليها لتجاوز المشكلات الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها هذه المناطق، والعمل على تجسيدها على أرض الواقع بما أوتيت من إمكانات مادية وفنية، والتي يمكن أن تشمل:

1. معالجة تشوهات سوق العمل

يشكل ارتفاع معدلات البطالة في المناطق المحررة أحد أبرز التحديات التي تواجه اقتصادات هذه المناطق نظراً لآثاره الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في حاضرها ومستقبلها وغياب ظروف العمل اللائقة وتراجع الأجور الحقيقية والارتفاع الكبير في معدل الإعالة. وقد أدت هذه المؤشرات إلى التراجع الحاد في فرص العمل المتاحة ضمن سوق العمل الرسمية ومهدت لزيادة مستوى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، فباتت تشكل السمة البارزة في اقتصادات المناطق المحررة من خلال استيعابها لشريحة كبيرة من القوى العاملة. وكان من نتائج طغيان اقتصاد الحرب والسوق غير الرسمية للعمل إلى تلاشي العمل المنتج وتبديد رأس المال البشري المؤهل وضعف إنتاجيته وبروز عدد من الظواهر الجديدة في سوق العمل، كظاهرة توجه نسبة كبيرة من الشباب نحو الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالصراع والأعمال غير القانونية. وأدى أيضاً إلى شيوع ظاهرة النساء المعيلات لأسرهن إضافة إلى تفاقم ظاهرة

48) سورية، مواجهة التشظي، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال عام 2015، المركز السوري لبحوث السياسات، شباط 2016.

49) نظرة عامة، خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام 2016 والخطة الإقليمية للاجئين والصمود 2016-2017. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

عمالة الأطفال واستغلالهم في الأعمال القتالية. ومن جانب آخر يشكل النزيف الكبير والمستمر للكفاءات العلمية والمهنية السورية عبر الهجرة الخارجية الشرعية وغير الشرعية فجوة كبيرة في قوة سوق العمل وفقدان مكون أساسي في عملية التنمية وإعادة الإعمار.

ووفقاً لما تقدم فإن واقع سوق العمل في المناطق المحررة بات يتطلب منهجية وسياسات وبرامج غير تقليدية تساعد على معالجة فعّالة لتشوهاته عبر وضع استراتيجية للتشغيل، والتركيز على خلق فرص العمل الإنتاجية وذات الكثافة العمالية العالية (labor intensive jobs)، ودعم برامج التأهيل المهني الملائمة لاحتياجات سوق العمل، وتوفير متطلبات مختلف الشرائح الاجتماعية المعنية بالبحث عن فرص العمل. ورغم كل التحديات التي ستواجه الفواعل المحلية للتغلب على الأنشطة غير الرسمية، إلا أنها تعد ضرورة أساسية للانطلاق نحو معالجة هذه التشوهات عبر خلق شروط اجتماعية واقتصادية ومؤسسية جديدة تمنع الناس من الانخراط فيها، وتعيد إشراك قوة العمل في الأنشطة الاقتصادية المشروعة عبر توفير عدد كاف من فرص العمل والتي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية والاندماج والتماسك الاجتماعي.

2. تعزيز مصادر سبل العيش الحالية

لقد بات استخدام أكثر من وسيلة لكسب العيش لدى الأسر هو الشكل الأكثر شيوعاً في المناطق المحررة، نتيجة للتغيرات الكبيرة في جودة الحياة وطرق كسب العيش، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار والانخفاض المستمر في قيمة الليرة السورية. ودفعت الظروف السابقة العديد من هذه الأسر للاعتماد على مزيج من العمل والمساعدات الإنسانية والمعونات من الأقارب لمقابلة احتياجاتها بعد نفاذ مدخراتها. ويشير تقرير الاحتياجات الدوري الصادر عن وحدة تنسيق الدعم في إصداره الرابع في عام 2015، إلى أن إنتاج المحاصيل الزراعية كان مصدر الدخل الأول للسكان ثم جاءت الأعمال المؤقتة تلتها الأعمال التجارية الصغيرة، كما لوحظ اعتماد واضح على المساعدات الإنسانية والحوالات في غالبية المناطق المحررة. ويكمن دور الفواعل المحلية في ضرورة تعزيز مصادر سبل العيش ذات الطبيعة الإنتاجية والخدمية كالإنتاج الزراعي والحيواني والأعمال اليدوية والأعمال التجارية الصغيرة من خلال توفير المقومات الأساسية اللازمة لاستمرارها وإنعاشها بحيث يمكن الاعتماد عليها كمصادر دخل أساسية تعزز من الصمود الاقتصادي للأسر المقيمة والنازحة ضمن هذه المناطق.

3. تطوير برامج لسبل العيش تضمن تحقيق الأمن الاقتصادي للسكان

ينظر إلى برامج سبل العيش باعتبارها برامج تنموية محورها خلق فرص العمل، وتشمل مجموعة من السياسات التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من توليد الوظائف المنتجة. وبذلك فإن التصميم الجيد لهذه البرامج وتنفيذها بشكل فاعل يساعد في بدء حفز وانتعاش اقتصادي واجتماعي واستعادة لسبل العيش المتضررة. ويعد توفير فرص العمل إحدى المكونات الأساسية اللازمة لنجاح التنمية الاقتصادية المستدامة في أي مجتمع والتي بدونها لا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي لأفراده. وتشمل هذه البرامج:

أ- برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة

يهدف البرنامج إلى توسيع فرص سبل العيش أمام الأسر الفقيرة وبناء قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص. يحتاج الأفراد ممن هم تحت خط الفقر إلى مساعدات تنموية على شكل تمويل أصغر نظراً لضعف مواردهم المالية والاجتماعية، بينما يحتاج من هم تحت خط الفقر المدقع لمساعدات تنموية على شكل منح تمكين اقتصادي في حال قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية بشكل جزئي، وغالباً ما يكون برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة على شكل استجابات عاجلة هدفها توليد دخل للأسر الفقيرة بما يضمن لها العيش الكريم. وقد أثبت هذا البرنامج نجاحه عندما طبق في الأراضي الفلسطينية تحت مسمى "برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة" الممول من البنك الإسلامي للتنمية ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع السلطة الفلسطينية لإنقاذ ما يزيد عن 12000 أسرة فلسطينية تعاني من الفقر الشديد في فلسطين. وقد نفّذ في بداية عام 2008 وتمثل هدفه الرئيس في مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية، من خلال تمكين الأسر والخروج من حالة الاعتماد على المساعدات الى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام [50].

ب- برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة

تُعد النساء من الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بالأزمة الحالية في المناطق المحررة، لذا لا بد من أن يكون لهن الأولوية في الاستهداف عن غيرهن من الفئات الأخرى ببرامج سبل العيش وتعزيز الصمود الاقتصادي بعد الزيادة المتصاعدة لفئة النساء المعيلات للأسرة والنفاذ المحدود لمصادر الدخل بسبب المعايير الأخلاقية لعمل المرأة في غالبية المناطق المحررة. ويُطلب من الفواعل المحلية العمل على تصميم برامج سبل عيش مرتكزة على الأسرة تتلاءم وطبيعة عمل المرأة وتهدف بشكل أساس إلى توليد الدخل للأسرة التي تعيلها وتمليكها لجزء من الأعمال الاقتصادية مما يؤدي إلى تمكينها من مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وترتكز هذه البرامج بشكل أساس على توسيع فرصها الاقتصادية المتاحة ومساعدتها في الولوج إلى سوق العمل من خلال مجموعة من التدابير تشمل بناء المهارات والمعارف والقدرات الإنتاجية لها عبر التدريب المهني. ويسهم البرنامج في تعزيز ثقة المرأة بنفسها من حيث كونها قادرة على تحسين مستواها الاقتصادي وعلى المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مجتمعها.

ج- برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

ينظر إلى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها إحدى أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم الصناعية والنامية على حد سواء. وتعد كذلك متنفساً لمن يعانون أوضاعاً اقتصادية صعبة وقاسية، كونها لا تحتاج إلى رأس مال كبير. وتأتي أهمية هذه المشروعات في المناطق المحررة من الدور الذي يمكن أن تلعبه في إرساء الأمن الاقتصادي للسكان في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجههم. ويلعب الاستهداف الفعال للسكان في مشروعات كسب العيش الصغيرة ومتناهية الصغر المتسقة مع الظروف الحالية التي تعيشها هذه المناطق دوراً هاماً في إيجاد مصادر الدخل والتقليل من نسب البطالة والفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة من خلال التمكين

50) للتوسع أكثر حول برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة: http://goo.gl/dkss7k

الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها تسهم في تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي من خلال إعادة إحياء الأسواق واستعادة القدرة الإنتاجية. ويرتبط نجاح تنفيذ هذا البرنامج بمدى قدرة الفواعل على تفعيل برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر التي تم تناولها سابقاً.

د- برنامج التعليم والتدريب المهني

إن تقديم المساعدة المعرفية للأفراد لا يقل أهمية عن الدعم المالي الثابت إن لم يتخطاه، حيث يلعب التصميم الناجح للبرامج التدريبية المخصصة لتنمية مهارات وقدرات الأفراد من حيث ارتكازها على الكفاءة وتناسبها مع السياق الاجتماعي واحتياجات سوق العمل المحلي، دوراً هاماً في الحد من الفقر وضمان إدماج الجماعات المهمشة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تؤدي برامج التأهيل المهني إلى إعادة ترميم الاقتصاد المحلي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المحلية، وأساليب تمويل وتنمية مشروعات سبل العيش المستدامة الصغيرة ومتناهية الصغر.

4. وضع حلول تمكينية لنجاح برامج سبل العيش

يواجه تطبيق برامج سبل العيش في ظروف عدم الاستقرار العديد من التحديات، مما يتطلب وضع حلول تمكينية لضمان نجاح تطبيق هذه البرامج، وهي مسؤولية تستلزم تضافر جميع جهود الفواعل المحلية، بحيث يتم تذليل جميع المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج وفق الآتي:

أ- منظمات الإغاثة والتنمية المحلية

لا بد من قيام هذه المنظمات بزيادة التنسيق والتعاون وتطوير قاعدة بيانات مشتركة فيما بينها لزيادة فاعلية الأنشطة والبرامج المتعلقة بسبل العيش المنفذة داخل المناطق المحررة، والقيام بإيجاد شراكات فاعلة مع القطاع الخاص ورجال الأعمال داخل وخارج سورية عن طريق تأسيس صناديق ائتمانية تدعم تنفيذها في المناطق ذات الاستقرار النسبي[51].

ب- منظمات الإغاثة والتنمية الدولية

يتوجب على هذه المنظمات تنويع وتوسيع نطاق الدعم المقدم لمنظمات الإغاثة والتنمية المحلية، بحيث يتم التركيز على تطوير قدرتها وزيادة تمكينها في تنفيذ برامج سبل العيش. والعمل على تأسيس صندوق مالي تعاوني لتقديم التمويل الصغير ومتناهي الصغر لتأسيس وتطوير هذه البرامج بالتعاون مع المجالس المحلية ومنظمات الإغاثة والتنمية المحلية بما يضمن نمو هذه البرامج واستدامتها.

51) يعد صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية من بين المبادرات الهامة في هذا الإطار والذي أسس في عام 2013، للتوسع أكثر حول الصندوق: http://srtfund.org/articles/1_overview

ج- المجالس المحلية

لا بد من قيام المجالس المحلية والمجلس الأعلى لمجالس المحافظات بتأطير علاقتها مع الجهات المانحة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي للمناطق التي تديرها، واعتماد آليات لوجستية فعالة ومناسبة وذات موثوقية لإيصال الدعم المالي للمشاريع التنموية بما يقلل من نسب الهدر والفساد. وهنا من الضروري **تشكيل لجنة مناصرة** مشتركة بين المجالس المحلية تعمل على التواصل مع الجهات المانحة بهدف تحفيزها لدعم برامج تنموية مستقبلية وتعزيز ثقتهم بالجهات المستفيدة، إلى جانب تشكيل حواضن لمشاريع التنمية المحلية ضمن المكتب الاقتصادي للمجالس، والقيام بحملات توعوية تهدف إلى نشر ثقافة المشاريع التنموية الصغيرة ومتناهية الصغر.

د- الحكومة المؤقتة

في ظل الظروف الحالية لما قبل الانتقال السياسي وأثناء الانتقال، فإن على أي حكومة انتقالية ألا تعمل وفق معطيات الدولة المركزية الصرفة وآلياتها، وأن آليات العمل ينبغي أن تنحصر في أن تكون الحاضنة التي ترتكز عليها جهود التنسيق والتنظيم وليس القيام بالعمل بشكل مباشر. وقد عملت وزارة الإدارة المحلية وشؤون اللاجئين في الحكومة المؤقتة على تأسيس قاعدة بيانات مركزية ولكن ينبغي زيادة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة بحيث يتم توزيع الدعم المقدم من الجهات المانحة على جميع المناطق. وكذلك من الضروري العمل على تأسيس جهات للمحاسبة ومراقبة حملات الإغاثة والتنمية تابعة لوزارات الحكومة المعنية بهذه الأنشطة، إلى جانب تعزيز القدرات التنفيذية للمجالس المحلية في مجال إدارة وتخطيط تنمية برامج سبل العيش وتنفيذ المشاريع بشكل مباشر.

رابعاً: التعليم النوعي

يمثل حرمان الأطفال من التعليم إحدى أوجه الأزمة الإنسانية السورية المستمرة. وقد نال قطاع التعليم نصيبه من آثار الحرب المشتعلة، وسط تركيز النظام وحلفائه على استهداف البنى التحتية للمرافق التعليمية والمدارس والجامعات، كما عمل على وقف صيرورة العملية التعليمية وحرمان الطلاب من حقهم في التعليم وشطب المتغيبين لحرمانهم من مواصلة تعليمهم الجامعي. نتج عن ذلك ارتفاع معدل التسرب المدرسي للتلاميذ والذي تجاوز عتبة 80% في بعض المناطق المحررة[52]، بعد امتناع الكثير من الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى المدارس بسبب تردي الأوضاع الأمنية، يضاف إلى ذلك الموجات الكبيرة للنزوح واللجوء والهجرة لدى سكان هذه المناطق وزيادة معدلات تشغيل الأطفال كوسيلة تأقلم للأسر التي فقدت معيلها. ووفقاً لتقديرات منظمة اليونيسيف هناك 5,000 مدرسة في البلاد لا يمكن استخدامها لأنها تعرضت للدمار والضرر أو أنها اصبحت تأوي النازحين او انها تستخدم لغايات عسكرية [53]. أما في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية فذكرت المنظمة أن التنظيم حرم

52) سورية، مواجهة التشظي، مرجع سابق.

53) ملايين الأطفال في سورية محرومون من التعليم نتيجة النزاع، منظمة اليونيسيف، المركز الصحفي، 15 أيلول/ سبتمبر، 2015.

ما يقارب 670 ألف طفل من التعليم بعد أن أمر بإغلاق مدارسهم لحين وضع مناهج خاصة به. ولا يختلف الأمر بالنسبة للتعليم العالي الذي طاله كذلك العديد من الأضرار المادية والمعنوية التي أدت إلى النزيف البشري الكبير للكفاءات والمتعلمين وأصحاب الخبرات والشهادات. وإذ ما استمر انهيار التعليم بهذه الوتيرة المتسارعة، فإنه سيقود إلى فجوات تعليمية حرجة، وإلى ضعف في التنمية بين مختلف هذه المناطق، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم حالات التفاوت واللامساواة. وقد قدرت الإحصائية المذكورة تكلفة فقدان رأس المال البشري في عام 2015 وحده بـ 2.1 مليار دولار أمريكي [54].

تبقى الأرقام التي تؤشر إلى تدهور واقع التعليم أقل من الواقع الفعلي بكثير نظراً لصعوبة الوصول إلى المناطق المعنية والحصول على البيانات بشكل دقيق، غير أن هذا التدهور وفقاً للعديد من المراقبين بات هو الأسوأ والأسرع في تاريخ المنطقة.

وفي خضم هذا الفراغ التعليمي لعبت المنظمات غير الحكومية ذات النشاط الإغاثي والتنموي دوراً مهماً في تقديم المساعدة وسد العجز التعليمي، عبر تقديمها العديد من المبادرات والمشاريع التعليمية الإسعافية حرصاً منها على إدامة التعليم، وبشكل خاص في المناطق المحاصرة والمحررة. ومن بين هذه البرامج **برنامج التعلم الذاتي** الذي أطلقته منظمة اليونيسف والتي تستهدف من خلاله الأطفال الذين خسروا تعليمهم في المدارس، كذلك برنامج التعليم المعجل الذي يسعى لتعويض الأطفال ما فاتهم من التعليم ودعمهم ليتمكنوا من الاندماج مرة أخرى في التعليم المدرسي. وقد تم افتتاح العديد من النوادي المدرسية ودعم تأهيل المدارس المتضررة في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من الأطفال النازحين. وقامت وحدة تنسيق الدعم بتنفيذ " مشروع حقيبتي" والذي تضمن توزيع الحقائب والقرطاسية للتلاميذ في 170 مدرسة تنتشر في المناطق المحاصرة في محافظتي دمشق وريفها بهدف تمكين الأطفال من متابعة تعليمهم [55]، هذا إلى جانب المبادرات التعليمية الأخرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق المحاصرة والمحررة، والتي تهدف إلى توفير التعليم الملائم من خلال تقديم أنشطة التعلم الأساسية والدعم النفسي للأطفال والشباب في هذه المناطق وبين السكان النازحين داخلياً.

رغم كل الظروف الصعبة التي يعيشها قطاع التعليم يستمر هذا القطاع بتحقيق إنجازات يومية عبر قدرته على الصمود والتكيف مع مآسي الصراع مستلهماً إنجازاته المرحلية رغم الأصوات التي تنادي بأن تعليم الأطفال في بيئة يستشري فيها العنف وانعدام الأمن، لن يفضي على الأرجح إلى المخرجات التربوية المثالية إلا أن التعليم يعد أحد أبرز الأولويات في المرحلة القادمة، ويمثل الأداة التي ستسهم في إيقاف نزيف الأدمغة وكذلك إبقاء اليافعين في المدارس منشغلين بها عن الانحراف الأخلاقي خاصة في فترة إعادة الإعمار. ويكفل التعليم الانتقال من مرحلة الأنشطة والمساعدات الإنسانية إلى مرحلة إعادة البناء والتنمية المستدامة.

في هذا الإطار لا بد من استنفار الجهود للحد من انتشار الأمية بين الأجيال الحالية من خلال توطيد مجموعة من الحلول تشمل:

54) سورية، مواجهة التشظي، مرجع سابق.

55) http://goo.gl/aVOQbr

- تصميم برامج مكثفة لإعادة دمج المتسربين من التعليم في المؤسسات التعليمية تترافق مع تقديم الإرشاد النفسي والمجتمعي لهم ولأهاليهم.
- قيام المنظمات غير الحكومية بوضع برامج تمكين لحماية الأطفال والعمل على توفير وصولهم الآمن إلى التعليم وبالذات أولئك الذين اضطروا للنزوح داخلياً.
- الاستثمار في تعليم الأطفال من خلال زيادة المبلغ المخصص له من المانحين، بحيث تتيح زيادة هذه الأموال زيادة عدد الأطفال في المدارس وتوسيع مساحات وفصول التعليم وتوفير المزيد من المعلمين المدربين والكتب والمواد التعليمية الأخرى مما سيساعد في الحفاظ على إمكانات جيل كامل من الأطفال السوريين.
- إطلاق المبادرات الشبابية التطوعية من قبل الأهالي من أجل مساعدة الطلاب الذين تعثرت دراستهم بسبب ظروف الحرب وإعادتهم إلى المدارس، أو تأهيلهم لتقديم امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية، حيث يمكن أن تسهم هذه المبادرات في إنقاذ التعليم في بعض المناطق رغم محدودية إمكاناتها المادية.
- قيام المجالس المحلية بالعمل قدر الإمكان على إعادة تأهيل المدارس المتضررة في المناطق المحررة، واستكمال العملية التعليمية لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال التي انتشرت مع غياب التعليم وإغلاق أو قصف المدارس، فعندما يرى الأهالي والأطفال الذين يعملون في مهن مختلفة أن المدارس انتظمت فعندها لن يكون هناك مبرر لهم لإبعاد أبنائهم عن التعليم.
- إضافة غرف مسبقة الصنع للمدارس ذات الكثافة الصفية المرتفعة، نظراً لعملها بوتيرة تفوق قدرتها الاستيعابية الطبيعية بمقدار يزيد عن الضعف جراء اكتظاظ الصفوف الدراسية التي تشهد تنامياً في أعداد الطلاب النازحين الملتحقين بها.
- إعداد البرامج اللازمة لتعويض الدروس الفائتة في المدارس التي توقف فيها الدوام كلياً أو جزئياً وإقامة دورات تقوية للطلاب المنقطعين عن المدارس، مع افتتاح شعب إضافية داعمة لاستيعاب الطلاب المتسربين. ومنح التسهيلات اللازمة لتسجيل الطلاب النازحين من المناطق المختلفة.
- يتوجب الضغط على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية للمبادرة في تأسيس صناديق لدعم التعليم العالي وتشجيع الهجرة العكسية للداخل السوري والمساهمة في حل مشكلة التعليم وتداركها بصورة جدية.
- الاعتماد على التقنيات والوسائط الإلكترونية الحديثة المساعدة في العملية التعليمية، مثل استخدام حقيبة مدرسية إلكترونية للكتب المدرسية، والتي تمكّن الطالب من تصفحها أو تنزيلها على أقراص وذلك بغية سهولة تداول هذه الكتب، وظهورها بصيغة الكترونية.
- تطبيق فكرة المدرسة المتنقلة لتعليم الأطفال في القرى والتجمعات السكنية في المناطق المحررة، وهي عبارة عن سيارة صغيرة، يرافقها مدرس متطوع لمساعدة الأطفال في تعلّم أساسيات الكتابة والقراءة، ما يؤهلهم للالتحاق بالمدرسة فيما بعد.
- إنشاء برامج تدريبية متخصصة تستهدف مجموعات مختلفة من السكان، مع المزيد من التركيز على المحتوى المناسب لكل مجموعة، وسيحسن هذا من فاعلية برامج بناء القدرات.

خاتمة

مع استمرار الصراع تزداد مأساة السكان في المناطق السورية المحررة، وتتفاقم مشكلاتهم المعيشية والاجتماعية في ضوء استمرار الأزمة الإنسانية وعدم ظهور بوادر لانفراجها على المدى القريب. كما يؤسس لاستمرار انهيار جميع المؤشرات التنموية المتمثلة بزيادة مستويات الفقر وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية، وتدهور الواقع التعليمي في عموم هذه المناطق.

من الأهمية بمكان، في ظل الظروف التي تعيشها المناطق المحررة، **قيام الفواعل الإقليمية والدولية بتبني نهج جديد لمواجهة التداعيات السلبية لانهيار مؤشرات التنمية والحد من تأثيراتها السلبية**. تقترح هذه الدراسة ضرورة الاعتماد على **بناء استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية** تتضمن جملة من البرامج التنموية التي تستهدف قطاعات رئيسية محددة لإعادة انعاشها، بحيث يساهم جميع الفواعل الرئيسية في تنفيذها. ويكون هدفها موجهاً بشكل أساسي لإعادة **دفع عجلة الاقتصاد من خلال الاستفادة من جميع الموارد المالية المحلية والخارجية وتخصيصها لهذه البرامج وفقاً لمبدأ الأولويات التنموية**. ويؤمّل في هذه الاستراتيجية رفع معدلات التنمية في المناطق المحررة، مما سيساعدها على تحقيق استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. لقد أصبح من غير المنطقي والمقبول بعد مرور هذه السنوات الخمس أن تفتقد الفواعل المحلية لاستراتيجية تنمية اقتصادية تكون بمثابة البوصلة التي توجه برامجهم التنموية، بحيث يتحقق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وصولاً إلى تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة وفق المراحل الزمنية المخطط لها.

تعد **التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر مطلباً ملحاً لتنشيط اقتصاد المناطق السورية المحررة والتقليل من معدلات الفقر والبطالة**، من خلال إسهامها في إعادة بناء وتنمية سبل العيش عبر مجموعة من البرامج التنموية المخصصة لذلك والاستفادة من موارد التمويل المتاحة في الداخل والخارج من قبل الفواعل بهدف **تمكين السكان اقتصادياً** لمواجهة التداعيات السلبية للظروف الاقتصادية. كما أنها **تشكل مدخلاً أساسياً لبناء قطاع التعليم** رغم الدمار والحصار الذي تشهد هذه المناطق.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

OmranDirasat
OmranDirasat
OmranDirasat
info@OmranDirasat.org
www.OmranDirasat.org